اقتفاء الأثر:
تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان

بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

حقوق النشر والتأليف

نشر في سويسرا من طرف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٤
نشر لأول مرة في مايو/ أيار ٢٠١٤
الترجمة بالعربية في غشت/أغسطس ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة. لا تجوز إعادة نسخ أي جزء من الإصدار الحالي أو تخزينه في أي نظام لاستعادة المعلومات أو نقله، بأي شكل أو بأية وسيلة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح به صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف المختصة. وينبغي أن ترسل الاستفسارات المتعلقة بإعادة النسخ خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المطبوعات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان أدناه.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

محرر السلسلة: إميل ليبرن
تمت الترجمة إلى العربية من طرف طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر
مدقق السلسلة: تانيا إنولوكي
رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
تمت الطباعة في nbmedia في جنيف، سويسرا

الرقم المعياري الدولي 978-2-940548-05-7

This is an Arabic translation of Working Paper 32, Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan.

المحتويات

قائمة الإطارات والأشكال والخرائط والجداول ٥

قائمة الاختصارات ٦

القسم الأول: المقدمة ٧

القسم الثاني: مكتب رصد الأسلحة والذخائر التابع لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري .. ٩

عرض الأسباب ٩

عملية التعقب التابعة لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ١٠

السياق القانوني لواردات الأسلحة ٢٢

واردات الأسلحة السودانية المبلغ عنها ٢٤

أساليب العمل ٢٦

القسم الثالث: المناطق المتأثرة بالنزاع والأطراف الفاعلة المسلحة ٢٧

السودان ٢٧

جنوب السودان ٣٠

القسم الرابع: الأسلحة والذخائر الموثقة في أوساط الجماعات المسلحة ٣٧

العتاد الحربي من الكتلة الشرقية السابقة ٣٧

الأسلحة والذخائر الصينية ٣٨

الأسلحة والذخائر الإيرانية ٥٨

الأسلحة والذخائر السودانية ٦٥

المصادر الإقليمية: إثيوبيا وكينيا وأوغندا ٩٢

الذخائر غير الموسومة ٩٧

القسم الخامس: أنماط الإمداد إلى الأطراف الفاعلة غير الحكومية ١٠٢
إمدادات الدول إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية ١٠٢
الغنيمة من ساحات المعارك ١٠٦
الإمداد من الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى المدنيين ١٠٧

الخاتمة ١٠٨
الملاحظات الختامية ١١١
المصادر ١١٦
نبذة عن المؤلفين ١٢٢
شكر وتقدير ١٢٣

قائمة الإطارات والأشكال والخرائط والجداول

الإطار ١ إزالة الأرقام التسلسلية وعلامات المصنع في السودان وجنوب السودان: اتجاه جديد؟

الإطار ٢ نموذج طلب معلومات من مؤسسة تصدير

الإطار ٣ التعاون والمساعدة الفنية

الشكل ١ الملامح التعريفية لبندقية عسكرية حديثة

الشكل ٢ مواضع العلامات التعريفية على الأسلحة من نمط بندقية كلاشنكوف الآلية

الشكل ٣ نماذج علامات المصنع والشركة المصنعة على بنادق من نمط بندقية كلاشنكوف الآلية

الشكل ٤ مكونات الخرطوشة ذات العيار الصغير

الشكل ٥ الواردات السنوية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها 'والأسلحة التقليدية' المقدمة من جانب الخرطوم إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade)، ٢٠٠١-٢٠١٢ (ملايين الدولارات الأميركية)

الخريطة ١ الجماعات المسلحة غير الحكومية ومناطق الصراع، السودان وجنوب السودان، ٢٠١٣

الخريطة ٢ الأسلحة الصينية لدى الأطراف المسلحة في السودان وجنوب السودان، ٢٠١١–٢٠١٣

الخريطة ٣ الأسلحة الإيرانية لدى الأطراف المسلحة، السودان وجنوب السودان، ٢٠١١–٢٠١٣

الخريطة ٤ الأسلحة السودانية لدى الأطراف المسلحة، السودان وجنوب السودان، ٢٠١١–٢٠١٣

الجدول ١ استفسارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان من الدول المصدرة

الجدول ٢ بعثات التعقب التابعة لمشرع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان، أبريل/نيسان ٢٠١١ - يوليو/تموز ٢٠١٣

الجدول ٣ مجموعة مختارة من الأطراف المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان، يناير/كانون الثاني ٢٠١٤

الجدول ٤ مجموعة مختارة من الذخائر الصينية الموثقة في السودان وجنوب السودان، ٢٠١١-٢٠١٣

الجدول ٥ ذخائر سودانية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم تحتوي على ثلاث بيانات تم توثيقها في مناطق الصراع، ٢٠١١-٢٠١٣

قائمة الاختصارات

قاذف قنابل آلي	AGL
اتفاق السلام الشامل	CPA
جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
الاتحاد الأوربي	EU
حكومة السودان	GoS
حكومة جمهورية جنوب السودان	GRSS
شركة هوميشو الهندسية لصناعة الذخائر	HAEI
مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان	HSBA
حركة العدل والمساواة	JEM
وحدة مشتركة مدمجة	JIU
هيئة التصنيع الحربي	MIC
جهاز الأمن والمخابرات الوطني	NISS
الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين	ONLF
(قاذف) أر بي جي	RPG
القوات المسلحة السودانية	SAF
جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد	SLA-AW
جيش تحرير السودان–فصيل مني مناوي	SLA-MM
الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLA
الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLM/A
الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	SPLM-N
الجبهة الثورية السودانية	SRF
قوات دفاع جنوب السودان	SSDF
الحركة / الجيش الديمقراطي لجنوب السودان	SSDM/A
حركة/ جيش تحرير جنوب السودان	SSLM/A
الحكومة الاتحادية الانتقالية	TFG
طائرات بدون طيار	UAV
قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية	UN Comtrade
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	UNMISS

على مدى السنوات العشرة الماضية، ظل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وغيره يقوم بتوثيق دور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات المتعددة ضمن نطاق السودان وجنوب السودان وفيما بينهما. بيد أن الأنواع المحددة من الأسلحة والذخائر ، ومصادرها، ومساراتها المحتملة إلى أيدي الأطراف الفاعلة المسلحة غير الحكومية ، لم تكن – حتى وقت قريب جداً- مدركة سوى بصورة عامة.

ولتعزيز فهمنا، قام مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان(HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة بتدشين مكتب تعقب الأسلحة والذخائر التابع له في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١. وتتمثل أهداف مشروع التعقب في (أ) تحسين التقديرات السابقة لأعداد وأنواع الأسلحة الموجودة بحوزة مختلف الجهات الفاعلة، وذلك من خلال الأبحاث الميدانية المركزة؛ و(ب) تطبيق التقنيات المستخدمة من قبل فرق خبراء الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الرسمية بهدف التحقيق في منشأ الأسلحة والذخائر والطرق المختلفة للحصول عليها؛ و(ت) تعزيز الممارسات المثلى لتحديد الأسلحة والذخائر وتعقبها في السودان وجنوب السودان لدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وحتى الآن، قام مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بإصدار ١٨ تقرير تعقب، توفر هذه التقارير وثائق مفصلة حول الأسلحة والذخائر المحددة في أيدي الأطراف الفاعلة المسلحة غير الحكومية المشاركة في الصراع في السودان وجنوب السودان.

تقدم ورقة العمل هذه لمحة عامة عن النتائج التي توصل إليها المشروع فيما يتعلق بأنواع الأسلحة التي تم رصدها، وبلد تصنيعها، وأنماط المقتنيات في أيدي جهات فاعلة مختلفة والتي تشير إلى مصادر مشتركة للإمداد. وتجمع ورقة العمل هذه ما إستحق أكثر من عامين من العمل الميداني وتحقيقات المتابعة التي أجراها موظفون ومستشارون في مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، وهي ما نشرت في البداية ضمن تقارير على شبكة الإنترنت. وحرصا على الكشف عن النتائج في الوقت المناسب، فقد تم إصدار تلك التقارير الأولية بعد التحقيقات الميدانية مباشرة. وتغتنم ورقة العمل الحالية الفرصة للتفكير على نحو أرحب في مشروع التعقب والانعكاسات الأوسع للنتائج المترتبة على السودان وجنوب السودان، والأطراف الملتزمة بدعم جهود التخفيف من العنف المسلح هناك، ومصدّري الأسلحة والذخائر. بالإضافة إلى ذلك، توفر الورقة لمحة موجزة عما هو معروف عن الإنتاج السوداني المحلي من الأسلحة والذخائر .

وتتضمن النتائج الرئيسة ما يلي:

- الأسلحة الأقدم من الكتلة الشرقية وإيران وكذلك الأسلحة الأحدث من الصين هي الغالبة في أوساط الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان.
- تعد القوى الأمنية السودانية مصدر الأسلحة الرئيس بالنسبة للجماعات المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان، وذلك من خلال التسليح المتعمد والغنيمة من ساحات المعارك.
- أتى التوريد المتعمد للأسلحة والذخائر صينية الصنع من جانب الخرطوم إلى متمردي الجنوب في انتهاك صارخ لاتفاقيات المستخدم النهائي المبرمة مع حكومة الصين.
- فيما كان السودان يقوم بتعزيز قطاع صناعة الأسلحة الخاص به منذ تسعينيات القرن المنصرم، فإن العتاد العسكري السوداني أخذ يظهر على نحو متزايد في ساحات المعارك وفي أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية.
- لا تنتشر الذخائر سودانية الصنع في السودان وجنوب السودان فحسب، وإنما أيضا في مناطق الصراع الأخرى، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) والصومال وسوريا.
- ظلت حكومة جمهورية جنوب السودان (GRSS) وفصائل التمرد الجنوبية تزود المدنيين في جنوب السودان بالأسلحة والذخائر.
- تكشف التحقيقات أن الجماعات المسلحة في جنوب السودان تمتلك عددا متزايدا من الأسلحة التي أزيلت منها علامات المصنع والأرقام التسلسلية ، وهو أسلوب يهدف إلى إحباط تحديد الهوية والتعقب.
- وقد أبدت الحكومات والشركات الخاصة من خلال ردها على طلبات المعلومات رغبة في التعاون في عملية تعقب الأسلحة والذخائر في مناطق النزاع.

وعلى الرغم من أن تركيز مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ينصب بصورة مباشرة على انعدام الأمن وانتشار الأسلحة في السودان وجنوب السودان، إلا أن التقرير الحالي يتطرق إلى نقل الأسلحة والذخائر السودانية إلى الأطراف الفاعلة خارج حدود البلدين، وكذلك إلى دور الحكومة السودانية في نقل وإعادة نقل الأسلحة إلى الدول الأخرى. وتتطلب هذه المواضيع الهامة التي أثيرت مؤخرا في وسائل الإعلام العالمية وتقارير فرق خبراء الأمم المتحدة[1] مزيدا من البحث والتحليل.[2]

القسم الثاني: مكتب رصد الأسلحة والذخائر التابع لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

عرض الأسباب

تم إطلاق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري[٣] التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة في أواخر العام ٢٠٠٥ في أعقاب اتفاق السلام الشامل (CPA)، وشرع في توثيق انعدام الأمن والعنف المسلح المتواصلين في السودان في عام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الحين، نشر المشروع أكثر من ٥٠ دراسة علمية محكمة – على هيئة أوراق عمل وتقارير موجزة – تتناول سلسلة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالأمن، بما في ذلك ديناميات الصراع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والميليشيات المنشقة، ونزع السلاح من المدنيين، والعنف الرعوي والقبلي. وتشمل الأهداف الرئيسة للمشروع التحقيق في عمليات نقل الأسلحة إلى السودان وجنوب السودان وداخل نطاقيهما، فضلا عن عمليات تقييم المخازن المحلية للأسلحة الصغيرة والذخائر.[٤]

وفي أبريل/نيسان من العام ٢٠٠٧، أصدر المشروع تقييمه الأول حول تدفق الأسلحة وحيازتها تحت عنوان عسكرة السودان (Small Arms Survey, 2007). ويلاحظ التقييم أن التقارير العلنية التي تناولت عمليات نقل الأسلحة إلى السودان لم تعكس تنوع وحجم صادرات الأسلحة والذخائر إلى السودان، وأنَّ:

> هناك العديد من منافذ الدخول والمصادر والجهات الفاعلة التي تسهم في تدفق الأسلحة إلى السودان، إلى جانب دول راعية وجماعات مسلحة أجنبية ومحلية ووسطاء متورطين في جميع مراحل سلسلة التوريد *(Small Arms Survey, 2007, P. 2)*.

وبحلول أوائل عام ٢٠١٤ كانت هذه الملاحظات ما تزال صحيحة كما كان عليه الحال في العام ٢٠٠٧. استمرت الأسلحة الأقدم في إعادة التداول خلال الحرب الأهلية وفترة إتفاق السلام الشامل، غير أن تدفقات العتاد الحربي الأحدث كانت متواصلة بصورة واضحة. وفي كثير من الحالات، بدى أن الأسلحة قد وصلت إلى السودان كنتيجة لعمليات نقل مرخصة حصلت على موافقة المؤسسات المصدرة.[٥] بيد أن بعض من هذه الأسلحة أعيد نقله عمداً ليصل في نهاية الأمر إلى القوات الموالية للحكومة داخل البلاد – على سبيل المثال إلى دارفور في انتهاك لحظر الأمم المتحدة، أو عبر الحدود الجنوبية إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية بما في ذلك الميليشيات القبلية وقوات التمرد. وفي غضون ذلك ، حصل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) السوداني الجنوبي وغيره من القوات المعادية للحكومة السودانية على

الأسلحة عن طريق الغنيمة من ساحات المعارك والإمداد من الخارج. ولكن كان ثمة الكثير من التكهنات والقليل من الأدلة إزاء هذه النقاط وغيرها المتعلقة عموماً بعمليات الاستحواذ على الأسلحة من جانب القوات الحكومية وغير الحكومية.

أكد تقرير لاحق لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ندرة المعلومات المتاحة على الصعيد العام حول عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السودان وداخله – غير أنه أشار إلى إستمرار تدفق واردات الأسلحة (Small Arms Survey, 2009). وفي الفترة التي سبقت الانتخابات المثيرة للجدل ونهاية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل، تصاعد العنف القبلي في جنوب السودان وبقيت الكثير من القضايا الملتهبة بين السودان وجنوب السودان من دون حل (Mc Evoy and LeBrun, 2010). وفي ذلك المنعطف المهم كانت ثمة حاجة لأساليب أخرى من أجل تعزيز فهمنا لخصائص الأسلحة في أيدي الأطراف الفاعلة المسلحة والظروف المحيطة بطرق استحواذها واستخدامها في العنف.

بحلول العام ٢٠٠٩، كان مشروع مسح الأسلحة الصغيرة قد عزز بالفعل مفهوم "تتبع الصراعات" في بيئات ما بعد الصراع من أجل "رصد تدفقات الأسلحة المنطوية على إمكانية خلق تصعيد وللتحقيق في حالات بعينها مثيرة للقلق" (Bevan, 2009, p. 109).

في منتصف العام ٢٠١١، حصل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على منحة لتطوير مشروع تجريبي يهدف ل:

إتاحة أبحاث ميدانية وتحليلات قائمة على الأدلة حول مصادر الأسلحة والذخائر التي تم الحصول عليها من الجهات الفاعلة المسلحة في السودان في متناول أصحاب المصلحة السودانيين والدوليين [من أجل] الحصول على فهم أعمق للمصادر المحتملة لتلك الأسلحة ومساراتها إلى داخل السودان وخطوط الإمداد والعلاقات مع الدول والشركات الخارجية الموردة.[٦]

تم إطلاق مكتب تعقب الأسلحة والذخائر التابع لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١. وفي العام الأول لمكتب الرصد، أعد المكتب تقريرا موجزا عن الأسلحة التي تم توثيقها في أيدي فصائل التمرد الجنوبية (Small Arms Survey, 2012b) وأسس لتقارير منتظمة على الإنترنت حول العمل الميداني لتعقب الأسلحة والذخائر الذي أجري في جنوب السودان والمناطق الحدودية السودانية. وبحلول يناير/كانون الثاني من العام ٢٠١٤، كان قد تم إصدار ١٨ تقريراً من تلك التقارير.[٧]

عملية التعقب التابعة لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

في سياق عمل التعقب، يقوم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بتطبيق عملية متعددة الخطوات تهدف لتحديد هوية ووضع خرائط توزيع والتحقق من الأسلحة والذخائر، ويرد أدناه وصف كل منها

على حدة. وعلى الرغم من أن العملية والأساليب تستند إلى عمل فرق خبراء الأمم المتحدة، إلا أن فريق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري قد قام بتطوير النهج أكثر،من خلال رسم خرائط انتشار محددة السياق وغيره من الأدوات. وقد قام المشروع بتعزيز التعاون مع خبراء أسلحة مستقلين والاستفادة منهم على السواء.

تحديد هوية الأسلحة

تحديد الهوية يشتمل على تسجيل الاسم والطراز والخصائص التعريفية المميزة والعلامات الخاصة بكل سلاح و طلقة الذخيرة فضلاً عن الحاوية أو الوعاء الذي يحوي الأسلحة أو الذخائر مثل صناديق الذخيرة. وفي معظم الأحيان لا يتسنى التفريق بين الطرازات المختلفة للأسلحة المنتشرة على نطاق واسع، مثل البنادق الهجومية الآلية من نوع كلاشنكوف، إلا بعد فحص مادي دقيق مصحوب بإيلاء عناية خاصة بواحد أو اثنين من الملامح الخاصة بالطراز المحدد، مثل نوع الأخمص ومتمم الفوهة (أنظر الشكل ١) وموضع الوسم (أنظر الشكل ٢). وبالنسبة للمحققين تشتمل المعلومات الأساسية على الطراز والعلامات التي تشير للجهة المصنعة والرقم التسلسلي وعلامات الاستيراد وعلامات هيئات الإثبات – وهي ما يحاول الموردون أو المستخدمون إزالة أو إخفاء بعضها أو كلها. وحين يكون بالإمكان، يقوم المحققون الميدانيون بالتقاط صور لعلامات الأسلحة والذخائر بغرض إدخالها في قاعدة البيانات المستخدمة لرسم خرائط التوزيع كما هو مبين أدناه.

الطراز والعيار. غالبا ما تنتج الشركات المصنعة طرازات مختلفة من الأسلحة – مثل جي ٣ اي ٣ "G3A3" وجي ٣ اي ٤ "G3A4" – التي لا تختلف عن بعضها البعض أحياناً إلا بصورة طفيفة. وفي سياق تتبع الأسلحة، يعد تحديد طراز السلاح بدقة أمرا مهما لسببين اثنين. الأول، تميل الشركات المصنعة

الشكل ١ الميزات التعريفية لبندقية عسكرية حديثة

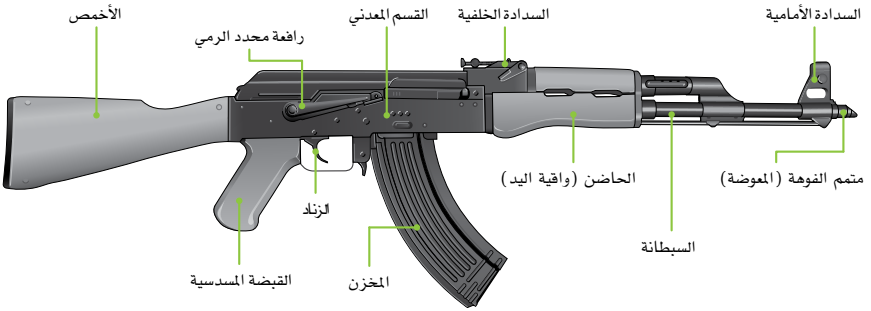

المصدر: تمت إعادة النسخ من Jenzen-Jones (٢٠١٣)

إلى ختم دفعات إنتاجها من الطراز المعين بأرقام تسلسلية متعاقبة؛ ولاحقا يتم تخزين تلك السجلات مع بعضها البعض. والفترة الزمنية للتحول من إنتاج طراز بعينه إلى طراز آخر من قبل شركة مصنعة واحدة قد تمتد لعدة عقود. ومن الراجح أن يتم تخزين أية سجلات قد تتعلق بنقلها بصورة منفصلة. ويعد عيار السلاح أمرا أساسياً في تحديد طرازه على نحو دقيق. وفي بعض الحالات قد يتغير العيار مع إطلاق طراز أحدث. فعلى سبيل المثال، طرح بندقية كلاشنكوف الآلية اي كاي ٧٤ "AK-74" بعد ثلاثة عقود من إطلاق بندقية كلاشنكوف الآلية اي كاي ٤٧ "AK-47" شهد تحولا في العيار من ٧,٦٢ ملم إلى ٥,٥٦ ملم ، وذلك على ضوء التغيرات في طريقة سير العمليات العسكرية. ومن شأن معرفة طراز السلاح، وبالتالي فترة الإنتاج، الحد بصورة كبيرة من حجم الوثائق التي تجب مطالعتها استجابة لطلب تعقب. والثاني، أن وثائق نقل الأسلحة هي الأخرى قد يتم تصنيفها بحسب الطراز. ومن شأن أية محاولة لتحديد موقع سلاح ما في سجلات التصنيع أو التصدير أو الاستيراد إستناداً إلى الرقم التسلسلي وحده

الشكل ٢ مواضع الميزات التعريفية على الأسلحة على نمط بندقية كلاشنكوف الآلية

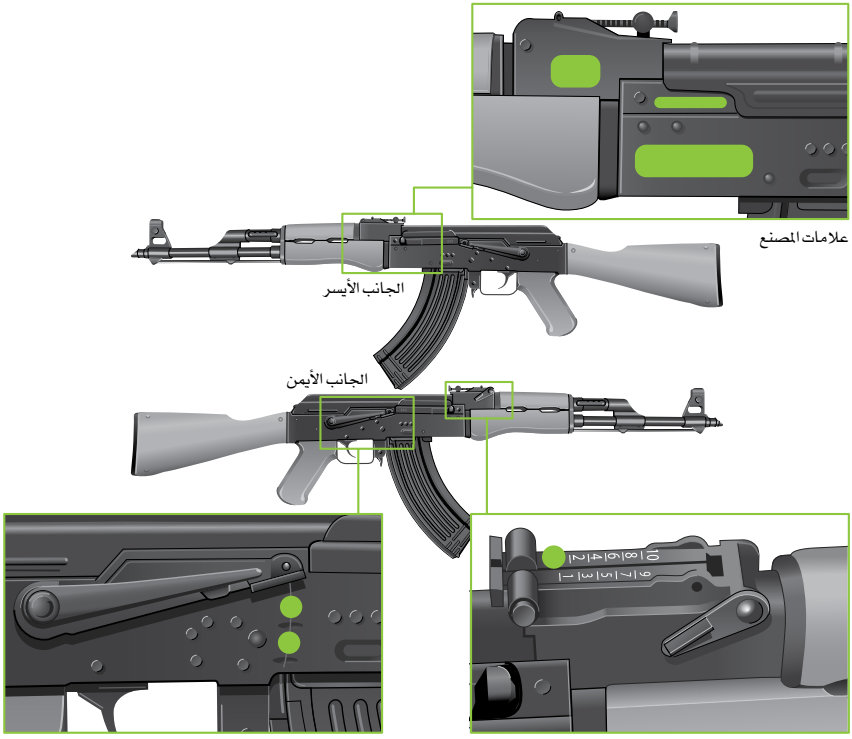

المصدر: تمت إعادة النسخ من Conflict Armament Research (2012a, p. 6)

أن تستهلك الكثير من الوقت. وإلى جانب الرقم التسلسلي والشركة المصنعة، يعد الطراز أحد الملامح الثلاثة الأكثر أهمية للتعرف على السلاح.

علامات الشركة المصنعة والمصنع. تميز المصانع منتجاتها من خلال وسمها في مواضع محددة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للبنادق من نوع بندقية كلاشنكوف الآلية، عادة ما يقوم المنتجون بوضع علامات المصنع على الجانب الأيسر من القسم المعدني، وعلامات محدد الرمي على الجانب الأيمن من القسم المعدني، وعلامات التعريف الأخرى على السدادة الخلفية (أنظر الشكل ٢). وتستخدم الشركات المصنعة تشكيلة متنوعة من العلامات، بدءا من اسم المصنع، الذي يكتب بنص عادي، إلى الرموز والرموز العددية أو مزيج منها (أنظر الشكل ٣). وعلى الرغم من أن معظم المصانع أو الدول المصنعة تقوم بوسم الأسلحة باستخدام علاماتها الخاصة، إلا أن الكثير من الأسلحة التي يعود تاريخ إنتاجها إلى ما قبل، تكون الدول ربما استخدمت علامات فريدة للجهات المصنعة.

الرقم التسلسلي. يستند تعقب الأسلحة الناجح دوما إلى تحديد الرقم التسلسلي. ويعد الرقم التسلسلي الطريقة الوحيدة لتحديد الهوية الفريدة لسلاح ما بإستخدام العين المجردة ومن دون بحث جنائي موسع. وحالما يتم تسجيله وتقديمه إلى بلد أو شركة مصنعة أو مصدرة أو مستوردة، يمكن أن

الشكل ٣ نماذج علامات المصنع والشركة المصنعة على بنادق من نوع بندقية كلاشنكوف الآلية

المصدر: تمت إعادة النسخ من Conflict Armament Research (2012a, p. 6)

يستخدم الرقم التسلسلي لتحديد سلاح بعينه في سجلات النقل. وعادة ما تقوم الجهات المصنعة بوضع الأرقام التسلسلية على القسم المعدني (الجسم الرئيس) من الرشاشات الصغيرة والبنادق الهجومية والبنادق والرشاشات الخفيفة والثقيلة. وأحيانا تستخدم حروفا بالإضافة إلى الأرقام لخلق رموز مزيج بين الحروف الأبجدية والأرقام. وبما أنه ليس ثمة نظام عالمي موحد لوسم الأسلحة والذخائر، يعتمد الخبراء على على سلسلة واسعة من المصادر في عملية تحديد الهوية. وحتى الآن تعتبر معظم قواعد البيانات التي تسهل تحديد هوية الأسلحة نتاج باحثين أفراد يعملون بصورة مستقلة وفي إطار تعاون أكثر من كونها نتاج مؤسسات.

الإطار ١ إزالة الأرقام التسلسلية وعلامات المصنع في السودان وجنوب السودان: اتجاه جديد؟

في العام ٢٠٠٩، كتب محقق الأسلحة جيمس بيفن:

> [لقد] اطلعت على عدة آلاف من الأسلحة العسكرية، في حوزة الكثير من الأطراف الفاعلة في الصراع المسلح، ووجدت عدداً قليلا من الأسلحة غير الموسومة برقم تسلسلي (مهما كان خافيا أو تالفا). كما أن إطلاعنا على الآلاف من حزم سجلات الأسلحة يشير إلى أن الإزالة المتعمدة للأرقام التسلسلية تعتبر أمر غير شائع في سياق النزاع المسلح. والسبب المحتمل لذلك هو أن معظم المقاتلين لديهم أسباب ضئيلة للإعتقاد بأن أسلحتهم ستخضع للتحقيق، وذلك خلافا لحالات الجرائم التي قد يخاف فيها المجرمون (وخصوصا البائعون غير القانونيين) من انكشاف أمرهم على أيدي المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون (Bevan, 2009, p. 131, n. 12).

عندما بدأ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري برصد الأسلحة والذخائر في العام ٢٠١١، لاحظ محققوه أيضا أن عددا قليلا جدا من الأسلحة التي إطلعوا عليها تحتوي على علامات تمت إزالتها عمدا. وبحلول العام ٢٠١٣، وفي أعقاب نشر الكثير من التقارير التي تحتوي على أدلة مفصلة عن تسليح المتمردين الجنوبيين من جانب حكومة السودان(GoS)، بدأ فريق المشروع برصد أعداد متزايدة من العلامات التي تمت إزالتها – أرقام تسلسلية وكذلك علامات المصانع – في صفوف قوات المتمردين. و معظم العلامات المطموسة تمت إزالتها يدويا، وربما باستخدام مِسَن أو مشغل، تماماً كما في الظروف الإجرامية. وقد تمت إزالة العلامات الظاهرة للعيان، بينما لم يتم لمس العلامات التي تصعب ملاحظتها أو الوصول إليها. ووفقا لعدد من المنشقين من المتمردين، فإن العلامات على أسلحتهم كان قد تم إزالتها سلفاً عندما استلموها من ضباط الأمن السودانيين.

من دون الرقم التسلسلي أو وعلامة المصنع، لا يمكن للمحققين تحديد الهوية الفريدة لسلاح ما.[٨] غير أن المفاتيح الأخرى – مثل العلامات الأخرى وربما خصائص الطراز الفريدة، فضلا عن الموقع الذي وجد فيه السلاح والأسلحة والذخائر الأخرى التي شوهد معه – قد توفر معلومات قرينية هامة. وحقيقة أن العلامات قد تمت إزالتها عمدا تمثل بحد ذاتها معلومة مهمة. فهي عبارة عن إشارة تحذيرية واضحة، دليل يفيد بأن هناك طرفا واحد، على الأقل، رأى أنه من الضروري حجب مصدر السلاح. ولذا اهتم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بتوثيق جميع الأسلحة التي تحمل علامات تمت إزالتها بصورة متعمدة. ومن شبه المؤكد أن توثيق تلك الأسلحة سوف يكشف– مع مرور الوقت– عن أنماط ذات أهمية للمحققين.

تعد أسلحة النزاعات التي لا تحتوي على أرقام تسلسلية نادرة وعادة ما تعكس تآكلا مع مرور الوقت أو تحدث نتيجة للمعاملة الخشنة؛ ولكن أخذ خبراء الأسلحة على نحو متزايد يرصدون أرقاما تسلسلية تمت إزالتها عمدا، وذلك في سياق السودان وجنوب السودان (أنظر الإطار ١).

علامات الاستيراد. علامات الاستيراد هي عبارة عن أختام أو نقوش يتم طبعها على السلاح عند الاستيراد. ومن الممكن لعلامات الاستيراد أن تجعل عملية تعقب الأسلحة أسهل ، وذلك عبر تقصير سلسلة عمليات النقل المحتملة، وهي ما نحتاج لإخضاعها لتحقيق من أجل التحقق من الكيفية التي دخل بها سلاح ما إلى مناطق النزاع . وقد شرع جنوب السودان والسودان بمبادرة لوسم الأسلحة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ ومارس/آذار ٢٠١١، على التوالي (Bevan and King, 2013, p. 32)، ولكن من غير الواضح إلى أي مدى قام كلا البلدين بتطبيق ذلك البرنامج على الأسلحة المستوردة. فلم يلاحظ مشروع المسح مطلقاً علامات استيراد سودانية أو جنوب سودانية على الأسلحة التي تم توثيقها بحوزة الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية.[٩]

تحديد هوية ذخائر الأسلحة الصغيرة[١٠]

لا يقل تحديد هوية الذخائر وتتبعها أهمية عن تعقب الأسلحة. وفي سياق السودان وجنوب السودان حيث الأسلحة منتشرة فعلياً على نطاق واسع ، فإن الجماعات المسلحة غير الحكومية غالباً ما تنظر إلى الذخائر بصفتها أكثر أهمية من أنواع العتاد العسكري الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة والذخائر غالباً ما يتم نقلها مع بعضها، ونسبة لأن الأسلحة المنتمية لصنف بعينه لا تطلق إلا أنواعا محددة من الذخائر، فإن تعيين هوية الذخائر وتعقبها من شأنه أن يوفر قرائن حول أنوع الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية.

يستند تحديد هوية ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأسس نفسها التي تستخدم لتحديد هوية الأسلحة ولكنه يعتمد على مجموعة مختلفة من الخصائص (أنظر الشكل ٤). وتشمل على:

الخصائص العامة. يتم إنتاج أنواع مختلفة من الخرطوش لإنجاز مهام مختلفة في ساحات المعارك. وهي تشمل الكروية والأعيرة ذات سترات خفيفة والأعيرة ذات سترة جوفاء الرأس والطلقة المذنبة والحارقة والخارقة للدروع وخراطيش دفع القنابل اليدوية، وكذلك ذخائر التدريب الخلبية.

العيار. على الرغم من وجود الاستثناءات، إلا أن تحديد عيار خرطوشة عادة ما يتم عن طريق قياس قطر القذيفة وطول ظرف الخرطوشة – بقياسها من رأس الظرف إلى فوهة الظرف بالنسبة للذخائر من الأعيرة الصغيرة.

نوع الظرف. لكل صنف من أصناف الخرطوش نوع بعينه من الظروف، بما في ذلك محيطية الإطار ،نصف محيطية الإطار، بلا إطار، والظروف المربوطة. ويمكن تحديد معظم تلك الأنواع بصريا رغم أن التمييز بين بعض الأشكال قد يكون صعبا.

الشكل٤ **مكونات الخرطوشة ذات الأعيرة الصغيرة**

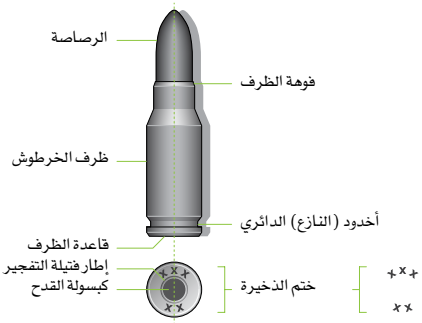

المصدر: Bevan (2008)

تكوين الظرف. يمكن لنوع المعدن المستخدم في ظرف الخرطوش أن يوفر مؤشرا على المصنع أو بلد الإنتاج. وتشمل مواد الظرف النحاس، الفولاذ المطلي بالنحاس، الفولاذ المطلي أو المصقول، الألمنيوم، البلاستيك، والنحاس المطلي بالنيكل. ويمثل النحاس والفولاذ المطلي بالنحاس المواد الأكثر شيوعا في صنع ظروف الخرطوش.

ختم الذخيرة. عادة ما تظهر الخراطيش حروفا أبجدية عددية و/أو رموزا مطبوعة على قاعدة ظروف الخرطوش، وتعرف بأختام الذخائر. ومن شأن تلك الأختام أن توفر معلومات قيمة حول بلد المنشأ وسنة الصنع والعيار ونوع الخرطوش. وفي بعض الحالات، قد تحتوي على معلومات إضافية مثل رقم الإرسالية أو الدفعة.

التلوين والعلامات. يتم وسم الخراطيش وتلوينها بمجموعة من الطرق المتنوعة، عموما للإشارة إلى النوع أو الغرض. وفي بعض الأحيان، تشير العلامات إلى علامة تجارية بعينها تخص الذخائر.

التغليف والتوثيق. عموما يتكون التغليف من الغلاف الخارجي مثل صناديق الشحن الخشبية والأغلفة الداخلية مثل العلب المعدنية. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يتم تغليف الكميات الصغيرة من الذخائر بأغلفة من الكرتون أو البلاستيك. ومن شأن التغليف أن يوفر قرائن قيمة فيما يتعلق بمنشأ الذخائر ومكان إنتاجها ونوعها ووجهتها. كما يمكن أن يظهر أرقام العقود ويوفر أدلة حول منافذ العبور وتواريخ النقل وغيرها من المعلومات ذات الصلة. ومن شأن الوثائق، في حال توفرها، أيضا أن توفر كنزا من المعلومات القيمة عن مصدر الشحنة وكمياتها وتواريخها والموانيء التي استخدمت في نقل الذخائر. وفي بعض الحالات، تشير تلك الوثائق إلى الأطراف الوسيطة أو بلاد المنشأ غير البلد الأصلي للصنع.

رسم خرائط الانتشار

يمثل رسم خرائط الانتشار أداة فعالة يستخدمها مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لإلقاء الضوء على أنماط الحيازات والمشتريات في أوساط مختلف الأطراف الفاعلة في السودان وجنوب السودان. وتستند تلك الخرائط إلى قواعد بيانات أسلحة وذخائر معدة خصيصاً، وتشتمل على العلامات التعريفية والكميات والمواقع والملابسات التي تمت إبانها أحدث الاستحواذات، ويأتي هذا مصحوباً بصور فوتوغرافية للأسلحة ملتقطة من قبل الباحثين الميدانيين. وتحتوي قاعدة بيانات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على معلومات حول العشرات من مخابئ الأسلحة التي إطلع عليها الباحثون والتي تمثل عدة مئات من الأسلحة والآلاف من الأعيرة النارية.

ومن خلال مقاربة المعلومات مع بعضها البعض وتحليل عينات مستقلة من الأسلحة والذخائر، فإن رسم خرائط الانتشار يتيح للباحثين التعرف على النزعات والأنماط في توافق مع وتيرة نمو مجموعات البيانات، ويرمي في غايته القصوى لتعزيز فهمنا لأنواع الأسلحة والذخائر الموجودة في مخازن الجماعات المسلحة. ومع مرور الوقت، يصبح بالإمكان التوصل إلى استنتاجات حول سلسلة حيازة عتاد بعينه. فعلى سبيل المثال، قد تشير مطابقة أرقام شحنات الذخائر التي تم العثور عليها في مخازن عدد من الجماعات المسلحة إلى نمط التوريد نفسه من المصدر إلى المتلقي. وبالمثل، فإن وجود صنف جديد من البنادق- لم يسبق وأن تم رصده في السودان أو جنوب السودان- في أيدي جماعتين مختلفتين كلياً من حيث النطاق الجغرافي قد يشير إلى مصدر واحد للإمداد.

التحقق

في التحقق من البيانات الخاصة بالأسلحة والذخائر، يقوم الباحثون في مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بتحديد (تأكيد) النتائج الأولية من خلال استخدام، أولا، عدد من مصادر المعلومات الرسمية المنشورة، بما في ذلك:

- التقارير الوطنية لتصدير الأسلحة التي تقدمها حكومة من الحكومات بمبادرة فردية أو بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف للحد من التسلح؛
- قواعد البيانات التجارية المتاحة للعامة مثل قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade)، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وقاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛
- والبيانات النوعية، بما في ذلك التقارير الإعلامية والبحثية.

ثانيا، تستند عملية التحقق من المعلومات المستقاة من مقابلات مع المشاركين في الميدان - مثل القادة العسكريين، وممثلي المتمردين، وأفراد من المجتمع المحلي يتمتعون بمعرفة ذات صلة، والمسؤولين

الحكوميين. ومن شأن شهادات مصادر معلومات أساسيين من أمثال هؤلاء أن توفر معلومات قرينية جوهرية للمساعدة على تأكيد أو نفي التفسيرات الأخرى للبيانات . ومع ذلك، ونظراً لإمكانية تلقي معلومات كاذبة أو مضللة أو غير كاملة، فإن المحققين التابعين للمشروع يعتمدون على التأكيد المستقل وما يتواتر وروده في شهادات المشاركين الأساسيين. ويمتنع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو منتظم عن استخدام الشهادة حين لا تكون مدعومة بمصادر إضافية.

وينبثق المصدر الثالث للمعلومات المستخدمة في بيانات التحقق من الردود على الاستفسارات الخطية وطلبات المعلومات المرسلة إلى الحكومات المصدرة والشركات المصنعة وشركات النقل. وتعطي الطلبات تفاصيل عن الأسلحة التي تمت مشاهدتها والعلامات التعريفية والظروف التي تم فيها رصد إحدى القطع . وعادة ما تسعى للحصول على معلومات من قبيل:

- تأكيد مفاده أن سلاحا أو منظومة أسلحة قد تم تصنيعها في البلد المصدر؛
- تاريخ التصنيع؛
- تاريخ التصدير؛
- معلومات عن المستخدمين النهائيين المستهدفين ؛
- شركة النقل/الشحن؛
- معلومات الوسيط، إن وجدت؛
- تأكيد يفيد بأن رخصة تصدير كانت مطلوبة وقد تم الحصول عليها للمضي قدما في عملية التصدير؛
- معلومات عن عمليات محتملة لإعادة بيع السلاح (الأسلحة) أو إعادة نقلها.

لا تلمح الطلبات بارتكاب أية أخطاء أو مخالفات من قبل الدولة أو الشركة أو الشخص الذين قاموا بالتصدير (أنظر الإطار ٢). ولا بأن وكالات أو شركات التصدير الخاصة ملزمة قانونا بتقديم المعلومات المطلوبة للمحققين. ولكن،في الكثير من الحالات يفعلون ذلك طوعاً، على سبيل التعاون والشفافية.

ومن شأن ذلك التعاون أن يكون ذا قيمة لا تقدر في سبيل تعقب ناجح للأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد العسكري. ويشكل ذلك التعاون بالإضافة إلى الوسم الدقيق وحفظ السجلات من جانب الشركات المصنعة ووكالات التصدير عنصرا أساسيا من عناصر التعقب. وكما يكتب أحد المحققين:

> حتى ولو تمت تلبية المتطلبات الضرورية للوسم وحفظ السجلات، ستتوقف جهود التعقب بسرعة في حال لم تكن بلدان الصنع أو الاستيراد – أو الهيئات التجارية داخل تلك الدول – متعاونة مع طلبات التعقب *(Bevan, 2009, p. 2)*.

الإطار ١ نموذج طلب معلومات من مؤسسة تصدير[11]

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
١٢١١ جنيف ٢١ سويسرا

٢٩ يوليو/تموز ٢٠١٢

أصحاب السعادة،

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (www.smallarmssurvey.org) هو مشروع بحثي مستقل يتخذ من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، سويسرا، مقرا له. كما قد تعلمون، يجري مشروع مسح الأسلحة الصغيرة قدر هام من الأبحاث حول السودان وجنوب السودان، وذلك كجزء من مشروعه الخاص بالتقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) الممول من قبل وزارة الشؤون الخارجية الدانمركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الخارجية الأميركية ومعهد الولايات المتحدة للسلام.

وكجزء من مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، فإننا نجري حاليا أبحاثا حول منشأ وحيازة الأسلحة وغيرها من العتاد في يد عدد من الجهات الفاعلة المسلحة في السودان. وتهدف الأبحاث إلى تحسين معرفة المجتمع الدولي بحيازات العتاد العسكري في السودان وتدفقاته، لاسيما فيما يتعلق بالطرق التي انتقل من خلالها العتاد من مخازن الدول إلى القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية داخل البلاد. ونحن نأمل أن تساعدنا تلك المعلومات على تقليل تدفقات العتاد العسكري التي تسبب زعزعة الاستقرار داخل السودان وجنوب السودان وأن تسهم في الاستقرار الإقليمي.

ولذلك، فنحن نسمح لأنفسنا بطلب مساعدتكم في الحصول على المعلومات المتوفرة فيما يتعلق بذخائر هاون عيار [redacted] ٦٠ ملم و [redacted] ٨٢ ملم و١٢٠ ملم) وفتائل إشعال تحمل رموز وسم مطابقة لتلك التي تستخدم من جانب المصنعين. وقد شوهدت تلك القطع مؤخرا من جانب باحثينا في مواقع منفصلة في يد جماعة سودانية مسلحة غير حكومية في جنوب كردفان بين منتصف العام ٢٠١١ وأوائل العام ٢٠١٢.

استنادا إلى تلك المعلومات فإن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة يرجو التكرم بتزويده بمعلومات تفصيلية حول المسائل التالية:

- هل من الممكن لحكومة [redacted] أن تؤكد بأن تلك المواد المذكورة أعلاه (أنظر الصور ١-١٦ والجداول ذات الصلة في الملحقين الأول والثاني) قد تم إنتاجها من جانب واحدة أو أكثر [redacted] من الشركات المصنعة؟
- وإن كان بالإمكان، هل يمكن لحكومة [redacted] تحديد البلد/البلدان و/أو الأفراد أو الكيانات التي تم تصدير تلك المواد إليها؟
- وفيما يتعلق بالأسلحة المعنية، هل لحكومة [redacted] أن تقدم وثائق حول بيع تلك المواد، بما في ذلك، فواتير المبيعات وشهادات المستخدم النهائي وقوائم التعبئة وأية معلومات أخرى ذات صلة؟

سنكون ممتنين للغاية لأية معلومات تشعرون أنكم قادرين على تقديمها إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة فيما يتعلق بهذه المسائل. كما نأمل أن تكون تلك المعلومات مفيدة في أية استفسارات قد تقوم بها حكومتكم. وفي هذا الصدد، نرجو أن تكونوا على علم بأن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على استعداد لتقديم أية عناصر إضافية من المعلومات الموثقة حول وجود وإستخدام عتاد عسكري يبدو [redacted] الصنع في جنوب كردفان، حال رأت حكومتكم أهمية تحليلها.

اسمحوا لنا أن نشدد على أن طلبنا للمساعدة من جانبكم لا يهدف بأي حال من الأحوال لأن يشير ضمنا إلى ارتكاب أي خطأ أو مخالفة من جانب حكومتكم أو غيرها من المصدرين. [redacted]
وببساطة نحن نرغب بطلب مساعدتكم في تحديد المعلومات التي تتعلق بسلسلة حيازة العتاد من أجل فهم أفضل للكيفية التي تم بها تحويل وجهتها من مخازن الدولة.

في حال إحتجتم إلى أي توضيحات أو لديكم أي إستفسارات حول هذا الخطاب أو حول عملنا بصورة عامة، فضلاً لا تترددوا في الإتصال بي أو ب
[redacted]

وبالمثل، إذا كان هذا النوع من الطلبات بصورة عامة تتم معالجته بواسطة قسم آخر، فإننا نقدر حسن صنيعكم إن كان بإمكانكم تحويل هذه الرسالة إلى الشخص المناسب.

في النهاية، اسمحوا لي، سعادتكم، بالتعبير عن خالص امتناني لمساعدتكم الكريمة وفائق احترامنا.

إريك برمان
المدير الإداري

الجدول ١ استفسارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان المرسلة إلى الدول المصدرة

الدولة	عدد الاستفسارات المقدمة	عدد الردود حسب النوع	الاستفسارات التي لم تتم الإجابة عليها	التعليقات
بلجيكا	١	١ مفيدة إلى حد ما	٠	تمت إحالته إلى وزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية.
البوسنة والهرسك	١	٠	١	
بلغاريا	٥	٤ مفيدة ١ مفيدة إلى حد ما	٠	أكدت أنه قد تم تزويد إثيوبيا بمدافع هاون عيار ٨٢ ملم في العام ١٩٩٩، وأنه قد تم إمداد أوغندا بذخائر عيار ٢٣ ملم في العام ٢٠١٠، وأنه قد تم نقل الأسلحة والتقانة إلى السودان في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم.
كرواتيا	١	٠	١	
جمهورية التشيك	١	١ مفيدة	٠	أشارت إلى أن الذخائر قد تم إنتاجها في ما أصبح في الوقت الحالي سلوفاكيا .
ألمانيا	٣	٢ مفيدة	١	قدمت معلومات حول توريد مركبات إلى السودان وإنتاج بنادق هكلر آند كوخ جي ٣ «Heckler & Koch G3».
هولندا	١	١ مفيدة	٠	قدمت معلومات حول تصدير سيارات دفع رباعي إلى بورتسودان.
صربيا	١	٠	١	
سلوفاكيا	١	١ مفيدة إلى حد ما	٠	أكدت تصنيع ذخائر عيار ١٠٠ ملم، غير أنها لم تقدم سجلات تتعلق بالمادة ذات الصلة لأن عمرها أكثر من ٣٠ سنة.
كوريا الجنوبية	١	٠	١	
أوكرانيا	١	٠	١	
الولايات المتحدة	١	١ مفيدة	٠	أكدت إمداد السودان بذخائر عيار ١٠٦ ملم في العام ١٩٨٠.
المجموع	١٨	**١٢ (٩ مفيدة، ٣ مفيدة إلى حد ما)**	٦	

لقد استفاد مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري من تعاون الكثير من المؤسسات والشركات الحكومية رغم أن الردود كانت متباينة من حيث فائدتها (أنظر الجدول ١). وبالفعل، قد يقدم المصدرون معلومات دقيقة أو غير مكتملة أو غير صحيحة حول ما إذا كانوا قد أنتجوا مادة ما، أو كانوا يمتلكون سجلات لبيعها، أو كانوا قد قاموا بتوريدها إلى بلد محدد. وفي بعض الحالات، وعلى وجه الخصوص الشركات التي إشتركت في توريد المواد ذات الاستخدام المزدوج مثل مركبات الدفع الرباعي (٤ × ٤)،[١٢] قد يتم تقديم بعض المعلومات المفيدة فيما يتعلق بطرف ثالث مشترك في الصفقة بطريقة ما.

استجابت المؤسسات الحكومية للطلبات الأولية للمعلومات في ١٢ من أصل ١٨ حالة. وفي ٩ من أصل ١٢ ردا، قدمت الحكومات معلومات "مفيدة" إما ساعدت على التأكيد أن إحدى المواد قد تم توريدها إلى وجهة محددة أو أنها قدمت معلومات تتطلبت إرسال طلب جديد إلى حكومة أو شركة أخرى. والثلاثة ردود الأخرى التي تندرج تحت خانة "مفيدة إلى حد ما" تضمنت أجوبة جزئية أو إحالات إلى أطراف أخرى.

لكن الصورة الإيجابية نسبيا والمقدمة هنا تخفي تحذيرا مهما. فوفقا لتقارير فرق الأمم المتحدة، لم يرد معظم المصدرين الرئيسين الذين يمدون السودان بالأسلحة على طلبات المعلومات من هذاالنوع (UNSC, 2009, p. 80; 2011a, pp. 26–28; Gramizzi, Lewis, and Tubiana, 2012, pp. 22–23). ولكن، ثمة مؤشرات إلى أن الصين – إحدى أكبر الموردين للسودان – قد أخذت مؤخرا تتعاون بصورة أوثق مع فرق الأمم المتحدة.[١٣]

كما أرسل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ٢٣ استفسارا إلى الشركات – بما في ذلك الشركات المصنعة ومؤسسات الشحن وشركات الصيانة – تتركز غالبا على المركبات العسكرية أو المركبات التجارية ذات الدفع الرباعي التي تم تحويلها إلى "عربات حربية" من جانب القوات العسكرية أو الجماعات المسلحة. وفي بعض الحالات، تم التحقيق في الانتهاكات المحتملة لحظر التوريد. وقبل كتابة السطور الحالية، كان قد تم إستلام ١١ ردا من شركات أكدت تصدير العتاد أو الخدمات إلى طرف فاعل محدد.

السياق القانوني لواردات الأسلحة[١٤]

تخضع منطقة دارفور في السودان إلى حظر على الأسلحة من جانب الأمم المتحدة، تم فرضه لأول مرة في يوليو/تموز ٢٠٠٤ في استجابة للاحتجاجات الدولية على خلفية الأثر الإنساني للنزاع هناك (UNSC, 2004). وطالب القرار حكومة السودان "بالوفاء بالتزاماتها" بنزع سلاح ميليشيات

الجنجويد" (الفقرة ٣) وفرض حظرا على إمدادات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى "الكيانات والأفراد غير الحكوميين، بما في ذلك الجنجويد" (الفقرة ٧) الناشطة في شمال دارفور وجنوبها وغربها. من خلال إشارة مجلس الأمن الدولي إلى "الجنجويد"، قصد المجلس إدراج الجماعات المدعومة من قبل حكومة السودان، غير أن الصياغة الغامضة سمحت لحكومة السودان بالزعم بأن الحظر لم يشمل الميليشيات المدعومة من الدولة. وصدر قرار في مارس/آذار ٢٠٠٥ بإنشاء آليات لمراقبة الإلتزام بالحظر (UNSC, 2005).

ويشير تقرير لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة نشر في العام ٢٠١٢ إلى أنه رغم تلك التدابير، إلا أن "جميع أطراف الصراع في دارفور قد استمرت في الحصول على الموارد العسكرية" وأن الحظر قد انتهك "علنا وباستمرار ومن دون عواقب" (Small Arms Survey, 2012c, p. 10). وفيما يتعلق بالحظر، يجد مشرع المسح أنّ:

> نسبة لنطاقه الجغرافي المحدود، الذي لا يغطي إلا ولايات دارفور، فإنه قد أتاح خلال السنوات السبع الأخيرة للموردين الدوليين (دول وجهات تجارية) بتقديم الأسلحة والمساعدات إلى حكومة السودان بصورة قانونية تماماً، بالرغم من وجود شواهد واضحة أن حكومة السودان تقوم بنقل الأسلحة بسرعة و على نحو مستمر إلى دارفور *(Small Arms Survey, 2012c, p. 10)*.

قام مجلس الاتحاد الأوربي (EU) بدمج عقوبات الأمم المتحدة في نظامه الموجود سلفاً للتدابير المقيدة المفروضة على السودان، والتي تم فرضها لأول مرة في مارس/آذار ١٩٩٤ (CEU, 1994; 2004; 2005). ولكن حظر الاتحاد الأوربي يشمل كامل السودان، وليس دارفور فحسب – وأيضاً جنوب السودان منذ انفصاله في العام ٢٠١١ (CEU, 2011).

بالمقابل، وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، رفع الرئيس الأميركي باراك أوباما القيود عن بيع العتاد العسكري الدفاعي إلى جنوب السودان، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه "تعزيز أمن الولايات المتحدة ودعم السلام العالمي" (White House, 2012). وأشار مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية أن الحكومة تتناقش مع جنوب السودان حول سبل "تأمين حدودهم" و"الدفاع عن أنفسهم"، غير أن الولايات المتحدة ليس لديها خطط فورية للموافقة على نقل أسلحة فتاكة (Reuters, 2012). وبحلول أواخر العام ٢٠١٣، كانت هذه السياسة ما تزال متبعة من قبل الولايات المتحدة .[١٥]

واردات الأسلحة السودانية المبلغ عنها

تكشف تقارير الخرطوم إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade)، خلال الحقبة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٢، تذبذبا كبيرا في الواردات السنوية من "الأسلحة التقليدية" (أنظر الشكل ٥). فقد ارتفع مجموع القيم الإجمالية بصورة حادة – من أقل من مليون دولا أميركي في العام ٢٠٠١ إلى ٣٤ مليون دولار أميركي تقريبا في العام ٢٠١١، مع انخفاض إلى أقل من ١٠ ملايين دولار أميركي في العام ٢٠١٢. وشكلت "الأسلحة التقليدية"[١٦] أكثر من نصف القيمة الإجمالية للواردات على مدى الفترة بأكملها (٥٢ في المائة). وخلال تلك الحقبة شكلت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نسبة ٤٤ في المائة من الإجمالي، فيما شكلت ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ٣ في المائة منه.

كانت الصين هي منشأ غالبية إجمالي واردات الحكومة السودانية المبلغ عنها ذاتيا من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها و"الأسلحة التقليدية" على مدى الفترة (٥٨ في المائة)، تليها إيران (١٣ في المائة)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين[١٧] (٩ في المائة)، وأوكرانيا (٨ في المائة). واعتبارا من أواخر العام ٢٠١٣، لم يبلغ جنوب السودان عن أية واردات من الأسلحة إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

الشكل ٥ الواردات السنوية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها "والأسلحة التقليدية" المقدمة من جانب الخرطوم إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade)، للأعوام من ٢٠٠١-٢٠١٢ (ملايين الدولارات الأميركية)

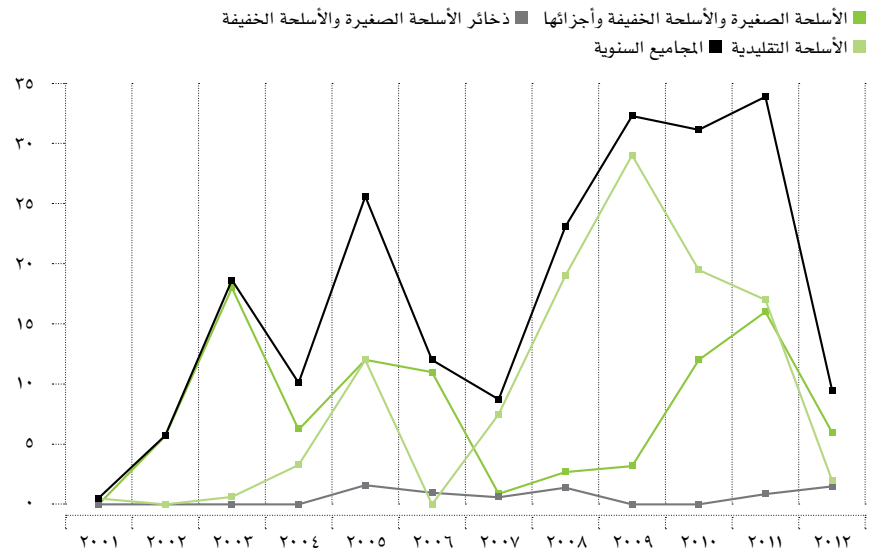

المصادر: El Jamali (٢٠١٣)؛ بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade) مقدمة من معهد بحوث السلام أوسلو

الجدول ٢ بعثات الرصد لمشرع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، أبريل/نيسان ٢٠١١ – يوليو/تموز ٢٠١٣ [١٩]

التاريخ	الموقع	الجماعة التي تمت زيارتها/تمتلك الأسلحة
أبريل/نيسان ٢٠١١	ربكونا، الوحدة، جنوب السودان	أسلحة في حيازة الجيش الشعبي لتحرير السودان تم الاستيلاء عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A) (قديت)
	مايوم، الوحدة، جنوب السودان	أسلحة في حيازة الجيش الشعبي لتحرير السودان تم الاستيلاء عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A) (قديت)
	القناة، جونقلي، جنوب السودان	أسلحة في حيازة الجيش الشعبي لتحرير السودان تم الاستيلاء عليها من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (SSDM/A) (أتور)
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١	مابل، غرب بحر لغزال، جنوب السودان	الوحدة ا المشتركة المدمجة السابقة التابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) تمتلك أسلحة خاصة بها
يناير/كانون الثاني ٢٠١٢	ربكونا، الوحدة، جنوب السودان	أسلحة في حيازة الجيش الشعبي لتحرير السودان تم الاستيلاء عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A) (قديت)
فبراير/شباط ٢٠١٢	الوحدة، جنوب السودان – مواقع متنوعة	أسلحة متنوعة في حيازة الجيش الشعبي لتحرير السودان
مايو/أيار ٢٠١٢	جنوب كردفان، السودان – مواقع متعددة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال (SPLM-N)	أسلحة في حيازة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولت عليها من القوات المسلحة السودانية وغيرها من المصادر
سبتمبر/أيلول ٢٠١٢	باريك، جونقلي، جنوب السودان	أسلحة في حوزة الجيش الشعبي لتحرير السودان تم جمعها من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (SSDM/A) (أتور) وقوات دفاع جنوب السودان (جون دويت)
ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢	جنوب كردفان، السودان–مواقع متعددة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	أسلحة في حيازة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولت عليها من القوات المسلحة السودانية وغيرها من المصادر
	النيل الأزرق، السودان – مواقع متعددة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	أسلحة في حيازة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولت عليها من القوات المسلحة السودانية وغيرها من المصادر
فبراير/شباط ٢٠١٣	بيبور، جونقلي، جنوب السودان	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو) مجموعة منشقة في حيازتها أسلحتها الخاصة بها
مايو/أيار ٢٠١٣	مايوم، الوحدة، جنوب السودان	حركة/جيش تحرير جنوب السودان (بابيني) تمتلك أسلحتها الخاصة بها
يوليو/تموز ٢٠١٣	باريك، جونقلي، جنوب السودان	أسلحة في حوزة الجيش الشعبي لتحرير السودان استولى عليها من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان
	لول، أعالي النيل، جنوب السودان [٢٠]	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان تمتلك أسلحتها الخاصة بها

أساليب العمل

يتكون جوهر عمل تعقب الأسلحة من التحقيقات الميدانية التي أجراها الموظفون والاستشاريون في مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري الذين يتمتعون بخبرات خاصة في تحديد هوية الأسلحة والذخائر وتتبعها.١٨ الخبراء الذين حصلوا على خبرة كبيرة من عملهم في فرق الخبراء التابعة للأمم المتحدة في ساحل العاج ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وغيرها من الأماكن هم الذين أجروا هذا العمل الميداني.

ويستند القرار حول مكان إجراء عمل التتبع الميداني إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك:

- الصلة: هل الأسلحة المشتبه بها مرتبطة بصراع معين أم أنها في حوزة جهات فاعلة وثيقة الصلة بالعنف المسلح أو انعدام الأمن؟
- التصريح: هل من الممكن الحصول على إذن لمشاهدة الأسلحة والتحدث إلى مصادر المعلومات الأساسيين؟
- مجال بحثي جديد: هل مخابئ الأسلحة مرتبطة بجهة فاعلة أو نزاع لم يسبق لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أن أجرى حوله تحقيق؟
- التوظيف: هل ثمة محقق مؤهل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متاح لإجراء العمل الميداني؟
- إمكانية الوصول: هل من الممكن الوصول إلى الموقع عن طريق الرحلات الجوية التجارية أو استئجار سيارات خاصة أو مرافق من الأمم المتحدة؟
- السلامة: هل ستتم حماية المحققين من انعدام الأمن؟

لقد أجرى مكتب الرصد التابع لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ١٤ بعثة رصد منذ العام ٢٠١١ (أنظر الجدول ٢). ولم يكن بالإمكان إجراء التحقيقات الميدانية من دون الثقة والتعاون البالغين التي أبداها فاعلون كثيرون ضمن هيكل الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان.

القسم الثالث: المناطق المتأثرة بالنزاع والأطراف الفاعلة المسلحة

يقدم هذا القسم لمحة موجزة عن المناطق المتأثرة بالصراع في السودان وجنوب السودان والجهات الفاعلة المسلحة الأساسية حتى مطلع العام ٢٠١٤. ٢١ ويتأثر كل نزاع من تلك النزاعات بشدة بالموارد العسكرية المتاحة للجماعات المسلحة غير الحكومية المعنية، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تعرض الخريطة ١ نظرة عامة عن مناطق الصراع والجهات الفاعلة غير الحكومية، ويلخص الجدول ٣ الجماعات غير الحكومية المعارضة والقوام المقدر لقواتها ومواقعها العامة.

السودان

ظلت حكومة السودان تواصل خوض صراعين داخل أراضيها اعتبارا من مطلع العام ٢٠١٤. الأول وضع الخرطوم في مواجهة تحالف من الجماعات المسلحة المعارضة في دارفور؛ أما الثاني فقد تفجر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحدوديتين، حيث دخلت حكومة السودان في مواجهة مع متمردين من السكان الأصليين الذين يحتفظون ببعض الصلات بجنوب السودان وتحالفوا مؤخرا مع الجماعات المتمردة الرئيسة في دارفور. بالإضافة إلى ذلك، ما يزال السودان وجنوب السودان والمجتمعات المحلية على خلاف بشأن مقاطعة أبيي المتنازع عليها والتي دخلتها القوات المسلحة السودانية (SAF) والرعاة المتحالفين معها واحتلوها في العام ٢٠١١. [٢٢]

جنوب كردفان[٢٣]

تعود جذور الصراع الحالي في جنوب كردفان إلى الحرب الأهلية التي تعرض إبانها أولئك الذين وقفوا بجانب الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) لانتهاكات حقوق الإنسان واسعة، بما في ذلك التجويع من خلال منع وصول الإمدادات الغذائية. واندلع القتال من جديد في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١١، بين القوات المسلحة السودانية وقواتها شبه العسكرية ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال (SPLM-N) ومؤيديها في الولاية، ولا سيما النوبة. وقد شمل الصراع قصفا واسع النطاق للمدنيين من قبل القوات المسلحة السودانية واتهامات بإرتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. وحتى بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، ظلت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تواصل سيطرتها على جبال النوبة الجنوبية جنوب جاو، بما في ذلك الطريق الاستراتيجية التي تربط جنوب كردفان بجنوب السودان.

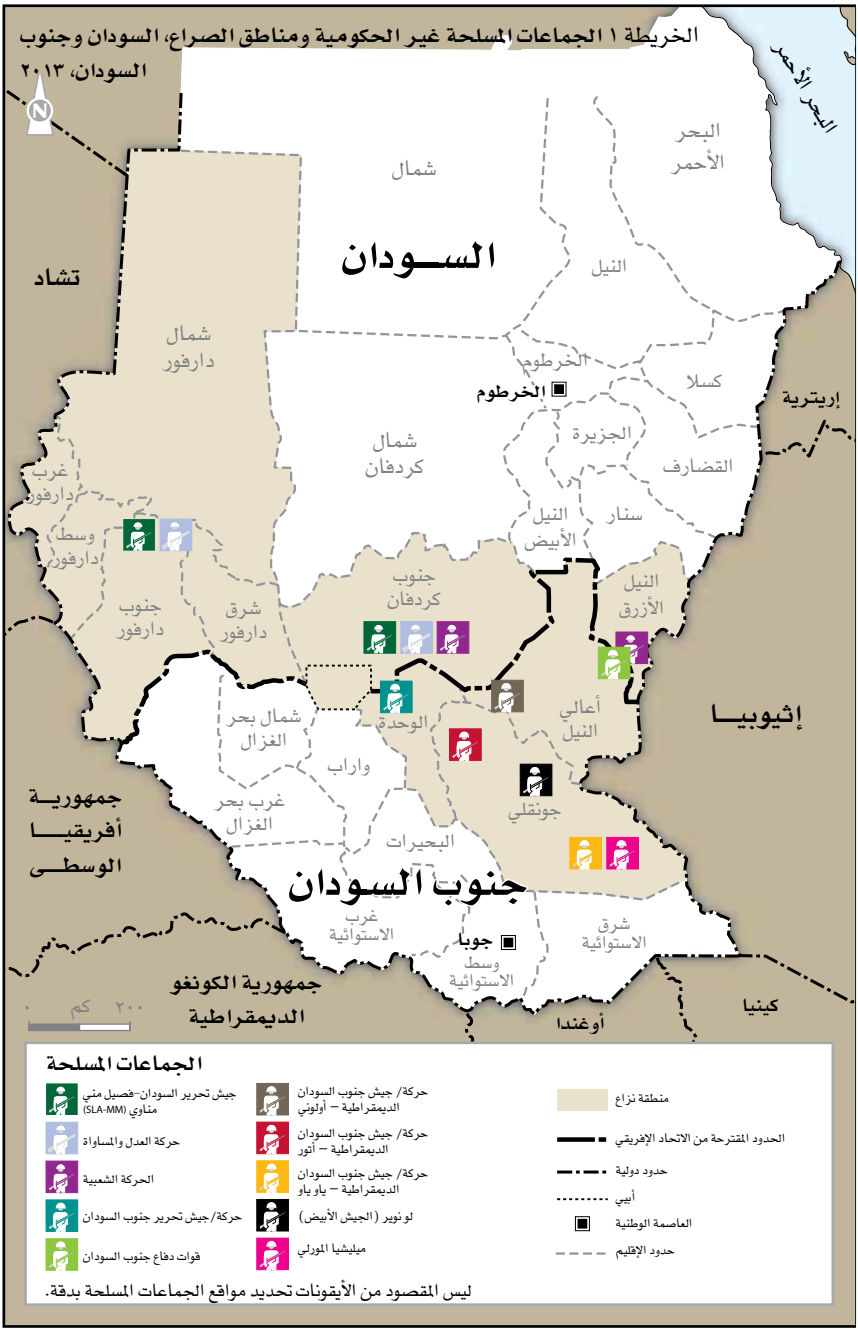
الخريطة ١ الجماعات المسلحة غير الحكومية ومناطق الصراع، السودان وجنوب السودان، ٢٠١٣
البحر الأحمر
البحر الأحمر
شمال
السـودان
النيل
تشاد
شمال دارفور
الخرطوم
الخرطوم
كسلا
إريتريا
الجزيرة
شمال كردفان
القضارف
غرب دارفور
سنار
النيل الأبيض
وسط دارفور
جنوب كردفان
النيل الأزرق
جنوب دارفور
شرق دارفور
أعالي النيل
إثيوبيا
شمال بحر الغزال
الوحدة
واراب
جونقلي
جمهورية أفريقيا الوسطى
غرب بحر الغزال
البحيرات
جنوب السودان
غرب الاستوائية
جوبا
شرق الاستوائية
وسط الاستوائية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
كينيا
أوغندا
٠ كم ٢٠٠
الجماعات المسلحة
جيش تحرير السودان-فصيل مني مناوي (SLA-MM)
حركة العدل والمساواة
الحركة الشعبية
حركة/جيش تحرير جنوب السودان
قوات دفاع جنوب السودان
حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية – أولوني
حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية – أتور
حركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطية – ياو ياو
لونير (الجيش الأبيض)
ميليشيا المورلي
منطقة نزاع
الحدود المقترحة من الاتحاد الإفريقي
حدود دولية
أبيي
العاصمة الوطنية
حدود الإقليم
ليس المقصود من الأيقونات تحديد مواقع الجماعات المسلحة بدقة.

الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في جنوب كردفان تتألف من حوالي ٢٠،٠٠٠ رجلاً، معظمهم كانوا أفرادا في الفرقة التاسعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في الولاية، وبقيتهم جنود نوبة وغيرهم عادوا إلى موطنهم بعد أن كانوا متمركزين في جنوب السودان. وفرع الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب كردفان، والذي بات يعرف الآن باسم الفرقة الأولى، يقوده عبد العزيز الحلو، وهو مرشح سابق لمنصب والي الولاية.

ظل فرع **حركة العدل والمساواة (JEM)** الصغير في جنوب كردفان نشطا وحازماً من الناحية العسكرية في الصراع منذ منتصف العام ٢٠١١. وفرع حركة العدل والمساواة في جنوب كردفان الذي يعتقد أن قوامه ١٠٠٠ رجل يقوده فاضل محمد راحوما، وهو من المسيرية. ووجود المسيرية في حركة العدل والمساواة في الولاية يعتبر قويا ومعظم المقاتلين ينتشرون في منطقة المسيرية في الولاية الواقعة غرباً. وقد استولت حركة العدل والمساواة على كميات كبيرة من عتاد القوات المسلحة السودانية، وخاصة أسلحة المشاة الخفيفة وذخيرتها، فضلا عن مركبات " فنية" رباعية الدفع معدلة.

وتحت راية **الجبهة الثورية السودانية**، التي تضم الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وحركة العدل والمساواة، ويقودها هي الأخرى عبد العزيز الحلو، تشترك أيضاً مجموعتين من دارفور وهما **جيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد (SLA-AW) وجيش تحرير السودان-فصيل مني مناوي (SLA-MM)**، رغم أنهما لم ينشرا أعدادا كبيرة من المقاتلين في جنوب كردفان.

النيل الأزرق[٢٤]

اندلع الصراع في النيل الأزرق في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، بعد أقل من شهرين من الاحتفال باستقلال جنوب السودان، حين انفجرت التوترات المزمنة والتي لم تتم معالجتها بين الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وحكومة السودان. واتبع ذلك العنف نسق يذكر بالقتال الذي نشب قبل ثلاثة أشهر في جنوب كردفان. وشهدت المرحلة الأولى من الصراع تعبئة عشرات الآلاف من الجنود، بما في ذلك الميليشيات التي تم تجنيدها محليا وتجهيزها من قبل الحكومة. ونتج عن القصف الجوي المتواصل أزمة إنسانية كبرى في القسم الجنوبي من النيل الأزرق، حيث شرد نحو ٣٠ في المائة من سكان الولاية.

الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق، التي تعرف من الناحية الفنية باسم الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، كانت من قبل تعرف بالفرقة العاشرة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من الانتصارات الأولية للمتمردين، إلا أن الميزان العسكري للصراع يبدو إلى حد بعيد في صالح معسكر الحكومة الذي نجح في حصر حركة التمرد في الجزء الجنوبي من الولاية وإعادة بسط سلطته على الكثير من المواقع المهمة استراتيجيا التي سبق للحركة

الشعبية لتحرير السودان–شمال أن سيطرت عليها بصورة مؤقتة. وخلافا لما تم توثيقه في جنوب كردفان، لم تستول الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في النيل الأزرق سوى على مخزون محدود من العتاد العسكري للقوات المسلحة السودانية. وهي تمارس نشاطها بمعزل تام عن غيرها من مكونات الجبهة الثورية السودانية، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب كردفان.

دارفور

بعد أكثر من عقد من التمرد، والتسليح بالوكالة، والتحول في التحالفات بين حكومة السودان من جهة و سكان المنطقة من العرب وغير العرب من الجهة الأخرى ، يستمر الصراع في دارفور على الرغم من اتفاقيتي سلام – اتفاق سلام دارفور في العام ٢٠٠٦ ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور في العام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن الصراع قد تطور منذ العام ٢٠٠٣، إلا أن العنف على نطاق واسع والنزوح بأعداد هائلة والقصف الجوي يستمروا كمظاهر مهيمنة. ففي العام ٢٠١٣، أدت أعمال العنف الجديدة إلى تشريد أكثر من ٤٥٠،٠٠٠ شخصا، إضافة إلى ١,٤ مليون شخصا سبق وأن نزحوا داخليا في أنحاء دارفور (UNSC, 2014a, p. 46).

في البداية، كانت **حركة العدل والتحرير**، وهي تحالف ليس له وجود عسكري في دارفور، الجماعة الوحيدة التي وقعت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ وبحلول أبريل/نيسان ٢٠١٣، كانت الجماعة الأخرى الوحيدة التي وقعت هي مجموعة منشقة عن حركة العدل والمساواة. ويذكر أن الاتفاق لا يتمتع سوى بشرعية ضئيلة في دارفور وخارجها.

رفضت حركات التمرد الكبرى بصورة متكررة المشاركة في عملية الدوحة، بما فيها **جيش تحرير السودان- فصيل مني مناوي**، الجماعة المتمردة الوحيدة التي سبق أن وقعت اتفاق سلام دارفور عام ٢٠٠٦، **وجيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة** الأوسع انتشارا. وقد حدث التقارب بين جيش تحرير السودان–فصيل مني مناوي وجيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد الذي تهيمن عليه قبيلة الفور وحركة العدل والمساواة تحت راية الجبهة الثورية السودانية. وقد نفذت حركات دارفور عددا من العمليات المشتركة ضد القوات الحكومية في دارفور ولا يظهرون أية بوادر لتخليهم عن القتال.

جنوب السودان

ظل جنوب السودان موقعا للكثير من القتال أثناء الحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣–٢٠٠٥)، التي قام فيها كلا الطرفين بتسليح الميليشيات القبلية الجنوبية، وانقسم فيها التمرد عدة مرات، إذ كانت الفصائل العائدة إلى الحكومة ما تلبث أن تعود للتمرد من جديد. وفي المراحل الأخيرة من الحرب، كان

القسم الأكبر من الصراع داخل الجنوب، حيث كان القتال لمصلحة الحكومة يتم من خلال خليط من القادة والميليشيات الجنوبيين المدعومين من الخرطوم.

في أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل، حاول رئيس جنوب السودان سلفاكير إقناع قادة الميليشيات المناوئة وقواتها بالاندماج في الجيش الجنوبي. واستفاد الكثير من القادة من عروض الانضمام أثناء فترة الست سنوات الانتقالية التي أسس لها اتفاق السلام الشامل وإعلان جوبا اللاحق، غير أنهم ثاروا ضد حكومة الجنوب مع اقتراب الموعد الرسمي للاستقلال.

بعد الانتخابات في العام ٢٠١٠ وبعد استقلال جنوب السودان في يوليو/تموز ٢٠١١، شكلت عدد من الجماعات تمرداً في مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال. وبحلول ٢٠١٣، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يحاول احتواء التمرد في أعالي النيل الكبرى[٢٥] وفي الوقت نفسه يعمل على دمج قوات القادة الذين كانوا قد قبلوا العفو أو استسلموا أو لقوا حتفهم. ولكن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٤، بدا أن الديناميات كانت تتحول في أوساط الميليشيات الجنوبية بعد اندلاع الخلاف المدني على نطاق واسع بين الرئيس سلفا كير وزعيم المعارضة السياسية رياك مشار، مع قيام هذا الأخير باستقطاب عدد من القادة المنشقين، فضلا عن الآلف من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى طرفه في ما بات يعرف **بالجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة**.

على الرغم من أن الوضع كان في حالة تغير مستمر في وقت كتابة التقرير الحالي، إلا أننا نورد فيما يلي وصفا لميليشيات التمرد الرئيسة التي دخلت في مواجهة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان في الفترة بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣.[٢٦]

الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (SSDM/A)- فصيل كوبرا (ديفيد ياو ياو). كانت الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان– فصيل كوبرا تتبع بصورة عامة للحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان الأوسع منذ العام ٢٠١٠ وحينها كان جورج أتور قائدها العام. وبعد موت أتور في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، انقسمت الحركة وانشق بعض القادة. وتمرد ياو ياو، وهو مدني من قبيلة المورلي عشيرة أنغاروتي، في المرة الأولى بعد انتخابات العام ٢٠١٠ عندما فشل في الحصول على مقعد في المجلس التشريعي للولاية. وفي التمرد الأول، كان لدى ياو ياو القليل من القوات؛ وحصل حوالي ٣٠٠ منهم على عفو رئاسي عندما استسلم في العام ٢٠١١. وبعد العفو، قدمت لياو ياو وقادته إقامة في جوبا بينما كانوا في إنتظار حزمة اندماجهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وفي تلك الأثناء، تم أخذ معظم قواته إلى أويني كيبول في شرق الاستوائية، وفيما بعد إلى مابل في غرب بحر الغزال حيث تم دمجهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ولكن، في أبريل/نيسان ٢٠١٢، ذهب ياو ياو إلى الخرطوم وانشق من جديد. وفي يوليو/تموز، قام هو و٤١ آخرين، بمن فيهم آرزن كونغ كونغ وعدد من قادة القوات المسلحة السودانية الذي كانوا ينتسبون

إلى السلطان إسماعيل كوني أثناء الحرب الأهلية، بالعودة إلى مقاطعة بيبور سيرا على الأقدام عبر ولاية النيل الأزرق. وثمة دليل على أن الخرطوم أمدت قوات ياو ياو بكميات كبيرة من الأسلحة عن طريق الإسقاط الجوي في أواخر العام ٢٠١٢ وأوائل ٢٠١٣. واستسلم أحد قادة ياو ياو، جيمس كوبورين، إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان مع ٢٨٠ من الجنود في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وهم مسلحين بشكل كامل بأسلحة زودهم بها السودان (Small Arms Survey, 2013b).

عندما اندلع الصراع في جنوب السودان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، كان ياو ياو يحرز تقدما نحو التوصل إلى اتفاق سلام مع الحكومة في جوبا. في ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، وقع فصيل الحركة / الجيش الديمقراطي لجنوب السودان–كوبرا اتفاق سلام مع الحكومة، مرسخا بذلك اتفاقا لوقف إطلاق النار كان قد تم التوصل إليه قبلها بأسابيع قليلة (Al Jazeera, 2014). وتم إبرام اتفاق السلام في أواخر شهر مارس/آذار (Sudan Tribune, 2014).

الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان-أعالي النيل. كان جونسون أولوني، وهو من قبيلة الشلك من مقاطعة بانياكانغ في أعالي النيل، أحد نواب روبرت غوانغ حتى اندماج غوانغ في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أواخر ٢٠١٠. في البداية أدت النزاعات بين مجتمع الشلوك وحكومة أعالي النيل حول الأرض وحدود المقاطعة إلى تمرد الشلك، وألهب ذلك التمرد حملة نزع السلاح في العام ٢٠١٠ التي يقال إن الفرقة السابعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان ارتكبت فيها انتهاكات واسعة النطاق. فعبر أولوني ورجاله الحدود إلى جنوب كردفان وانحاز إلى جانب الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة أتور. وبعد وفاة أتور في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ وتوقيع اتفاق سلام من جانب خليفته بيتر كول شول أوان في مطلع العام ٢٠١٢، تولى أولوني القيادة العامة للحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان حتى أعلن ياو ياو زعيما في أبريل/نيسان ٢٠١٣.

في أوائل يونيو/حزيران ٢٠١٣، قبل أولوني العفو الرئاسي رسميا وانتقل إلى أعالي النيل مع ٣،٠٠٠ من الجنود. وسافر إلى جوبا للتفاوض على الشروط مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، في حين بقيت غالبية الجنود في كدوك في مقاطعة فشودا، حيث كانوا ينتظرون الاندماج في الجيش الشعبي حتى اندلع الصراع في ديسمبر/كانون الأول. وأعلن أولوني في بيان له في ٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣ أنه قد تلقى دعم من الخرطوم في أنشطة التمرد التي قام بها (Small Arms Survey, 2013d, p. 7). وفي أواخر العام ٢٠١٢ ومطلع العام ٢٠١٣، نفذ جنود أولوني عدة غارات في جنوب السودان، وأفاد عدد من المصادر أنهم كانوا يستخدمون من طرف السودان لقتال الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب كردفان. كما كان أولوني على صلة وثيقة مع أليواك أوغات أكول، المفوض السابق لمقاطعة مانيو، وكانت الميليشيتان

متمركزتان مع بعضهما للفترة الأكبر من التمرد. وفي يونيو/حزيران ٢٠١٣، هاجم رجال أوغوت مدينة واداكونا في شمال أعالي النيل. وفي أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، قبل العفو الرئاسي (Buay, 2013).

بدءا من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، قاتل أولوني إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي ساعد على تأمين مقاطعة فشودة. وشاركت قواته في عملية الدفاع الفاشلة عن ملكال في فبراير/شباط ٢٠١٤. كان جنود أولوني يدافعون عن جنوب المدينة وكان أولوني نفسه قد أصيب. ومن بين القوات الأخرى، شارك أولوني قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسها التي روعت مجتمعات الشلك على طول الضفة الغربية لنهر النيل في أعقاب انتخابات العام ٢٠١٠ (Small Arms Survey, 2014c).

قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) والفصائل التابعة لها. عاد غوردون كونغ، الذي قاد قوات دفاع جنوب السودان في شرق أعالي النيل، إلى الظهور في العام ٢٠١١ بعد بضع سنوات من السكون في أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل. اثنان من قادته، هما اللواء جون دويت والعميد جيمس دوث لام، انشقا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو/أيار ٢٠١٢، مع ٢٥٠ من جنود كونغ، غير أن قوات دفاع جنوب السودان تشكك في ذلك الرقم. وكان كونغ متمركزا في الخرطوم، بينما كانت قواته تنسق مع عدد من القادة الآخرين على طول الحدود بين أعالي النيل والنيل الأزرق. وحتى وقت كتابة هذه السطور، قيل إنه قيد الإقامة الجبرية ولم يكن وضع قواته واضحا رغم أنه يفترض أن يكون قد قبل العفو الرئاسي في أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ (Buay, 2013). كان القائدين متمركزين في النيل الأزرق على طول الحدود مع أعالي النيل إلى جانب عدد من القادة مثل مونتو موتالله عبد الله ومحمد شول أمير وكمال لامال وجيمس بوغو. وليس من الواضح موقع أولئك الرجال في هيكل القيادة في قوات دفاع جنوب السودان، غير أن تقارير وردت من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، وكذلك ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق، أوردت أنهم كانوا جميعهم ينسقون بصورة وثيقة مع القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق وعلى طول حدود أعالي النيل ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال.

حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A). بيتر قديت، من البول نوير من مقاطعة مايوم. انشق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في مارس/آذار ٢٠١١ وانضم إلى التمرد ضد الحكومة تحت لواء حركة /جيش تحرير جنوب السودان. وبفعله ذاك، ضم إلى جناحه جماعات الميليشيات الأخرى، بما في ذلك، كولتشارا نيانغ وجيمس غاي يواك وماثيو بولجانق الذين كانوا يقاتلون في الوحدة، فضلا عن بابني مونيتويل وكارلوس كول اللذين كانا في الخرطوم. وفي أغسطس/آب ٢٠١١، وقع قديت اتفاق سلام مع الحكومة وانضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان.

الجدول ٣ **مجموعة مختارة من الأطراف الفاعلة المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان، يناير/كانون الثاني ٢٠١٤**

الولاية أو المنطقة	الجماعة المسلحة	الموقع	القوام	الوضع اعتبارا من يناير/كانون الثاني ٢٠١٤
دارفور، السودان	حركة العدل والمساواة (JEM)–دارفور	شمال غرب دارفور إلى جنوب شرق دارفور	١٠٠ مركبة	نشطة
	جيش تحرير السودان–فصيل مني مناوي	جنوب دارفور (بما في ذلك شرق جبل مارة ومنطقة نيالا) وشرق دارفور وشمال دارفور (منطقة شنغال توبي، وأبو قمرة)	٢٥٠ مركبة	نشطة
	جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد (SLA-AW)	جبل مارة وشمال دارفور (عين سيرو، وجبل ميدوب)	٥٠ مركبة، وقدرة على حشد جنود مشاة	نشطة
جنوب كردفان، السودان	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال (SPLM-N) الفرقة الأولى	جبال النوبة الجنوبية جنوب جاو، بما في ذلك الطريق الاستراتيجية من جنوب السودان	< ٢٠،٠٠٠ القوات	نشطة
	حركة العدل والمساواة–جنوب كردفان	متنقلة بين مناطق سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جبال النوبة ومناطق المسيرية في غرب كردفان وكذلك شمال أبيي	١٥٠ مركبة	نشطة
النيل الأزرق، السودان	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال الفرقة الثانية	الجزء الجنوبي من النيل الأزرق من ديم منصور في الشرق إلى حدود أعالي النيل غرب القبرة	<١٠،٠٠٠ القوات	نشطة

الولاية أو المنطقة	الجماعة المسلحة	الموقع	القوام	الوضع اعتبارا من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤
أعالي النيل الكبرى* النيل الأزرق، السودان	حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A)- أتور**	ولاية جونقلي	لا وجود لقوات نشطة	قتل أتور في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١؛ وكانت قواته تنضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان اعتبارا من أواخر ٢٠١٣
	حركة/جيش تحرير جنوب السودان- ياو ياو	مقاطعة بيبور، ولاية جونقلي	٥٠٠-١،٠٠٠ القوات الأساسية؛ قدرة على تعبئة ٣،٠٠٠-٦،٠٠٠ شباب مورلي	وقعت على اتفاق السلام مع الحكومة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤
	حركة/جيش تحرير جنوب السودان- أولوني***	مقاطعة فشودة، أعالي النيل، وفصائل تابعة في جنوب كردفان، السودان	<٣،٠٠٠	قبلت العفو؛ وانضمت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل
	قوات دفاع جنوب السودان	فصائل متعددة في القواعد الخلفية في بوط، النيل الأزرق، السودان	<١،٠٠٠	نشطة
	حركة/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A)	مايوم، الوحدة	<٣،٠٠٠ جندي	قبلت العفو وتنتظر الاندماج؛ انضمت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدة
	لو نوير (الجيش الأبيض)	جونقلي	قدرة على تعبئة حتى ٨،٠٠٠ جندي	نشطة
	ميليشيا مورلي	جونقلي	عادة ما تهاجم بمجموعات صغيرة	نشطة

ملاحظات:

* تشمل منطقة أعالي النيل الكبرى في جنوب السودان ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل.

** على الرغم من أن فصيل أتور لم يعد نشطا، إلا أنه مدرج هنا نظرا لأهميته في تطور الفروع الأحدث للحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو وأولوني).

*** كما تعرف أيضا باسم الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان-فصيل أعالي النيل.

المصادر: Gramizzi (2013, pp. 40–44); Gramizzi and Tubiana (2013, pp. 27–32); Small Arms Survey (2013d, p. 2; 2014b; 2014c

بعد انضمام قديت، بقيت عدد من وحدات الميليشيات الانفصالية للحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان نشطة على طول الحدود بين جنوب كردفان والوحدة. تولى جيمس غاي يواك قيادة فلول حركة/جيش تحرير جنوب السودان بعد انضمام بيتر قديت من جديد إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. قيل بأن تعديلا في القيادة جرى في أوائل أغسطس/آب ٢٠١٢ مع اندلاع القتال بين كولتشارا نيانغ وماثيو بولجانق في نياما، والذي انتهى بمقتل كولتشارا. وفي أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠١١، اعتقل جيمس غاي يواك في الخرطوم وتولى بابني القيادة. وقبلت حركة/جيش تحرير جنوب السودان العفو في أبريل/نيسان ٢٠١٣ وبدأت التفاوض على الاندماج السياسي والعسكري مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

عندما اندلع الصراع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، وقفت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) مع الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الثائرة في الوحدة. ومن ناحية أخرى، انشق قديت من جديد عن الجيش الشعبي لتحرير السودان وانضم إلى فصيل ريك مشار للجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة وأصبح القائد العسكري العام. ولقد قام هو وأتباعه الذين يضمون آلاف من شبان النوير من جونقلي بإلحاق خسائر فادحة بالجيش الشعبي لتحرير السودان في معارك متكررة في بور عاصمة جونقلي (Small Arms Survey, 2014a).

عقود من الصراع جعلت السودان وجنوب السودان مسرحا لتوريد الأسلحة والذخائر وتداولها غير المشروع. وعلى الرغم من أنجل الأسلحة الموجودة في مخازن الدولة وفي حوزة المدنيين يقدر عمرها بعشرات السنين، إلا أن الأبحاث الميدانية وثقت تدفقا لأنواع جديدة من الأسلحة والذخائر حديثة الصنع. ولا تزال الأسلحة الأجنبية هي السائدة، ولكن نسبة لأن السودان قد عزز قطاع صناعة الأسلحة الخاص به على مدى العقود القليلة الماضية – عن طريق دعم من الصين وإيران وقبل ذلك من بلغاريا – فإن المزيد والمزيد من العتاد السوداني أخذ يسلك طريقه إلى ميدان المعركة.

بما أنه من الصعب تتبع الأسلحة القديمة التي كانت متداولة في المنطقة على مدى عقود، تركز ورقة العمل الحالية على نماذج محددة من الأسلحة والذخائر الأحدث صنعا؛ كما تدرس العتاد المختلف عن عتاد الكتلة الشرقية السابقة المنتشر بصورة واسعة في جميع أنحاء شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي. ويتناول القسم الحالي الشركات المصنعة الرئيسة للأسلحة التي تمت مشاهدتها في السودان وجنوب السودان وتحديد نماذج محددة من الأسلحة وإرساليات إنتاج الذخائر التي تتكاثر في جميع أنحاء مناطق الصراع في السودان وجنوب السودان.

العتاد الحربي من الكتلة الشرقية السابقة

كشفت عمليات التفتيش الميدانية أن أسلحة الكتلة الشرقية السابقة واسعة الانتشار في أوساط الجهات الفاعلة المسلحة في السودان وجنوب السودان. ويبدو أن تلك الأسلحة تعود إلى الخمسينيات من القرن المنصرم وما بعدها. وبالنظر إلى أن معظم الحكومات لا تحتفظ بسجلات تجارة الأسلحة لأكثر من ٢٠ سنة، فإن رصد سلسلة حيازة العتاد بأي قدر من الدقة يكاد يكون مستحيلا. استمرت الشحنات من المنطقة أثناء فترة اتفاق السلام الشامل. فعلى سبيل المثال، اشترى جنوب السودان سرا عددا من شحنات الدبابات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها من أوكرانيا عن طريق إعادة شحنها عبر كينيا وأوغندا (Lewis, 2009, pp. 35–44).

وكنتيجة للوجود الطويل لأسلحة الكتلة الشرقية السابقة وذخائرها في المنطقة، فقد وصلت إلى أيدي الأطراف الفاعلة المسلحة غير الحكومية من خلال عدة طرق. فقد تم تسريبها بطريق الخطأ والإمداد بها عمدا من جانب القوات الحكومية في السودان وجنوب السودان، كما تدفقت عبر الحدود ردا على الحرب الأهلية السودانية والنزاعات في إثيوبيا والصومال وأوغندا. وظهرت تلك الأسلحة منذ وقت طويل في أسواق السلاح المحلية في المنطقة وتشكل جزءا أساسيا من "تجارة النمل"[٢٧] ذات النطاق الضيق.

وخلافا لأسلحة الكتلة الشرقية السابقة التي كانت متداولة لفترات طويلة والتي غالبا ما تكون قديمة ومتهرئة، تم مؤخرا اكتشاف كميات كبيرة من حشوات دافعة بلغارية يبدو أنها جديدة – وفي بعض الحالات ما تزال ملفوفة – من نوع بي جي ٧ ام "PG-7M" (أنظر الصورتين ١ و٢)، وبي جي ٧ إل "PG-7L"، وبي جي ٧ بي ام "PG-7PM"، وذخائر من نوع بي جي ٩ "PG-9" في مخازن حركة/جيش تحرير جنوب السودان في جنوب السودان وفي مخازن القوات المسلحة السودانية التي استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب كردفان (Gramizzi and Tubiana, 2013, p. 36). وفي رسالة إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، تؤكد الحكومة البلغارية إصدار تصاريح تصدير إلى السودان في الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ "لذخائر قواذف قنابل مضادة للدبابات عيار ٤٠ ملم"، من بين مواد أخرى.[٢٨] وعلى الرغم من أن تاريخ تلك الذخائر يعود إلى الفترة من السبعينيات إلى التسعينيات من القرن الماضي، تشير حالتها الجيدة إلى سلسة حيازة قصيرة بين مكان التصنيع والموقع الذي تم توثيقها فيه.

الصورتان ١ و٢: ذخائر بي جي ٧ ام بلغارية الصنع غير مفتوحة استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز ٢٠١١ من القوات المسلحة السودانية في الحمراء في جنوب كردفان في السودان، مايو/أيار ٢٠١٢.
© كلاوديو غراميتزي

الأسلحة والذخائر الصينية

على مدى العقد الأخير، أصبح العتاد العسكري الصيني شائعا بصورة متزايدة في السودان وجنوب السودان، لاسيما بين القوات المسلحة

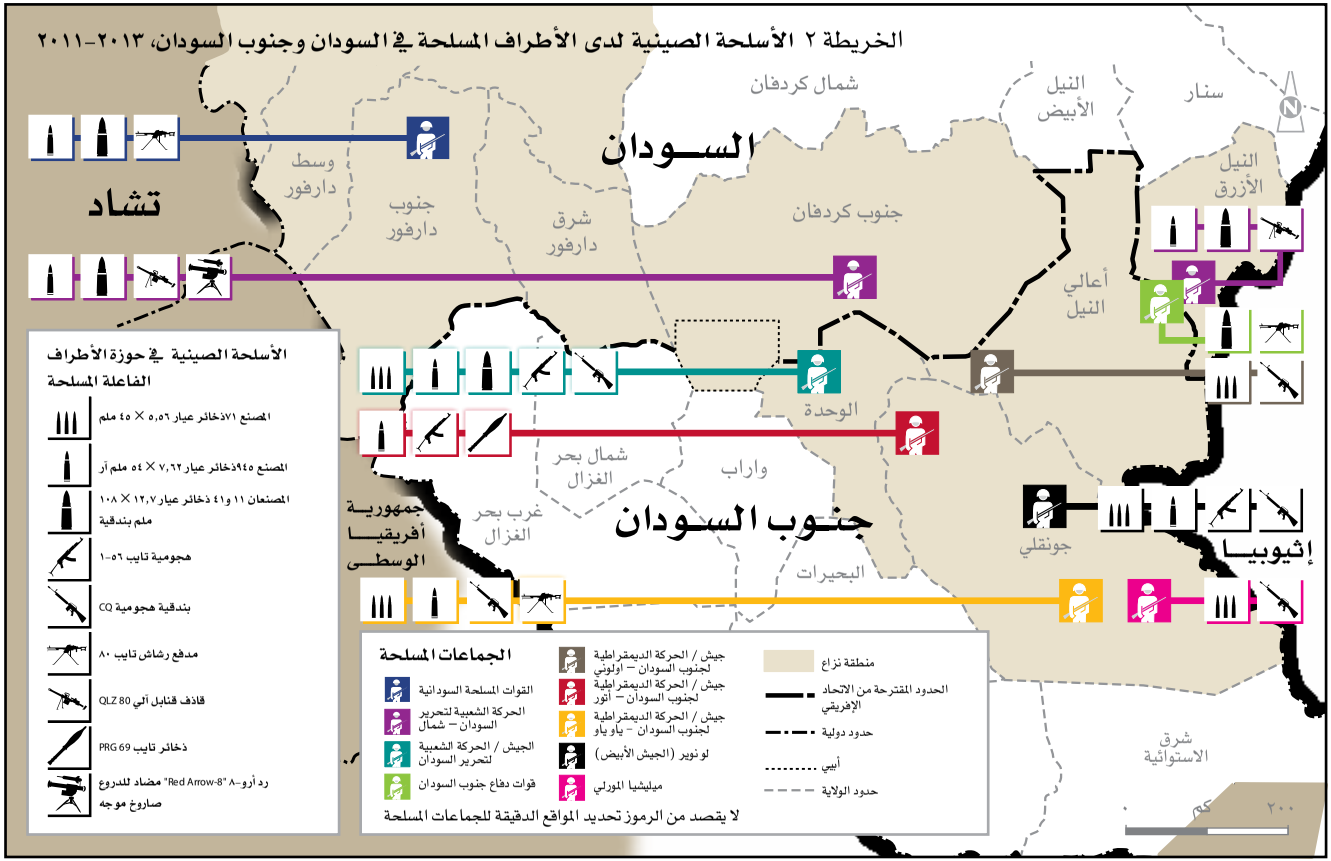
الخريطة ٢ الأسلحة الصينية لدى الأطراف المسلحة في السودان وجنوب السودان، ٢٠١٣-٢٠١١
السودان
جنوب السودان
تشاد
جمهورية أفريقيا الوسطى
إثيوبيا
شمال كردفان
النيل الأبيض
سنار
النيل الأزرق
وسط دارفور
جنوب دارفور
شرق دارفور
جنوب كردفان
أعالي النيل
الوحدة
شمال بحر الغزال
واراب
غرب بحر الغزال
البحيرات
جونقلي
شرق الاستوائية
الأسلحة الصينية في حوزة الأطراف الفاعلة المسلحة
المصنع ٧١ذخائر عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم
المصنع ٩٤٥ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر
المصنعان ١١ و٤١ ذخائر عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم بندقية
هجومية تايب ٥٦-١
بندقية هجومية CQ
مدفع رشاش تايب ٨٠
قاذف قنابل آلي QLZ 80
ذخائر تايب PRG 69
رد أرو-٨ "Red Arrow-8" مضاد للدروع صاروخ موجه
الجماعات المسلحة
القوات المسلحة السودانية
الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال
الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان
قوات دفاع جنوب السودان
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – اولوني
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – أثور
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – ياو ياو
لو نوير (الجيش الأبيض)
ميليشيا المورلي
منطقة نزاع
الحدود المقترحة من الاتحاد الإفريقي
حدود دولية
أبيي
حدود الولاية
لا يقصد من الرموز تحديد المواقع الدقيقة للجماعات المسلحة
٠ ٢٠٠ كم

السودانية والميليشيات الحليفة لها. وعلى الرغم من أن البيانات الجمركية غير مكتملة ولا تعكس المدى الكامل للتحويلات بين الدول المستوردة والمصدرة، في العامين ٢٠١١-٢٠١٢ شكلت الصين نسبة ٥٨ في المائة من الواردات المبلغ عنها إلى السودان من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الخاصة بها و"الأسلحة التقليدية". والأصناف الجديدة من الأسلحة والذخائر الصينية أقل انتشارا بكثير في مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن بسبب عدم توفر بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية حول جنوب السودان، لا يزال من الصعوبة بمكان تقدير حصة الدولة الجديدة من الأسلحة صينية الصنع.

كشفت عمليات الفحص الميدانية في السودان وجنوب السودان عن مجموعة كبيرة ومتنوعة من العتاد الصيني، بما في ذلك البنادق الهجومية ورشاشات ثقيلة متعددة الأغراض وقواذف من نوع آر بي جي ٧ وقواذف القنابل الآلية والصواريخ المضادة للدبابات وأصناف مختلفة من القذائف الصاروخية والذخائر صغيرة العيار (أنظر الخريطة ٢ والجدول ٤). يتناول القسم الحالي العتاد الصيني الذي تم التعرف عليه في أنحاء ساحات الصراع في السودان وجنوب السودان.

الذخائر ذات العيار الصغير

تعد الذخائر صينية الصنع ذات العيار الصغير إلى حد كبير الأكثر توافرا من بين العتاد العسكري المتداول في السودان وجنوب السودان. ويشمل ذلك الخراطيش من عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم و٧,٦٢ × ٣٩ ملم و٧,٦٢ × ٥٤آر ملم و١٢,٧ × ١٠٨ ملم. وقد تم إنتاج أصناف الذخائر من تلك الأعيرة الموثقة في السودان وجنوب السودان في ستة مصانع صينية في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٦٧ و٢٠١١ (أنظر الجدول ٤). وبما أن الذخائر من العيار الصغير تستهلك بنسب أعلى من غيرها من الذخائر، فهي تتطلب إعادة إمداد مستمر. وباستثناء معظم الذخائر من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، لاحظ مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ذخائر صينية ذات عيار صغير وحديثة الصنع مع العديد من الأطراف المتحاربة في أنحاء السودان وجنوب السودان. ويبدو أن تلك الذخائر كانت في معظم الحالات تأتي من مخازن القوات المسلحة السودانية.

الصنفان الأكثر شيوعا من الذخائر هما عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم من المصنع ٩٤٥ و١٢,٧ × ١٠٨ ملم من المصنع ٤١. وفي الحقبة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، لاحظ الباحثون في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة كميات كبيرة من تلك الأصناف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في جنوب كردفان والنيل الأزرق وكذلك في جنوب السودان مع الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (فصيلي أتور وياو ياو) وحركة/جيش تحرير جنوب السودان. كما وثق فريق خبراء الأمم المتحدة في السودان بصورة متكررة استخدام تلك الانواع من الذخيرة على نطاق واسع في أنحاء دارفور، في انتهاك لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩١ (Gramizzi, Lewis, and Tubiana, 2012; UNSC, 2009, pp. 37–39; 2011a, p. 23). ووثق

الباحثون في مشروع المسح ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم من المصنع ٩٤٥ مصنعة في الحقبة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، وطلقات عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم المصنع ٤١ تم تصنيعها في العام ١٩٩١ وفي كل سنة من العام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠.

تم أيضا توثيق ذخائر المصنع ٤١ عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم التي تحمل علامة التاريخ "١٠"، تدل على الإنتاج في ٢٠١٠، في جنوب كردفان، يقال إنه تم الاستيلاء عليها في معارك الحمراء في يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠١١ من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وفي جاو من جانب حركة العدل والمساواة في فبراير/شباط ٢٠١٢. ولوحظت طلقات متماثلة في دارفور في معسكر شنغال توبي للقوات المسلحة السودانية، في دارفور في مايو/أيار ٢٠١١. [٢٩] وفي جميع الحالات كانت الذخائر موضوعة في صناديق سودانية الصنع. وبالمثل، وفي إحدى ثكنات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بالقرب من خط الجبهة في النيل الأزرق، تم توثيق وجود طلقات عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم – ملفوفة في أكياس سوداء مصنوعة من البولي إيثيلين، يحتوي كل منها على أربع طلقات – مطابقة لتلك التي تمت مشاهدتها في دارفور وجنوب كردفان (Gramizzi, Lewis, and Tubiana, 2012). وعلى الرغم من أن ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أشاروا إليها على أنها "جزء من مخازن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال من فترة ما قبل الحرب"، إلا أن الأكياس السوداء كانت موضوعة في صناديق خشبية سودانية الصنع مطابقة لتلك التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان والتي شوهدت في دارفور. كما تمت مشاهدة المئات من العينات من الطلقات نفسها مع حركة/جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة في مايو/أيار ٢٠١٣ (أنظر الصورة ٣)، ولكن في ما بدا كغلاف صيني.

استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على ذخائر مصنع ٩٤٥ عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم تحمل علامة تاريخ "٠٩"، تدل على إنتاج في العام ٢٠٠٩، من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة جورج أتور في مارس/آذار ٢٠١١ (أنظر الصورة ٤). وعلى غرار الذخائر ذات العيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم، تمت إعادة تغليفها بأكياس من البولي إيثيلين في صناديق سودانية. وبعد انشقاق قوات أتور في الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان وانضمامهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، قاموا بتسليم ذخائر من الصنف نفسه، رغم أنها مؤرخة في العام ٢٠١٠، إلى الجيش الشعبي لتحرير

الصورة ٣: ذخائر مصنع ٤١ عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم منتجة في العام ٢٠١٠ وتم توثيقها في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

السودان. غير أن تلك الطلقات كانت موضوعة في صناديق صينية الصنع تحمل رقم العقد "10XS-D14E0128STC/ SD" (أنظر الصورتين ٥ و٦)، مما يشير إلى أنه في العام ٢٠١٠ ("١٠") وقعت شركة شينشداي[٣٠] Xinshidai ('XSD') الصينية عقدا لتسليم الذخائر إلى مركز السودان الفني ("STC") في السودان ("SD").

يبدو أن تلك الشحنة كانت جزءا من إرسالية تتكون من ٦،٩٩٨ صندوقا، يحتوي كل منها على ١،٠٠٠ طلقة، ويبلغ مجموعها حوالي سبعة ملايين طلقة من ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم قامت الصين بإمداد السودان بها بعد ٢٠١٠.[٣١] وفي مايو/أيار ٢٠١٢، وثق الباحثون في مشروع المسح خمسة صناديق ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال من القوات المسلحة السودانية؛ وقد حملت رقم العقد نفسه (أنظر الصورة ٧)، وذلك يعني أنها كانت جزءا من الإرسالية نفسها التي قامت الصين بتزويدها إلى السودان.

مع عودة ظهور ديفيد ياو ياو في جونقلي في أواخر ٢٠١٢ تدفق السلاح إلى الولاية، على وجه التحديد أحد أنواع بندقية هجومية لم يسبق مطلقاً أن تم توثيقها في جنوب السودان. في حين كان المتمردون السابقون المدعومون من الخرطوم غالبا ما يحملون بنادق من إنتاج صيني تايب ٥٦–١، كان جنود ياو ياو مزودين ببنادق CQ صينية الصنع، وهي نسخة من البندقية الأميركية M16، كما هو مبين أدناه. وبنادق CQ التي تختلف من ناحية المنظر الخارجي والناحية الميكانيكية عن بنادق كلاشنكوف الآلية تعتبر أصغر من ناحية

الصورة ٤: خرطوش من المصنع ٩٤٥ عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم منتج في العام ٢٠٠٩ وتم العثور عليه في مغلف سوداني. استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على طلقات من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابعة أثور في مارس/آذار ٢٠١١. جونقلي، جنوب السودان، أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

الصورتان ٥ و٦: خرطوش مصنع ٩٤٥ عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر أنتج في العام ٢٠٠٩ وعثر عليه في صندوق صيني يحمل رقم العقد "10XS-D14E0128STC/SD". كانت الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة أثور قد سلمت الصندوق إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. جونقلي، جنوب السودان، سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. © جونا ليف

الصورة ٧: الصورة ٧: خمسة صناديق لذخائر من عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم تحمل رقم العقد "10XSD14E0128STC/SD". استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على الصندوق من القوات المسلحة السودانية بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز ٢٠١١ في الحمراء. جنوب كردفان، السودان، مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

العيار (٥,٥٦ × ٤٥ ملم) من بنادق تايب 1s-56. خلال المقابلات التي عقدت في فبراير/شباط ٢٠١٣، كشف رجال الميليشيات الذين كانوا سابقا تحت إمرة ديفيد ياو ياو في جونقلي أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) السوداني كان قد نظم إيصال تلك الأسلحة وذخائرها من خلال عدة عمليات إسقاط جوي بين أغسطس/آب ٢٠١٢ ويناير/كانون الثاني ٢٠١٣. وأشاروا إلى أن بنادقهم من نوع CQ كانت جميعها محشوة بصنف واحد من الذخائر صينية الصنع عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم أنتجت من جانب المصنع ٧١ في ٢٠٠٨ في مصنع مجموعة تشونغتشينغ تشانغجيانغ الكهربائية "Chongquing Changjiang Electrical Group".

كانت تلك أول مرة يتم فيها توثيق ذلك الصنف من الذخائر من جانب مراقبين خارجيين سواء في السودان أو جنوب السودان. ولاحقا، تم العثور على الصنف نفسه من الذخائر لدى قوات حركة/جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة في مايو/أيار ٢٠١٣ ، وضمن عتاد إضافي استولى عليه الجيش الشعبي لتحرير السودان من ياو ياو في ٢٠١٣، وكذلك مع مقاتلي أولوني في ولاية أعالي النيل. كما تمت مشاهدة عدد من عينات الذخائر مع مقاتلي المورلي أثناء هجوم على اللوا نوير في والغاك، في ولاية جونقلي، في يوليو/تموز ٢٠١٣.

يوضح الجدول ٤ مجموعة مختارة من الأنواع وسنوات الصنع والقيمين على ذخائر صينية ذات عيار صغير في السودان وجنوب السودان تم توثيقها بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

البنادق الهجومية

ابتداء من ٢٠١١، بدأ المتمردون الجنوبيون استخدام ما يبدو أنها بنادق هجومية جديدة صينية الصنع كانت تتميز عن البنادق التي كان القسم الأعظم منها متهرئا عندما كانوا قد انشقوا عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأثناء زيارة ميدانية إلى ربكونا، في ولاية الوحدة في جنوب السودان في أبريل/نيسان ٢٠١١، قام الباحثون في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بتوثيق المئات من الأسلحة التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان قبل أسابيع فقط. ومن بين العتاد، كانت ثمة ١٥٠ بندقية هجومية تايب ٥٦-١ صينية الصنع يبدو أنها جديدة كليا (تشبه في بنيتها مختلف بنادق كلاشنكوف الهجومية التي تتميز بأخمص معدني قابل للطي) (أنظر الصورة ٨)، والتي نشرتها على الإنترنت قبل شهور لقطات فيديو مؤكدة تظهر ما يبدو أنها مئات من البنادق نفسها مع قوات حركة/جيش تحرير جنوب السودان (BolKol1000, n.d).

الجدول ٤ **مجموعة مختارة من الذخائر الصينية الموثقة في السودان وجنوب السودان، ٢٠١١-٢٠١٣***

نوع الذخائر	المصنع	تاريخ الصنع	المستخدم	الموقع	تاريخ المشاهدة
عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم	٧١	٢٠٠٨	ميليشيا المورلي	جونقلي، جنوب السودان	يوليو/تموز ٢٠١٣
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أولوني)	أعالي النيل، جنوب السودان	يوليو/تموز ٢٠١٣
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، فبراير/شباط ويوليو/تموز ٢٠١٣
			حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم	٣١	١٩٩٧	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٧٥	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أتور)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
		١٩٧٤	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أتور)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
			الجيش الأبيض	جونقلي، جنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١٢
	٦١	٢٠١١	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو)	جونقلي، جنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١٣
		١٩٧٧	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١
		١٩٧٥	قوات دفاع جنوب السودان (جون دويت)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
			حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣

نوع الذخائر	المصنع	تاريخ الصنع	المستخدم	الموقع	تاريخ المشاهدة
عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر	٩٤٥	٢٠١١	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو)	جونقلي، جنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١٣
		٢٠١٠	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
			الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أتور)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو)	جونقلي، جنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١٣
			حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
		٢٠٠٩	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أتور)	جونقلي، جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١
			الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو)	جونقلي، جنوب السودان	فبراير ٢٠١٣
			حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
		٢٠٠٨	الجيش الأبيض	جونقلي، جنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١٢
		٢٠٠٧	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		٢٠٠٦	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (ياو ياو)	جونقلي، جنوب السودان	فبراير/شباط ٢٠١٣
	٦١	١٩٩٠	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٨٢	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٨٠	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٧٨	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٧٧	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

نوع الذخائر	المصنع	تاريخ الصنع	المستخدم	الموقع	تاريخ المشاهدة
	٧١	١٩٧٨	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٧٠	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		١٩٦٧	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم	٤١	٢٠١٠	حركة العدل والمساواة[٣٢]	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
			الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
			الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
			حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
		٢٠٠٩	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أتور)	جونقلي، جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١
			حركة/جيش تحرير جنوب السودان	الوحدة، جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
		٢٠٠٨	القوات المسلحة السودانية[٣٣]	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
		٢٠٠٧	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
		٢٠٠٦	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
		١٩٩١	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
	١١	٢٠١٠	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	النيل الأزرق، السودان	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢
			الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	جنوب كردفان، السودان	مايو/أيار ٢٠١٢
			قوات دفاع جنوب السودان (جون دويت)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
		٢٠٠٩	قوات دفاع جنوب السودان (جون دويت)	جونقلي، جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
		٢٠٠٧	القوات المسلحة السودانية	جنوب دارفور، السودان	أبريل/نيسان ٢٠١٣

على الرغم من أن رموز المصانع على البنادق التي تمت مشاهدتها في بانتيو كانت قد تمت إزالتها، إلا أن السمات المميزة الأخرى، بما في ذلك علامات محدد الرمي ونوع القسم المعدني، كشفت أن البنادق كانت صينية. وبما أن الأرقام التسلسلية كانت بترتيب متتال تقريبا، فالراجح أن البنادق كانت جزءا من إرسالية واحدة صادرة من الصين. وكانت جميع البنادق ملقمة بذخائر سودانية متطابقة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم. كما كانت بنادق مشابهة موجودة في المخازن التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوات جورج أتور في مارس/آذار ٢٠١١ في جونقلي (أنظر الصورة ٩). وفي وقت لاحق من العام نفسه، شهدت بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة البنادق نفسها مع عشرات من شباب النوير الذين كان أتور قد سلحهم لأغراض التجنيد (Small Arms Survey, 2012b, p. 9 ؛ أنظر الصورة ١٠). وبالمثل، وبعد هجوم شنه النوير في مقاطعة بيبور في الأيام الأخيرة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، شوهد شبان النوير يحملون البنادق تايب ٥٦-١ نفسها بينما كانوا عائدين إلى مقاطعة أكوبو (أنظر الصورة ١١).[٣٤]

الصورة ٨: بنادق تايب ٥٦-١ التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في أبريل/نيسان ٢٠١١. الوحدة، جنوب السودان، أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

الصورة ٩: بندقية تايب ٥٦-١ استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لأتور في مارس/آذار ٢٠١١. جونقلي، جنوب السودان. أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

كما تمت الإشارة في قسم الذخائر من العيار الصغير أعلاه، بدأ المتمردون الجنوبيون بالظهور ومعهم بنادق CQ هجومية صينية الصنع في نهاية ٢٠١٢ (أنظر الصورة ١٢). في مايو/أيار ٢٠١٣، بعد أن قبلت حركة/جيش تحرير جنوب السودان عفو الرئيس كير، وثق مسح الأسلحة الصغيرة المئات من بنادق CQ مع قواتها (أنظر الصورة ١٣). وليس من الواضح لماذا لم تأت حركة/جيش تحرير جنوب السودان ببنادق تايب ٥٦-١ التي كانت قد زودت بها قبل سنتين؛ من المرجح أن الخرطوم أرادت توفير بنادق وذخيرة ذات عيار غير شائع في جنوب السودان كوسيلة للتحكم بمخازن المتمردين. وأثناء العمل الميداني الذي أجري في يوليو/تموز ٢٠١٣، صادف الباحثون بنادق CQ إضافية كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من قوات ياو ياو في وقت سابق من ذلك العام. كما شوهدت بنادق مشابهة

مع مقاتلي أولوني في لول، في أعالي النيل. وفي جميع الحالات، كانت علامات المصنع على الجانب الأيسر من غطاء المخزن قد تم إزالتها بطريقة مماثلة: عن طريق الجلخ او الطحن (أنظر الصورة ١٤).

تدعي هيئة التصنيع الحربي (MIC) السودانية إنتاج نسخة من بندقية CQ، ولذلك فمن الممكن أن يكون السودان قد تسلم فائضا من بنادق CQ كجزء من اتفاقية ترخيص، غير أنه اختار ألا يوزعها على قواته. ولم يرصد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وجود بنادق CQ في الخدمة مع القوات المسلحة السودانية أو القوات الحليفة لها أو الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وظهرت بنادق CQ في أيدي الميليشيات القبلية إلى حد كبير مثل البنادق تايب ٥٦-١ التي انتشرت في جميع أنحاء جنوب السودان. وإلى جانب ذخائر المصنع ٧١ عيار ٥,٥٦ × ٤٥ ملم، تردد أن بنادق CQ شوهدت في صفوف لو النوير الذين هاجموا قرى المورلي في مقاطعة بيبور في أبريل/نيسان ويوليو/تموز ٢٠١٣. وليس من الواضح كيف شقت بنادق CQ تلك – التي يرجح أنها أتت أصلا من مقاتلي ياو ياو – طريقها إلى لو النوير، على الرغم من أن التقارير تشير إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ربما يكون قد سلح النوير ببنادق CQ التي استولوا عليها من المورلي كجزء من حملة مكافحة التمرد ضد ياو ياو.[٣٥]

الصورتان ١٠ و١١: بنادق تايب ٥٦-١ مع شبان النوير، جونقلي، جنوب السودان، أغسطس/آب ٢٠١١ (أعلى) ويناير/كانون الثاني ٢٠١٢ (أسفل). © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ١٢: بندقية CQ استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لياو ياو. جونقلي، جنوب السودان، يوليو/تموز ٢٠١٣. © جيمس بيفان

الصورة ١٣: بنادق CQ من بين أسلحة أخرى مع حركة/جيش تحرير جنوب السودان. الوحدة، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

الصورة ١٤: بندقية CQ تحمل علامات تمت إزالتها بصورة متعمدة. جونقلي، جنوب السودان، فبراير/شباط ٢٠١٣. © جيمس بيفان

الأسلحة الرشاشة تايب ٨٠

يعتبر الرشاش تايب ٨٠ صيني الصنع متعدد الأغراض نسخة من الرشاش بيكا السوفيتي/ الروسي (Jane's, 2002, p. 335). وفي أواخر العام ٢٠١١ تلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وثائق لرشاش تايب ٨٠ كان فصيل صغير من فصائل جيش تحرير السودان قد استولى عليه من القوت السودانية في شمال دارفور في ٢٠٠٩ (أنظر الصورتين ١٥ و١٦). وفي مايو/أيار ٢٠١٢، سلمت قوات جون دويت رشاشات تايب ٨٠ تحمل الرقمين التسلسليين ٢٦٨٣١٧ و٢٦٧٧٨٢ (أنظر الصور ١٧ و١٨ و١٩). ويشير التقارب بين الأرقام التسلسلية إلى أنهما ربما كانا جزءا من الإرسالية الأصلية نفسها. وقد لاحظ مشروع المسح رشاشات تايب ٨٠ مماثلة مع قوات ياو ياو في فبراير/شباط ويوليو/تموز ٢٠١٣، ولكن في كلتا الحالتين كانت العلامات قد تمت إزالتها بصورة متعمدة (أنظر الصور ٢٠ و٢١).

قواذف القنابل الآلية *QLZ 87* وذخائرها

تم تطوير قاذف القنابل الآلي (AGL) طراز QLZ ٨٧ وعيار ٣٥ ملم (المعروف أيضا باسم تايب ٨٧) من جانب شركة صناعات شمال الصين، أو نورينكو، خلال أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم وأدخل في خدمة الجيش الصيني في منتصف التسعينيات. وهو يطلق مجموعة متنوعة من قنابل عيار ٣٥ × ٣٢ اس آر ملم ويأتي في طرازين: القاذف القياسي

الصورتان ١٥ و١٦: :رشاش تايب ٨٠ (أعلى) وعلاماته (أسفل). كان جيش تحرير السودان قد استولى على السلاح من القوات المسلحة السودانية في ٢٠٠٩. دارفور، السودان. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ١٧ و١٨ و١٩:رشاشات تايب ٨٠ وعلاماتها (مقابل الصور في الأسفل وأعلى). سلمت قوات جون دويت تلك الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو/أيار ٢٠١٢. جونقلي، جنوب السودان، سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ © جونا ليف

الصورتان ٢٠ و٢١: رشاش تايب ٨٠ (أعلى) وعلاماته التي تمت إزالتها (أسفل). سلمت الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة أتور هذا السلاح إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. جونقلي، جنوب السودان، فبراير/شباط ٢٠١٣. © جيمس بيفان

المخصص لجندي واحد والطراز الثقيل المثبت على منصب ثلاثي القوائم المعد لفريق من ثلاثة جنود (Sinodefence, 2006).

كانت المرة الأولى التي شوهدت فيها قواذف القنابل الآلية QLZ 87 في السودان هي في دارفور في فبراير/شباط ٢٠٠٦. في صفوف مقاتلي المعارضة التشادية المدعومين من الخرطوم (AI, 2006, p. 12). وفي مايو/أيار ٢٠٠٩، شاهد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة واحدا في حوزة جماعة معارضة مسلحة تشادية أخرى، التي يزعم أن السودان كان يزودها بالأسلحة والذخائر في ذلك الوقت (UNSC, 2009, p. 34). ولاحقا وثق الفريق ذخائر تايب ٨٧ صينية الصنع في قرية توكومير في شمال دارفور في مايو/أيار ٢٠١١؛ وكانت تحمل تاريخ تصنيع في العام ٢٠٠٧، مما يشير إلى إمداد حديث (Gramizzi, Lewis, and Tubiana, 2012).

شاهد فريق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ما مجموعه ثلاث قواذف قنابل آلية QLZ 87 في جنوب كردفان والنيل الأزرق في مايو/أيار وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، على التوالي. ووفقا لرموز العلامات المرئية على أجزاء مختلفة من القواذف، تم تصنيعها جميعها من جانب المنتج نفسه كما يحدد الرمز "٩٦٥٦". ويشير التسلسل المتقارب نسبيا للأرقام التسلسلية بأن تلك القواذف الثلاثة كانت على الأرجح جزءا من شحنة واحدة من الصين. ويقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على إستولت على قواذف QLZ 87 من القوات المسلحة السودانية أثناء معارك في الحمراء في جنوب كردفان في يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠١١ (الرقم التسلسلي "١٤١١٦٩"، كما هو مبين في الصورتين ٢٢ و٢٣) وخلال المحاولة الفاشلة للسيطرة على تلودي في جنوب كردفان في أبريل/نيسان ٢٠١٢ (الرقم المتسلسل "١٤١٨٠٧"، كما هو ظاهر في الصورتين ٢٤ و٢٥).

كما وثق الباحثون عدة قذائف من ذخائر DFJ87-35 لقواذف القنابل الآلية QLZ 87 منتجة في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ في جنوب كردفان (أنظر الصورة ٢٦)؛ غير أنه لم تتم ملاحظة أية ذخائر مماثلة في النيل الأزرق رغم وجود أحد قواذف QLZ 87 (الرقم التسلسلي "١٤١٠١٠"، كما هو مبين في الصورتين ٢٧ و٢٨)، التي ورد أنه تم الاستيلاء عليها أثناء المعركة التي وقعت في سركوم في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

ووثق الباحثون في مشروع المسح أيضا صندوق QLZ 87 كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال قد استولت عليه من القوات المسلحة السودانية خلال معركة في الحمراء في جنوب كردفان في يوليو/تموز ٢٠١١. وكان الصندوق موسوما بعلامات تكشف أن شركة شينشداي الصينية قد باعت ما مجموعه ٥٠٠ قاذف QLZ 87 إلى مجمع اليرموك الصناعي السوداني في ٢٠٠٨ (أنظر الصورة ٢٩).

لم يوثق الباحثون أية قواذف قنابل آلية QLZ 87 أو ذخائر مرتبطة بها في جنوب السودان.

الصورتان ٢٢ و٢٣: قاذف قنابل QLZ 87 آلي (أعلى) مع علاماته (أسفل). استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على هذا القاذف من القوات المسلحة السودانية بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز ٢٠١١ في الحمراء، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورتان ٢٤ و٢٥: قاذف قنابل QLZ 87 آلي (أعلى) مع علاماته (أسفل). استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على هذا القاذف من القوات المسلحة السودانية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في تولودي في جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورة ٢٦: ذخائر DFJ87-35 استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في تولودي في جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورتان ٢٧ و٢٨: قاذف قنابل QLZ 87 آلي (أعلى) مع علاماته (أسفل). يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت على هذا السلاح من القوات المسلحة السودانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في سوركم في النيل الأزرق. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورة ٢٩: صندوق قاذف QLZ 87 مع علامات تشير إلى توريده من الصين إلى السودان. استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على هذا الصندوق من القوات المسلحة السودانية في يوليو/تموز ٢٠١١ في الحمراء في جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

ذخائر قواذف الآر بي جي *(RPGs)*

ذخائر الآر بي جي تايب ٦٩ عيار ٤٠ ملم شديدة التفجير مضادة للدروع (HEAT)[٣٦] صينية الصنع (نسخة من القذيفة الصاروخية بي جي ٧) ليس غير مألوفة في مناطق الصراع في جميع أنحاء أفريقيا؛ فهي تنتشر في مخازن الجهات الفاعلة المسلحة السودانية والجنوب سودانية. وعلى وجه الخصوص، ولقد قام الباحثون في مشروع المسح بتوثيق المئات من قذائف تايب ٦٩ في جنوب السودان.

وفي تقرير لمجموعة مراقبة الصومال وإريتريا التابعة للأمم المتحدة في ٢٠١١، قامت المجموعة بتوثيق القذيفة الصاروخية تايب ٦٩ صينية الصنع، وهي ما استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوات أتور أثناء القتال في مقاطعة فنجاك في جونقلي في مطلع ٢٠١١. وقد استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على عدد من القذائف الصاروخية التي تحمل رقم الإرسالية "٨-٩١-٩٣"، حيث يمثل الرقم "٨" رقم الدفعة، و"٩١" سنة الإنتاج و"٩٣" رمز المصنع (UNSC, 2011b, p. 89؛ أنظر الصورة ٣٠). وورد أن إريتريا قامت بتوريد عشرات من قذائف متطابقة ومختومة حديثا (أنظر الصورة ٣١) تحمل

الصورة ٣٠: قذيفة صاروخية تايب ٦٩ تحمل رقم الشحنة ٨-٩١-٩٣. استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على القذيفة الصاروخية من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابعة لأتور في فبراير/شباط ٢٠١١. جونقلي، جنوب السودان، مارس/آذار ٢٠١١.
© حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ٣٢: قذيفة صاروخية تايب ٦٩ تحمل رقم الشحنة ٢-٩٢-٧٣. سلم فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لأتور تلك الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في فبراير/شباط ٢٠١٢. جونقلي، جنوب السودان، سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
© جونا ليف

الصورة ٣١: تم الاستيلاء على قذائف صاروخية تايب ٦٩ التي تحمل رقم الإرسالية ٨-٩١-٩٣ من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (ONLF) في أرض الصومال في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ٣٣: قذائف صاروخية تايب ٦٩ تحمل رقم الشحنة ٢-٩٢-٧٣. في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، تم الاستيلاء على تلك الأسلحة من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في أرض الصومال. أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. © حقوق النشر: مصدر سري

أرقام إرسالية متطابقة إلى قوات الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (ONLF)، الذين كانوا في طريقهم إلى الهجوم على إثيوبيا عندما تم إيقافهم من جانب القوات الأمنية لأرض الصومال في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

على الرغم من أنه ليس من الواضح كيف حصل أتور على تلك القذائف، إلا أنه حافظ على علاقات وثيقة مع الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي على مدى سنوات وتردد أنه زار أسمرا ثلاث مرات على الأقل في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ (UNSC, 2011b, pp. 328–35). كما يزعم ممثلو جونقلي أن أتور اشترى أسلحة من ثوكواث بال تشاي، وهو من نوير منطقة غامبيلا، وكان زعيم الجبهة الوطنية المتحدة المدعومة من أسمرا في منطقة غامبيلا الإثيوبية التي تقع على الحدود مع جونقلي (Small Arms Survey, 2012b, p. 7).

في فبراير/شباط ٢٠١٢، وبعد وفاة أتور وانشقاق قواته مع قائدهم الجديد، بيتر كول شول أوان، سلمت الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان في جونقلي كميات كبيرة من أسلحتها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي سبتمبر/أيلول من ذلك العام، زار الباحثون في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بارياك لفحص الأسلحة التي تم جمعها. وكان من بين العتاد عدد من قذائف تايب ٦٩ تحمل رقم الشحنة "٢-٩٢-٧٣" (أنظر الصورة ٣٢)، حيث يمثل الرقم "٢" رقم الدفعة، و"٩٢" سنة الإنتاج، و"٧٣" رمز المصنع. وكمثل رقم الشحنة التي تمت مشاهدتها السنة السابقة، تطابق ذلك الرقم مع أحد أرقام الشحنات الأربع التي تمت مشاهدتها مع قوات الجبهة الوطنية لتحرير أغادين في هجومهم على إثيوبيا في ٢٠١٠ (UNSC, 2011b, p. 358؛ أنظر الصورة ٣٣).

ومن دون معرفة القطر أو الأقطار التي زودتها الصين بالقذائف الصاروخية، فإنه من الصعب جدا تتبع السلسلة الدقيقة لحيازة تلك المواد. وفي رسالة إلى مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بصواريخ الجبهة الوطنية لتحرير أغادين، تذكر الصين أنه "لا يمكن توفير مزيد من المعلومات نظرا لأن المصنع المنتج للأسلحة تم إغلاقه نهائيا منذ زمن بعيد" (UNSC, 2011b, p. 358). غير أنه بالنظر إلى أن هناك رقمي شحنتين متطابقين ظهرا في المخازن الموردة للجبهة الوطنية لتحرير أغادين من إريتريا وفي حوزة أتور في الوقت بدا فيه على اتصال وثيق مع أسمرا، فربما كان مصدر القذائف هو إريتريا. ثمة تصور محتمل آخر وهو أن القذائف الصاروخية قد تم توريدها من الصين إلى السودان، التي نقلت بعضا منها عبر الحدود إلى إريتريا وبعضها الآخر إلى أتور في جونقلي.

الصواريخ الموجهة المضادة للدروع والصواريخ بعيدة المدى

على الرغم من أن الأسلحة والذخائر ذات العيار الصغير تشكل الجزء الأكبر من العتاد العسكري المصنع في الصين والمتداول في السودان وجنوب السودان، إلا أن بعض الأسلحة الأكثر تطورا قيد الاستخدام،

لاسيما في جنوب كردفان في النيل الأزرق. اثنان من الأمثلة البارزة هما الصواريخ الموجهة المضادة للدروع هونغجيان-٨ "Hongjian-8" الذي يشار إليه اختصارا (HJ-8)- أو رد أرو ٨ "Red Arrow-8" الأكثر شيوعا - وصواريخ ويشي "Weishi" طويلة المدى عيار ٣٠٢ ملم.

صواريخ رد أرو ٨ "Red Arrow-8" الموجهة والمضادة للدروع. في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، هاجمت القوات المسلحة السودانية جنبا إلى جنب مع وحدة أصغر من قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية موقع الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في دالدوكو، على بعد بضعة كيلومترات خارج كادوقلي في جنوب كردفان. وأثناء المعركة، استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على عشرات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمدافع والمركبات. والمثير للإهتمام بشكل خاص كان هو صاروخين رد أرو ٨ الموجهان والمضادان للدروع (أنظر الصورة ٣٤)، إذ كانا السلاحين الأكثر تطورا وتكلفة اللذين تتم مصادفتهما حتى الآن في السودان ضمن مشروع الرصد التابع لصاروخ لمشروع المسح.

كان الصاروخان من طرازي TF8ETEM و TF8HTEM، وهما طرازان رد أرو ٨ الموجه والمضاد للدروع. تحمل ماسورة الإطلاق لطراز TF8ETEM علامات في ثلاثة مواضع. العلامة "٠٣-٠٩-٢٢"

الصورة ٣٤: صواريخ رد أرو ٨ الموجهة والمضادة للدروع التي استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية في دالدوكو في جنوب كردفان في السودان. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © ألان بوزويل

هي رقم الإرسالية، حيث "٠٣" يمثل رقم الدفعة، و"٠٩" تاريخ الصنع في ٢٠٠٩، و"٢٢" المصنع المنتج. ويشير رقم العقد على الجزء الخارجي من صندوق التغليف (SUD090218A) والعلامات الإضافية إلى أن العقد قد تم توقيعه بين الصين والسودان في ٢٠٠٩ كجزء من طلبية إجمالية مقدارها ١٠٠ صاروخ (كل واحد منها في ماسورة إطلاق). أما تاريخ التسليم فهو غير معروف. وتبين شهادة فحص وجدت في الصندوق أن الصاروخ كان الوحدة السابعة والثلاثين من إرسالية تم تصنيعها في مارس/آذار ٢٠٠٩. وتم فحص الصاروخ في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٩ (أنظر الصور ٣٥ و٣٦ و٣٧) وبالتالي، فإن الصاروخ تم توريده إلى السودان في وقت ما بين تاريخ الفحص (١٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٩) وتاريخ تصويره (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢).

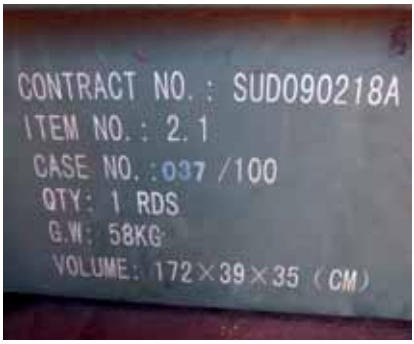

الصور ٣٥ و٣٦ و٣٧: صندوق صاروخ موجه مضاد للدروع طراز TF8ETEM (أعلى)، والعلامات (وسط) وشهادة الفحص (أسفل). استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال عليها في دالدوكو في جنوب كردفان. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

كما يحمل الطراز TF8HTEM علامات في ثلاثة مواضع. يشير "٠١" في رقم الشحنة "٠١-١١-٢٢" إلى رقم الدفعة، ويمثل "١١" تاريخ التصنيع في ٢٠١١، و"٢٢" المصنع المنتج. ورقم العقد على غلاف الصندوق مطابق لرقم الصاروخ TF8ETEM، ولكنه يحتوي على طلبية إجمالية تصل إلى ٣٥٠ صاروخا. وتكشف شهادة الفحص التي عثر عليها داخل الصندوق أن الصاروخ كان الوحدة الثامنة من إرسالية تم تصنيعها في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ (أنظر الصور ٣٨ و٣٩ و٤٠). ولذلك، فإن الصاروخ تم توريده إلى السودان في وقت ما بين تاريخ الفحص (٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١١) وتاريخ تصويره (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢).

قد يشير توقيت الإرساليتين، اللتان يبلغ مجموعهما الإجمالي مجتمعتين ٤٥٠ صاروخا، إلى أن السودان اشترى الصواريخ من الصين لاحتمال استخدامها ضد جيش جنوب السودان وأسطوله الذي تم شراؤه حديثا من الدبابات التي وصلت في الوقت نفسه تقريبا مع الطلبية، وليس لاستخدامها في مكافحة تمرد داخلي ضد الجماعات المتمردة.

صواريخ ويشي-١ "WS-1" بعيدة المدى. قام الباحثون في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بفحص بقايا صواريخ WS-1 عيار ٣٠٢ ملم (ويشي-١) بعيدة المدى مستخدمة من جانب القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق كلتيهما في أواخر ٢٠١١ ومطلع ٢٠١٢. تظهر الصورتان ٤١ و٤٢ بقايا صواريخ تردد أنها سقطت في كاودا في جنوب كردفان في ديسمبر ٢٠١١. كما تمت مشاهدة أجزاء من صواريخ يقال إنها أطلقت في واداكا في النيل الأزرق في أكتوبر ٢٠١١ ومایاك في النيل الأزرق في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ (أنظر الصورة ٤٣). تماما مثل القصف الجوي من جانب القوات المسلحة السودانية، لم يؤد استخدام الصواريخ بعيدة المدى إلا إلى إصابات محدودة؛ غير أنها نشرت الذعر في أوساط السكان المدنيين، الأمر الذي أدى إلى نزوح على نطاق واسع وتوقف الأنشطة الزراعية ونشوء أزمة إنسانية حادة وانعدام الأمن الغذائي في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وبعد أن قام مشروع مسح الأسلحة

الصور ٣٨ و٣٩ و٤٠: علامات صاروخ موجه مضاد للدروع طراز TF8HETEM (أعلى)، والصندوق (وسط) وشهادة الفحص (أسفل). دالدوكو، جنوب كردفان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.
© ألان بوزويل

الصورتان ٤١ و٤٢: بقايا صاروخ ويشي، كاودا، جنوب كردفان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ٤٣: بقايا صاروخ ويشي، مایاك، النيل الأزرق، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصغيرة وآخرين بتقديم تقارير عن استخدام تلك الصواريخ في أبريل/نيسان ٢٠١٢، توقف السودان على ما يبدو عن استخدامها.

الأسلحة والذخائر الإيرانية

ظلت إيران مصدر أسلحة هام إلى السودان منذ تسعينيات القرن المنصرم على أقل تقدير.[٣٧] وفي حين تتمحور علاقة الصين العسكرية مع السودان حول النفط وغيره من المصالح الاقتصادية، فإن دور إيران في الصناعة الدفاعية السودانية هو أيديولوجي بالدرجة الأولى. ومع مرور السنين أخذت العلاقات بين إيران والسودان تزداد وثوقاً. وكما ذكر آنفا، ووفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، شكلت إيران ١٣ في المائة من واردات الخرطوم من الأسلحة المبلغ عنها ذاتيا خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧، وقع البلدان اتفاقية دفاع مشترك، قيل إنها

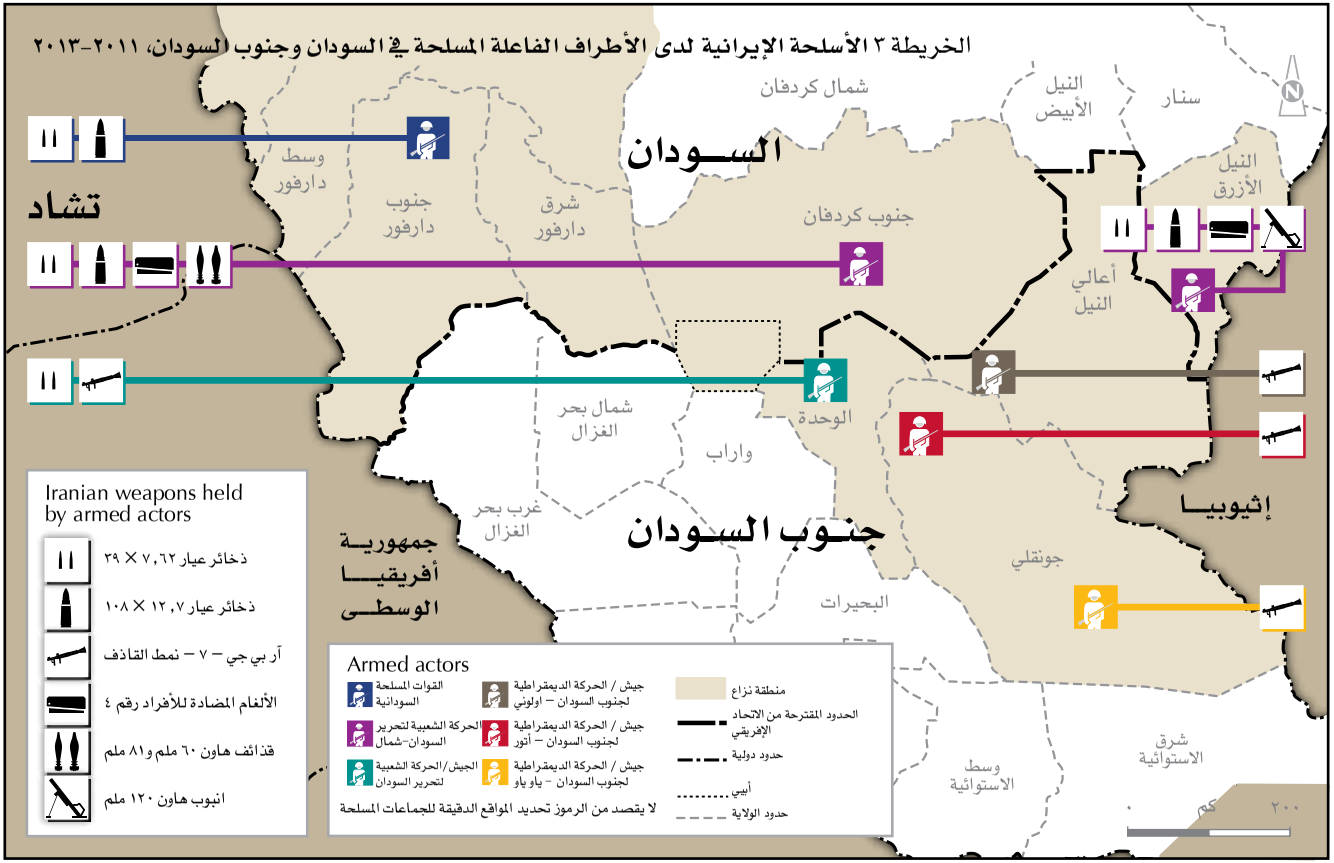
الخريطة ٣ الأسلحة الإيرانية لدى الأطراف الفاعلة المسلحة في السودان وجنوب السودان، ٢٠١١-٢٠١٣
السودان
جنوب السودان
تشاد
جمهورية أفريقيا الوسطى
إثيوبيا
شمال كردفان
النيل الأبيض
سنار
النيل الأزرق
جنوب كردفان
أعالي النيل
وسط دارفور
جنوب دارفور
شرق دارفور
شمال بحر الغزال
الوحدة
واراب
غرب بحر الغزال
جونقلي
البحيرات
شرق الاستوائية
وسط الاستوائية
Iranian weapons held by armed actors
ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩
ذخائر عيار ١٢,٧ × ١٠٨
آر بي جي – ٧ – نمط القاذف
الألغام المضادة للأفراد رقم ٤
قذائف هاون ٦٠ ملم و٨١ ملم
انبوب هاون ١٢٠ ملم
Armed actors
القوات المسلحة السودانية
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – اولوني
الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – أتور
الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – ياو ياو
لا يقصد من الرموز تحديد المواقع الدقيقة للجماعات المسلحة
منطقة نزاع
الحدود المقترحة من الاتحاد الإفريقي
حدود دولية
أبيي
حدود الولاية
٠
٢٠٠
كم

مهدت الطريق لبيع الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ الإيرانية، وقاذفات (آر بي جي) ، والطائرات من دون طيار، و"غيرها من العتاد" (Sudan Tribune, 2007a; 2007b). ثمة أيضا أدلة مستجدة مفادها أن إيران قد لعبت دورا هاما في دعم قطاع صناعات الأسلحة السوداني، كما هو مبين أدناه؛ وعلاوة على ذلك، فإن هذه الدولة تستخدم مجمع اليرموك الصناعي كمركز إنتاج وإمداد للأسلحة الإيرانية وذات التصميم الإيراني (Conflict Armament Research, 2012b, p. 26). الخريطة ٣ تلخص أنواع الأسلحة الإيرانية التي تمت مشاهدتها في أوساط الأطراف الفاعلة المسلحة في السودان وجنوب السودان.

الذخائر ذات العيار الصغير

ظهرت الذخائر ذات العيار الصغير المنتجة في مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية لدى القوات المسلحة السودانية والقوات التي تدعمها الخرطوم في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ولدى حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة والرعاة في شرق الاستوائية في جنوب السودان.

في ٢٠٠٨، قام فريق خبراء السودان برصد أسلحة إيرانية في دارفور، حيث كانت تتكون من خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، و٧,٦٢ × ٥٤آر ملم ، و١٢,٧ × ١٠٨ ملم وعليها تواريخ تصنيع تتراوح بين ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤.[٣٨] وفي تلك السنة نفسها، وثق المحققون أيضا طلقات إيرانية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم تم تصنيعها في ٢٠٠٣ لدى المجتمعات الرعوية في شرق الاستوائية في جنوب السودان؛ وتلك الذخائر كان قد تم تسريبها من المخازن القومية الكينية عبر الحدود (Conflict Armament Research, 2012b, pp. 19, 24). وعلى الرغم من أن الذخائر الإيرانية يتم العثور عليها في السودان على نحو معتاد أكثر، إلا أن مشروع المسح قد وثق عينات من ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم منتجة في العام ٢٠٠٢ كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة في أبريل/نيسان ٢٠١١ (أنظر الصورة ٤٤).

في مايو/أيار وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، كشف العمل الميداني ذخائر إيرانية الصنع عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويبدو أن الطلقات التي تمت مشاهدتها في جنوب كردفان، والتي يقال إنه تم الاستيلاء عليها من مخازن القوات المسلحة السودانية أثناء المعركة في الإحيميرين في أغسطس ٢٠١١، قد تم إنتاجها في ١٩٩٨ (أنظر الصورة ٤٥)، في حين أنه يقال إن الطلقات التي تمت ملاحظتها في النيل الأزرق تم الاستيلاء عليها من منشآت القوات المسلحة السودانية في الكرمك في سبتمبر/أيلول ٢٠١١. وتحمل عينة النيل الأزرق تاريخ إنتاج في ١٩٩٤ وموضوعة في أكياس بلاستيكية خضراء تحمل نقشا بالفارسية يقول "المجموعة الصناعية لصناعة الذخائر صغيرة العيار" (الخط العلوي) و"مصنع لتصنيع ذخائر رشاش الدوشكا [عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم]" (الخط السفلي) (أنظر الصورتين ٤٦ و٤٧).

الصورة ٤٤: ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم منتجة في ٢٠٠٢، تم الاستيلاء عليها من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في أبريل/نيسان ٢٠١١. الوحدة، أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

الصورة ٤٥: ذخائر عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم منتجة في ١٩٩٨، يقال إنه تم الاستيلاء عليها من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية في أغسطس/آب ٢٠١١ في الإحيميرين، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصور ٤٦ و٤٧: ذخائر عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم منتجة في ١٩٩٤ (أعلى) مع تغليف يحمل علامات فارسية (أسفل). يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت على تلك الطلقات من القوات المسلحة السودانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ في الكرمك، النيل الأزرق. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

قواذف نوع آر بي جي ٧ يشتبه بأنها إيرانية

ظهرت العشرات من القواذف من نوع آر بي جي ٧ تشبه التصميم الإيراني مع المتمردين في جنوب السودان. وتتسم القواذف من نوع آر بي جي ٧ المنتجة في إيران بقبضتين منفصلتين، وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من القواذف المصنعة من قبل الجهات المصنعة الأخرى.[٣٩] فلها قبضة مسدسية مصبوبة مماثلة لقبضة بندقية هكلر آند كوخ جي ٣ الألمانية، وقبضة ثانية أسطوانية الشكل مباشرة وراء مجموعة القبضة المسدسية الأمامية. وخلافا لقواذف آر بي جي الإيرانية التي تم العثور عليها في ساحات الصراع الأخرى، لا تحمل تلك القواذف أية علامات، الأمر الذي يجعل القاذفات إيرانية الصنع.[٤٠]

وثق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في البداية ثمانية من تلك القواذف في أبريل/نيسان ٢٠١١ من بين الأسلحة التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان تحت إمرة بيتر قديت في ولاية الوحدة (أنظر الصورة ٤٨). وكانت قواذف إضافية من ذلك النوع ضمن عينة من أسلحة سلمتها ميلشيا أتور إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في فبراير/شباط ٢٠١٢ (أنظر الصورة ٤٩). كما شاهد الباحثون في مشروع المسح قواذف آر بي جي مشابهة لدى قوات حركة/جيش تحرير جنوب السودان في مايو/أيار ٢٠١٣، بعد أن كانت الجماعة قد قبلت العفو في ولاية الوحدة (أنظر الصورة ٥٠)، وضمن أسلحة تم الاستيلاء عليها من مقاتلي ياو ياو في يوليو/تموز ٢٠١٣ (أنظر الصورة ٥١) ولدى رجال جونسون أولوني في يوليو/تموز ٢٠١٣ في أعالي النيل.[٤١] وفي جميع الحالات، تخلو مجموعة الزناد من أية علامات تعريفية، حيث يتم وضع علامات قواذف الآر بي جي في غالب الأحيان.

الصورة ٤٨: قواذف من نوع آر بي جي ٧ استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة في أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

الصورة ٤٩: قاذف من نوع آر بي جي ٧ سلمه فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لأتور إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في فبراير ٢٠١٢ في جونقلي. سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. © جونا ليف

الصورة ٥٠: قاذف من نوع آر بي جي ٧ تم توثيقه مع حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة، مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

الصورة ٥١: قاذف من نوع آر بي جي ٧ استولى عليه الجيش الشعبي لتحرير السودان من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لياو ياو في جونقلي. يوليو/تموز ٢٠١٣. © جيمس بيفان

الألغام الأرضية

زرعت كل من القوات السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان أعدادا ضخمة من الألغام الأرضية أثناء فترة الحرب الأهلية. ولقد وقع السودان على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، المعروفة باسم معاهدة أوتاوا، في ١٩٩٧ وصادق عليها في ٢٠٠٣، وهي تحظر استخدام الألغام الأرضية وتخزينها وإنتاجها ونقلها (UN, n.d.).

وعلى الرغم من الجهود المكثفة الجارية لإزالة تلك الألغام، التي يتواجد معظمها في جنوب السودان، إلا أنه كان ثمة عدد من الحالات لألغام

الصورتان ٥٢ و٥٣: الألغام الأرضية رقم ٤ (يسار) في صندوق يحمل علامات سودانية (يمين) يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت عليها من القوات المسلحة السودانية في فبراير/شباط ٢٠١٢ في توروج، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

تم زرعها والاستيلاء عليها حديثا. وقد كانت غالبية تلك الألغام ذات منشأ صيني وسوفيتي/روسي، غير أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة تعرف في حالة واحدة على ألغام أرضية إيرانية. وفي فبراير/شباط ٢٠١٢، يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استردت عشرات من الألغام الأرضية رقم ٤ المضادة للأفراد (المنسوخة من اللغم الإسرائيلي رقم ٤) من القوات المسلحة السودانية عندما سيطرت على بلدة توروج في جنوب كردفان (أنظر الصورتين ٥٢ و٥٣). وتحمل الألغام علامات فارسية، مما يشير إلى الإنتاج الإيراني. والألغام موضوعة في صناديق مخصصة لفتائل إشعال من نوع ام ٦ "M-6" تحمل علامات من مجمع اليرموك الصناعي، الأمر الذي يشير إلى أن الألغام على الأرجح تمت إعادة تعبئتها من قبل القوات الحكومية السودانية.

في ديسمبر/كانون الأول، وبينما كان الباحثون في مشروع المسح يفحصون عتادا في بليلا في النيل الأزرق، وثق الباحثون ما يقرب من اثني عشر لغما أرضيا رقم ٤ يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولت عليها من القوات المسلحة السودانية أثناء الحرب الأهلية.[٤٢]

الطائرات من دون طيار

كجزء من اتفاقية الدفاع مع إيران، اشترى السودان عددا غير معروف من الطائرات من دون طيار (UAVs) طراز أبابيل ٣. وشاهد موظفو الأمم المتحدة طائرات من دون طيار من ذلك النوع لأول مرة في دارفور في مايو/أيار ٢٠٠٨، وشاهد فريق الخبراء حول السودان واحدة في أغسطس/آب من العام نفسه. ووفقا لتقرير الفريق للعام ٢٠٠٨ استورد السودان ما بين ثلاث وخمس طائرات من دون طيار لاستخدامها في دارفور، وأكد قائد المنطقة العسكرية الغربية أن السودان قد نشر طائرات من دون طيار في دارفور من أجل العمليات الأمنية في العام ٢٠٠٨ (UNSC, 2008, pp. 29–30). وفي العام ٢٠٠٩، حصل الفريق على لقطات فيديو للمراقبة من الطائرة من دن طيار التي كانت تطير في السودان بين مايو/

أيار وأغسطس/آب ٢٠٠٨ (UNSC, 2009, pp. 48–49). وتبدو جميع الطائرات من دون طيار التي تمت مشاهدتها في دارفور مطابقة لأبابيل ٣ الإيرانية.

في ١٣ مارس/آذار، أسقطت حركة العدل والمساواة إحدى طائرات أبابيل ٣ من دون طيار في جاو في جنوب كردفان. وتكشف الصور التي تم التقاطها في موقع التحطم أن الطائرة من دون طيار كانت تحمل ملصوقة تسجيل من "الشركة الصناعية الإيرانية للصناعات الجوية"، ويبدو أن جزءا من المحرك قد تم تصنيعه من قبل الشركة الأيرلندية تيلوتسون.

في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، تحطمت طائرة من دون طيار مجهولة الهوية في أم درمان تماما في ضواحي الخرطوم، غير أن قوات الأمن قامت بإغلاق المنطقة قبل أن يتمكن أحد آخر من الوصول إليها (SUNA, 2012).

الصورتان ٥٤ و٥٥: قذائف هاون عيار ٦٠ ملم و٨١ ملم استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز ٢٠١١ في الحمراء، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورتان ٥٦ و٥٧: مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم استولت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ في النيل الأزرق. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

قذائف الهاون ومدافع الهاون

على الرغم من أن القسم الأكبر من قذائف الهاون ومدافع الهاون الموثقة في السودان وجنوب السودان كانت من أصل بلغاري أو صيني أو سوداني، إلا أنه تم تحديد بعض الأنواع الإيرانية. وفي مايو/أيار ٢٠١٢، وثق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة عددا من قذائف الهاون عيار ٦٠ ملم و٨١ ملم تحمل علامات فارسية؛ وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال قد استولت عليها من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان (أنظر الصورتين ٥٤ و٥٥). القذائف عيار ٦٠ ملم هي عبارة عن تجميع هجين، فهي مزودة بصمامات MP-5B ذات رأس صاعق صينية الصنع. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، تمت أيضا مشاهدة مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم يحمل علامات إيرانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في النيل الأزرق بعد أن تم الاستيلاء عليه من القوات المسلحة السودانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ (أنظر الصورتين ٥٦ و٥٧).

الأسلحة والذخائر السودانية

أصبح السودان صانعا كبيرا للأسلحة في أفريقيا. وفي حين أنه ليس من الواضح إلى أي مدى يصدر السودان إلى السوق العالمية[٤٢]، تمت مشاهدة كمية ضخمة من الأسلحة والذخائر المنتجة في السودان مع القوات السودانية والمتمردين الجنوبيين المدعومين من الخرطوم (أنظر الخريطة ٤)، وكذلك في عدد من مناطق الصراع الأخرى خارج السودان وجنوب السودان. ووفقا للموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي السودانية والعينات في جناح هيئة التصنيع الحربي السودانية في مؤتمر آيدكس للأسلحة للعام ٢٠١٣ في أبو ظبي، يقوم السودان بتصنيع سلسلة واسعة من الأسلحة التقليدية والذخائر والمركبات العسكرية (MIC, 2007). ويبدو أن معظم تلك الأنظمة هي عبارة عن نسخ لمنتجات مصنعة في الدول الأخرى، كما هو مبين أدناه.

ولقد ثق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة كمية صغيرة من الأسلحة التي تزعم هيئة التصنيع الحربي السودانية أنها قامت بتصنيعها، بما في ذلك الرشاشات وقذائف الهاون ومدافع الهاون وصواريخ مختلفة وذخائر الأسلحة الصغيرة. ونظرا لمحدودية المعلومات فيما يتعلق بالقدرات التصنيعية لهيئة التصنيع الحربي السودانية، فإنه من غير الواضح فيما إذا كان السودان يقوم بتصنيع تلك المواد بالكامل، أم بتجميعها، أم بمجرد إعادة وسمها، أم مزيج من الثلاثة.

ذخائر الأسلحة الصغيرة

بدأ السودان بتصنيع ذخائر الأسلحة الصغيرة في الخمسينيات من القرن المنصرم (Serge and Regenstreif, 1995, p. 60). وعلى الرغم من أن هيئة التصنيع الحربي السودانية تزعم أنها تنتج

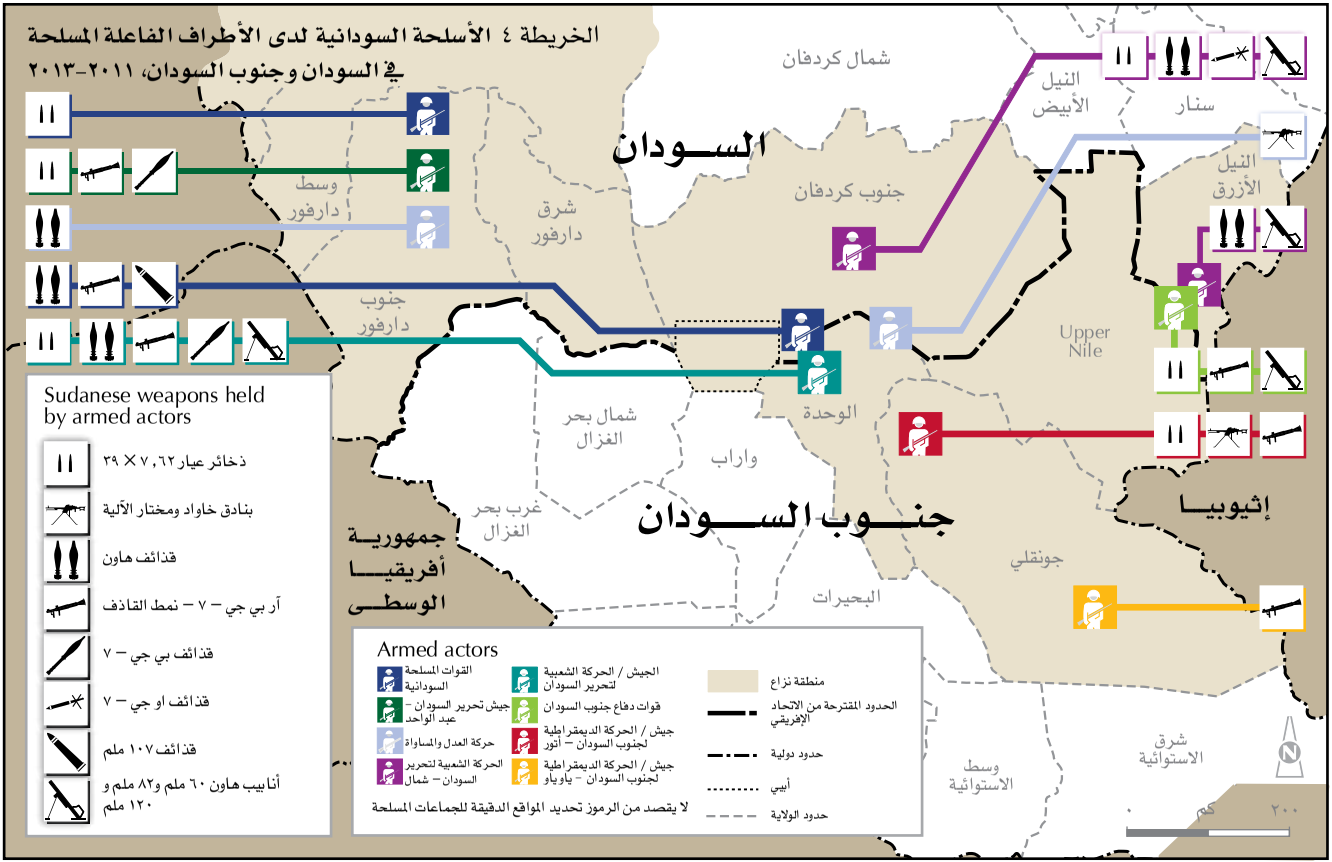
الخريطة ٤ الأسلحة السودانية لدى الأطراف الفاعلة المسلحة
في السودان وجنوب السودان، ٢٠١١-٢٠١٣
السودان
جنوب السودان
جمهورية أفريقيا الوسطى
إثيوبيا
شمال كردفان
جنوب كردفان
وسط دارفور
شرق دارفور
جنوب دارفور
شمال بحر الغزال
غرب بحر الغزال
واراب
الوحدة
النيل الأبيض
سنار
النيل الأزرق
Upper Nile
جونقلي
البحيرات
شرق الاستوائية
وسط الاستوائية
Sudanese weapons held by armed actors
ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩
بنادق خواد ومختار الآلية
قذائف هاون
آر بي جي – ٧ – نمط القاذف
قذائف بي جي – ٧
قذائف او جي – ٧
قذائف ١٠٧ ملم
أنابيب هاون ٦٠ ملم و٨٢ ملم و ١٢٠ ملم
Armed actors
القوات المسلحة السودانية
جيش تحرير السودان – عبد الواحد
حركة العدل والمساواة
الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال
الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان
قوات دفاع جنوب السودان
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – أثور
جيش / الحركة الديمقراطية لجنوب السودان – ياو ياو
لا يقصد من الرموز تحديد المواقع الدقيقة للجماعات المسلحة
منطقة نزاع
الحدود المقترحة من الاتحاد الإفريقي
حدود دولية
أبيي
حدود الولاية
٢٠٠
كم

سلسلة واسعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة،[٤٤] إلا أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لم يوثق إلا ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم و٧,٦٢ × ٥١ ملم و ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر من صنع السودان مع قوات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وكذلك مع المتمردين الجنوبيين في جنوب السودان.[٤٥] كما ظهرت ذخائر سودانية مع المدنيين والمتمردين والقوات التي دعمت الرئيس المخلوع لوران غباغبو في ساحل العاج؛ وفي مخازن المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛[٤٦] ومع الجماعات المسلحة غير الحكومية في ليبيا؛ ومع تجار الأسلحة في مقديشو؛[٤٧] وفي حوزة متمردين سوريين (Anders, 2014; UNSC, 2014b, p. 23; Chivers and Schmitt, 2013).

تطورت الذخائر سودانية الصنع على مر السنين سواء من حيث التكوين وطراز الختم. ومن الخمسينيات وحتى الثمانينيات من القرن المنصرم، أظهرت الأختام السودانية علامات عربية؛ وفي التسعينيات، بدأت تظهر رموزا أبجدية رقمية.[٤٨] وتحمل الذخائر السودانية بصورة متميزة رموز أختام من ثلاث أو أربع خانات، على الرغم من أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة قد وثق الشكل ذي الثلاث خانات بصورة رئيسة. وتعد رموز أختام الذخائر السودانية التي تتكون من ثلاث خانات رقمية والتي تم إدخالها في العام ٢٠٠٠ فريدة من نوعها، إذ إن الرقم الأول – الذي عادة ما يكون "١" أو "٢" أو "٣" – في الغالب يشير إلى رقم دفعة دورة إنتاج ظرف الخرطوش، والثاني يشير إلى طول الظرف (العيار)، والثالث يظهر سنة الصنع (Bevan, 2012; Small Arms Survey, 2011). وتعد الذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم التي تحتوي على أختام مؤلفة من ثلاث خانات النوع الأكثر مشاهدة من الذخائر السودانية في السودان وجنوب السودان (أنظر الجدول ٥). وعلى وجه التحديد، وثق مشروع المسح آلاف الطلقات من الذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم التي تحمل الختم "١-٣٩-١٠" (أنظر الصورة ٥٨) – حيث يشير "١" على الأرجح إلى الدفعة، و"٣٩" طول الظرف، و"١٠" سنة الصنع (٢٠١٠).

بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣، لاحظ الباحثون كميات ضخمة من الذخائر ذات الختم "١-٣٩-١٠" مع جماعات التمرد الجنوبية. فعلى سبيل المثال، عندما استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على أكثر من ١٥٠ بندقية هجومية تايب ٥٦-١ صينية الصنع من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة في أبريل/نيسان ٢٠١١، كانت البنادق ملقمة بنوع واحد من الذخائر ذات الختم "١-٣٩-١٠" وعيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم،

الصورة ٥٨: خرطوش عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم يحمل الختم "١-٣٩-١٠". استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على الذخائر من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في أبريل/نيسان ٢٠١١ في الوحدة.
© جونا ليف

يصل مجموعها الإجمالي إلى ٤،٠٠٠ طلقة. ولاحقا، وثق مشروع المسح النوع نفسه من الذخائر، ولكن بكميات أقل بكثير، مع فصيل حركة/جيش تحرير جنوب السودان التابع لأتور في فبراير/شباط ٢٠١١ ومع قوات دفاع جنوب السودان في ولاية جونقلي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

كما ظهرت خراطيش مطابقة في الصراعات في ساحل العاج والصومال وسوريا. وحالة ساحل العاج مثيرة للدهشة على وجه الخصوص.[٤٩] فقد تمت مشاهدة عشرات الآلاف من الذخائر السودانية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم منتجة بين ٢٠٠٩ و٢٠١١ وهي في تغليفها الأصلي، كما هو مبين أدناه. في بعض الأحيان رقم الإرسالية غير واضح، لاسيما فيما يتعلق بالذخائر المؤرخة عام ٢٠٠٩، مما يكشف سوء ممارسات الوسم السودانية (أنظر الصورة ٥٩). وفي مايو/أيار ٢٠١٣، وثق سي جيه شيفرز مجموعة صغيرة من طلقات "١-٣٩-١٠" مع جماعة صقور الشام المتمردة في إدلب في سوريا. وفي أغسطس/آب من العام نفسه، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن السودان ورد الأسلحة إلى المتمردين في سوريا عبر تركيا بدعم قطري (Chivers and Schmitt, 2013). ولم يكن بإمكان مشروع المسح التحقق ما إذا تم تسليم تلك الذخائر كجزء من إرسالية الأسلحة. وفي يونيو/حزيران ٢٠١٣، وثق مشروع المسح المئات من الطلقات من ذخائر "١-٣٩-١٠" مع تاجر أسلحة في مقديشو، حيث كان يتم بيعها بـ ٠,٩٠ دولار أميركي للواحدة.

تم توثيق طلقات سودانية الصنع عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم تحمل أرقام دفعات مختلفة وسنوات صنع تتراوح بين ٢٠٠٣ و٢٠١٢ في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا والسودان والصومال وجنوب السودان وسوريا.

الصورة ٥٩: خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم منتجة في ٢٠٠٩ تحمل أختاما موسومة بصورة سيئة. استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على تلك الذخائر من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في أبريل/نيسان ٢٠١١ في الوحدة. © جونا ليف

الجدول ٥ ذخائر سودانية عيار ٧،٦٢ × ٣٩ ملم تحتوي على ثلاث خانات تم توثيقها في مناطق الصراع، ٢٠١١-٢٠١٣

تاريخ الصنع	رمز ختم الذخيرة	الموقع	المستخدم	تاريخ المشاهدة
٢٠١٢	٠١٢-٣٩-١	السودان: شمال دارفور	القوات المسلحة السودانية	أبريل/نيسان ٢٠١٣
	١٢-٣٩-١	ليبيا: طرابلس	جماعة مسلحة غير حكومية مجهولة الهوية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣
		السودان: شمال دارفور	القوات المسلحة السودانية	أبريل/نيسان ٢٠١٣
		سوريا: إدلب	المتمردون السوريون	مارس/آذار ٢٠١٣
	٠١٢-٣٩-٢	السودان: جنوب كردفان	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	مايو/أيار ٢٠١٢
٢٠١١	٠١١-٣٩-١	ساحل العاج	قوات غباغبو	فبراير/شباط ٢٠١٣
	٠١١-٣٩-٢	ليبيا	جماعة مسلحة غير حكومية	٢٠١٢
		جنوب السودان: الوحدة	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
		السودان: جنوب كردفان	الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال	مايو/أيار ٢٠١٢
		سوريا: إدلب	المتمردون السوريون	مارس/آذار ٢٠١٣
	٠١١-٣٩--	جنوب السودان: الوحدة	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مايو/أيار ٢٠١٣
٢٠١٠	١٠-٣٩-١	ساحل العاج	قوات غباغبو/جهات فاعلة غير حكومية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١
		الصومال: مقديشو	تاجر سلاح	يونيو/حزيران ٢٠١٣
		جنوب السودان: جونقلي	الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان (أتور)	فبراير/شباط ٢٠١١
			قوات دفاع جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
		جنوب السودان: الوحدة	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١
		سورية: إدلب	المتمردون السوريون	مارس/آذار ٢٠١٣

تاريخ الصنع	رمز ختم الذخيرة	الموقع	المستخدم	تاريخ المشاهدة
٢٠٠٩	٠٩-٣٩-٢	ساحل العاج	قوات غباغبو/جهة فاعلة غير حكومية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١
		جنوب السودان: الوحدة	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١
	٠٩-٣٩-٣	ساحل العاج	قوات غباغبو/جهة فاعلة غيرحكومية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١
		الصومال: مقديشو	تاجر سلاح	سبتمبر/أيلول-نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣
		جنوب السودان: جونقلي	قوات دفاع جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
	٠٩-٣٩--	الصومال: مقديشو	تاجر سلاح	يوليو/تموز-نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣
		جنوب السودان: جونقلي	قوات دفاع جنوب السودان	سبتمبر/أيلول ٢٠١٢
		جنوب السودان: الوحدة	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	أبريل/نيسان ٢٠١١، مايو/أيار ٢٠١٣
٢٠٠٨	٠٨-٣٩-١	جمهورية الكونغو الديمقراطية: شمال كيفو	متمردو ام ٢٣ "M23"	منتصف العام ٢٠١٣
	٠٨-٣٩-٢	ساحل العاج	قوات غباغبو/جهة فاعلة غيرحكومية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١
٢٠٠٧	٠٧-٣٩-١	جمهورية الكونغو الديمقراطية: شمال كيفو	متمردو ام ٢٣	منتصف العام ٢٠١٣
	٠٧-٣٩-٢	ساحل العاج	قوات غباغبو/جهة فاعلة غير حكومية	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١
		جمهورية الكونغو الديمقراطية: شمال كيفو	متمردو ام ٢٣	منتصف العام ٢٠١٣
٢٠٠٦	٠٦-٣٩-٢	جمهورية الكونغو الديمقراطية: شمال كيفو	متمردو ام ٢٣	منتصف العام ٢٠١٣
٢٠٠٤	٠٤-٣٩-٣	السودان: شمال دارفور	جيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد	يونيو/حزيران ٢٠١١
٢٠٠٣	٠٣-٣٩-٤	السودان: شمال دارفور	جيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد	يونيو/حزيران ٢٠١١

المصادر: Anders (2014); Jenzen-Jones (forthcoming); UN (2014b, pp. 22–23)؛ العمل الميداني لمشروعي التقييم الأساسي للأمن البشري ومسح الأسلحة الصغيرة؛ مراسلات للكاتب مع أحد الباحثين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الأسلحة الرشاشة

تدعي هيئة التصنيع الحربي السودانية إنتاج رشاشات ثقيلة متعددة الأغراض تظهر على أنها مماثلة لتلك المصنعة من جانب الصين. ووفقا للموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي، تنتج الهيئة سلاحا رشاشا ثقيلا متعدد الأغراض يسمى مختار وسلاحا رشاشا ثقيلا يسمى خواض (MIC, n.d.b)؛ وتلك الأسلحة هي عبارة عن نسخ من الأسلحة الرشاشة الصينية تايب ٨٠ وتايب ٨٥، على التوالي.[٥٠] وليس من الواضح ما إذا كان السودان يصنع تلك الأسلحة بموجب رخصة من الصين أم أنه يقوم بتجميعها في الخرطوم. وتختلف علامات المصنع السودانية عن تلك المستخدمة من جانب الصين.

وثق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة رشاشات سودانية في المخازن التي أستولى الجيش الشعبي لتحرير السودان عليها من قوات جورج أتور في ولاية جونقلي في مارس/آذار ٢٠١١. علامات الأسلحة وهياكلها مماثلة لتلك المعروضة في مؤتمر آيدكس للعام ٢٠١٣ (أنظر الصور ٦٠ حتى ٦٣. كان الخواض في حوزة أتور موسوما بما يبدو أنه تاريخ تصنيع في ٢٠١٠ (أنظر الصورتين ٦٤ و٦٥). في حين أن العلامات على رشاش مختار تمت إزالتها بصورة جزئية، إلا أنها ما تزال تتوافق مع طرق الوسم السودانية المتبعة

الصورتان ٦٠ و٦١: رشاش خواض (أعلى) وعلاماته (أسفل) الذي تمت مشاهدته في مؤتمر آيدكس، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير/شباط ٢٠١٣. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ٦٢ و٦٣: رشاش مختار (أعلى) وعلاماته (أسفل) الذي تمت مشاهدته في مؤتمر آيدكس، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير/شباط ٢٠١٣. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ٦٤ و٦٥: خواض (أعلى) مع علاماته (أسفل). استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على ذلك السلاح الرشاش الثقيل من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لأتور في مارس/آذار ٢٠١١. جونقلي، أبريل/نيسان ٢٠١١.
© جونا ليف

الصورتان ٦٦ و٦٧: مختار (أعلى) مع علاماته (أسفل). استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على هذا السلاح الرشاش متعدد الأغراض من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لأتور في مارس/آذار ٢٠١١. جونقلي، أبريل/نيسان ٢٠١١.
© جونا ليف

(أنظر الصورتين ٦٦ و٦٧). وفي جنوب السودان، وثق الباحثون في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أسلحة رشاشة مماثلة أزيلت علاماتها بصورة كاملة، مما جعل من الصعوبة بمكان تحديدها على أنها سودانية أم صينية، إذ إن التركيب والتجهيزات لم تكن متميزة بصريا.

في مايو/أيار ٢٠١٢، وثق أحد الباحثين في مشروع المسح رشاش خواض يقال إن حركة العدل والمساواة كانت قد استولت عليه من القوات المسلحة السودانية أثناء معركة في جاو في فبراير/شباط ٢٠١٢. ووفقا للعلامات، يبدو أن السلاح الرشاش قد تم إنتاجه في ٢٠١٠ (أنظر الصورتين ٦٨ و٦٩).

الصورتان ٦٨ و٦٩: رشاش خواض استولت عليه حركة العدل والمساواة ن القوات المسلحة السودانية في فبراير ٢٠١٢ في جاو، الوحدة. مايو/ أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

قذائف الهاون ومدافع الهاون

ذخائر الهاون. تنتشر قذائف الهاون المصنعة في السودان من عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم على نطاق واسع في جميع أنحاء السودان وجنوب السودان. وقد وثقها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في أيدي عدد من الجماعات المسلحة في كل من البلدين. وهذه القذائف شديدة الشبه بالأنواع البلغارية. والشركة المصنعة البلغارية، شركة آرسنال المساهمة، لا تنتج حاليا قذائف عيار ٦٠ ملم من ذات الصنف ، غير أنها تنتج بالفعل قذائف هاون مماثلة عيار ٨٢ ملم و١٢٠ ملم.[٥١] وتفيد بلغاريا بأنها أصدرت تراخيص لتصدير معدات تصنيع لإنتاج قذائف هاون عيار ٨٢ ملم و١٢٠ ملم إلى السودان في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨. [٥٢] ويستخدم السودانيون الأسماء التالية للقذائف الثلاث: "نمر عيار ٦٠ ملم ("HE" شديدة الانفجار)"،[٥٣] و"عبود عيار ٨٢ ملم (شديدة الانفجار)"، و"أحمد عيار ١٢٠ ملم (شديدة الانفجار)" (MIC, n.d.a). ووفقا لوثائق من اليرموك شوهدت من قبل الباحثين في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وتتوافق مع العلامات على القذائف وصناديق الشحن، يتم تصنيع قذائف الهاون لهيئة التصنيع الحربي في المشغل ١١٦ في المصنع أ ١٠. القسم الأعظم من قذائف الهاون السودانية التي تمت مشاهدتها من جانب الباحثين في مشروع المسح هي في الغالب هجينة، إذا غالبا ما تتكون من صمامات صينية الصنع وحشوات إشعال بلغارية، وذلك على الرغم من أنه تم أيضاً توثيق حشوات سودانية، كما هو مبين أدناه.

شاهد الباحثون في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة قذائف هاون سودانية الصنع عيار ١٢٠ ملم لأول مرة في أيدي حركة العدل والمساواة، والتي ورد إن قواتها استولت على ست قذائف على الأقل من القوات المسلحة السودانية في ٢٠٠٩ (أنظر الصورة ٧٠). في ذلك الوقت، لم يكن خبراء الأسلحة

قادرين على تحديد منشئها. ولكن وفقا للعلامات على القذائف والصناديق، تم تصنيعها في ٢٠٠١ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ في المشغل ١١٦.

في مايو/أيار ٢٠١١، كشف العمل الميداني قذيفتي هاون سودانيتي الصنع عيار ٦٠ ملم وخمس قذائف عيار ٨٢ ملم كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة (أنظر الصورة ٧١). وبينت علاماتها التي كانت مشابهة لعلامات القذائف عيار ١٢٠ ملم التي شوهدت في دارفور أنها أنتجت في المشغل ١١٦ في ٢٠١٠. وقد تم تزويد القذائف عيار ٨٢ ملم بحشوات إشعال هاون سودانية الصنع منتجة في ٢٠٠٧ (أنظر الصورة ٧٢).

في ٢٠١١-٢٠١٢ وثق المحققون كميات كبيرة من ذخائر الهاون سودانية الصنع عيار ٨٢ ملم في جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ ورد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال قد استولت على القذائف من القوات المسلحة السودانية أثناء القتال (أنظر الصورتين ٧٣ و٧٤). ولقد كانت مطابقة للقذائف عيار ٨٢ ملم التي كانت في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان وتتراوح تاريخ تصنيعها من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. ولقد تم رصد قذائف عيار ٦٠ ملم و١٢٠ ملم من ذات الصنف، غير أنها كانت أقل عددا. وعلى ذات النحو استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة أثناء هجومهم على هجليج على عدد من صناديق ذخائر هاون سودانية الصنع عيار ٦٠ ملم (أنظر الصورة ٧٥) و٨٢ ملم و١٢٠ ملم من أحد مستودعات القوات المسلحة السودانية.

الصورة ٧٠: قذائف هاون عيار ١٢٠ ملم ورد أن حركة العدل والمساواة استولت عليها من القوات المسلحة السودانية في أبريل/نيسان٢٠٠٩ في كورنوي، شمال دارفور. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ٧١: قذائف هاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في مايو/أيار ٢٠١١، الوحدة. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ٧٢: حشوة إشعال عيار ٨٢ ملم مصنوعة في ٢٠٠٧، استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في مايو/أيار ٢٠١١، الوحدة. © حقوق النشر: مصدر سري

في أواخر العام ٢٠١٢، تسلم مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وثائق عشرات من قذائف الهاون سودانية الصنع عيار ٨٢ ملم التي يقال إن السودان قام بتوريدها إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية (TFG) آنذاك. كانت القذائف جزءا من إرسالية أكبر من الأسلحة التي تزعم الأمم المتحدة أن السودان قام بتوريدها إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في انتهاك لحظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال (UNSC, 2013b, p. 289). وصنعت أغلفة قذائف الهاون في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨؛ وتمت تعبئتها في ٢٠١٠ في المشغل ١١٦ في المصنع أ ١٠ من مجمع اليرموك الصناعي في الخرطوم، وذلك وفقا لشهادة ضبط الجودة الخاصة بالحاوية والعلامات على القذائف (أنظر الصورتين ٧٦ و٧٧).[٥٤] وبما أن قذائف الهاون تم توثيقها في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، فلابد أن يكون قد تم توريدها إلى الصومال في وقت ما من العام ٢٠١٠. وقبل استلام قسيمة التعبئة من الشركة المصنعة، التي تحتوي على تفاصيل الإنتاج ومنشأ ذخائر الهاون، لم يكن بوسع مشروع مسح الأسلحة الصغيرة التحقق من أن القذائف التي تم توثيقها مسبقا من إنتاج سوداني.

زيادة في تأكيد منشأ ذخائر الهاون، قام الباحثون في مشروع المسح بتوثيق قذائف هاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم عرضت في مؤتمر آيدكس للأسلحة ٢٠١٣ (أنظر الصورة ٧٨). ووفقا للعلامات، تم صنع القذائف في ٢٠١٢ في المشغل ١١٦. وعلى الرغم من أن

الصورة ٧٣: قذائف هاون عيار ٨٢ ملم يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت عليها من القوات المسلحة السودانية بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز ٢٠١١ في الحمراء، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورة ٧٤: قذائف هاون عيار ٨٢ ملم يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت عليه من القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق. أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. © جاريد فيري

الصورة ٧٥: قذيفة هاون عيار ٦٠ ملم استولت عليها حركة العدل والمساواة والجيش الشعبي لتحرير السودان في هجليج، جنوب كردفان، أبريل/نيسان ٢٠١٢. © حقوق النشر: مصدر سري

القذائف مطلية بلون مختلف عن لون القذائف التي تم توثيقها سابقا، إلا أن أشكال التركيب والعلامات مطابقة لتلك التي شوهدت في السودان وجنوب السودان.

أثناء فحص للأسلحة التي كانت في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة في مايو/أيار ٢٠١٣، لاحظ أحد الباحثين في مشروع المسح كميات كبيرة من ذخائر الهاون سودانية الصنع عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم في عبواتها الأصلية. وتكشف العلامات على القذائف والصناديق أن القذائف عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم قد صنعتا في ٢٠٠٨ و٢٠١٢، على التوالي (أنظر الصور من ٧٩ وحتى ٨٢). وبالنظر إلى تاريخ صنعها في ٢٠١٢، ربما تم توريد القذائف عيار ٨٢ ملم إلى حركة/جيش تحرير جنوب السودان قبل قبولهم العفو بفترة قصيرة في أبريل/نيسان ٢٠١٣. ومثل صناديق ذخائر الهاون عيار ١٢٠ ملم التي تمت مشاهدتها في حوزة حركة العدل والمساواة في ٢٠٠٩ وقذائف الهاون عيار ٨٢ ملم في مقديشو، فإن لون صناديق ذخائر الهاون عيار ٦٠ ملم هو الأخضر. وقذائف الهاون عيار ٨٢ ملم المصنعة إبتداء من عام ٢٠١١ وما يليه موضوعة في صناديق لها تكوين مماثل، غير أنها مطلية باللون الرمادي وتحتوي على علامات أكثر تفصيلا. وفي جميع الحالات، الصناديق موسومة برقم الإرسالية وتاريخ التصنيع والمشغل رقم ١١٦.

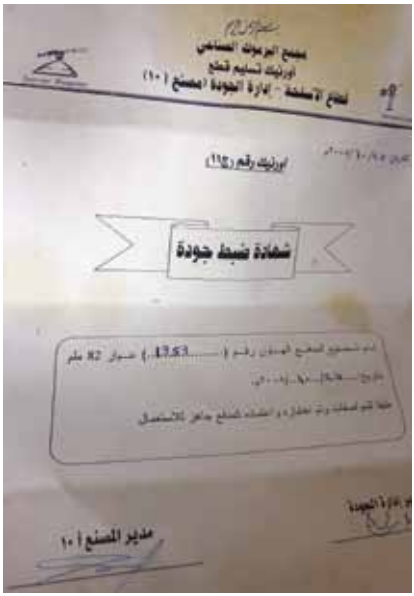

الصورتان ٧٦ و٧٧: شهادة ضبط الجودة من مجمع اليرموك الصناعي (أعلى) لقذائف هاون عيار ٨٢ ملم (أسفل)، تم توثيقها في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية، مقديشو، الصومال، يناير/كانون الثاني ٢٠١١. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ٧٨: قذيفة هاون عيار ١٢٠ ملم في مؤتمر آيدكس، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير/شباط ٢٠١٣. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ٧٩ و٨٠: قذائف هاون عيار ٦٠ ملم (أعلى) والعبوة التي تحتويها (أسفل)، تم توثيقها في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

الصورتان ٨١ و٨٢: قذائف هاون عيار ٨٢ ملم (أعلى) وعبواتها (أسفل)، تم توثيقها في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة، جنوب السودان، مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

في شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار ٢٠١٣، وثقت وحدة الأمم المتحدة لمراقبة الحظر المتكامل في ساحل العاج قذائف هاون سودانية الصنع كانت قد دخلت البلاد في انتهاك لعقوبات الأمم المتحدة. وشمل العتاد الذي تم العثور عليه في مخزن عسكري ٣٠ صندوقا من قذائف الهاون عيار ١٢٠ ملم مصنوعة في ٢٠١١ وصندوقا واحدا لقذائف الهاون عيار ٦٠ ملم مصنوعة في العام ٢٠٠٨ (UNSC, 2013c, pp. 9, 65–67). العلامات والأغلفة متوافقة مع العلامات والأغلفة المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، في العام ٢٠١٣، تمت مشاهدة العشرات من قذائف الهاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم منتجة في ٢٠٠٧ في مخازن تم التخلي عنها من جانب متمردي ام ٢٣ في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[٥٥] وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، خلف مقاتلو سيليكا وراءهم مخبأ ضخما للأسلحة لدى هروبهم من بانغي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان من بين المواد، العشرات من قذائف الهاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم.[٥٦] وفي جميع الحالات، فإن سلسلة الحيازة لقذائف الهاون تلك غير واضحة.

مدافع الهاون. على الرغم من أن مدافع الهاون سودانية الصنع ليست منتشرة على نطاق واسع مثل ذخائر الهاون سودانية الصنع، إلا أنها شوهدت في السودان وجنوب السودان. ووفقا لموقع هيئة التصنيع الحربي، يصنع السودان ثلاثة أنواع من مدافع الهاون: "الهاون نمر عيار ٦٠ ملم"، و"الهاون عبود ٨٢ ملم"، و"الهاون أحمد ١٢٠ ملم" (MIC, 2013, n.d.b).

كان مدفع الهاون سوداني الصنع الأول الذي يتم توثيقه من بين الأسلحة التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من حركة/جيش تحرير جنوب السودان بقيادة بيتر قديت في مايو/أيار ٢٠١١.

الصورتان ٨٣ و٨٤: مدفع هاون عيار ٨٢ ملم (أعلى) مع الرقم التسلسلي (أسفل). استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على المدفع من حركة/جيش تحرير جنوب السودان في مايو/أيار ٢٠١١ في ولاية الوحدة. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ٨٥ و٨٦: مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم (أعلى) يحتوي على علامات تمت إزالتها (أسفل)، تم توثيقه في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة. مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

تحمل إحدى الصفائح القاعدية لأحد مدافع الهاون عيار ٨٢ ملم علامات تحتوي على الرقم التسلسلي "١١٠٥٥٨٧٠١٨٣" لكنها لا تكشف عن سنة الصنع (أنظر الصورتين ٨٣ و٨٤). وعندما قبلت حركة/جيش تحرير جنوب السودان العفو بعد ذلك بعامين، دخلت تلك الصفائح جنوب السودان مع العشرات من مدافع الهاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم. وفي تلك المرة، كانت جميع العلامات قد أزيلت بصورة منتظمة (أنظر الصورتين ٨٥ و٨٦).

ولاحظ الباحثون في مشروع المسح كميات كبيرة من مدافع الهاون سودانية الصنع عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم و١٢٠ ملم في جنوب كردفان والنيل الأزرق؛

الصورتان ٨٧ و٨٨: يحمل مدفع الهاون عيار ٨٢ ملم هذا (أعلى) الرقم التسلسلي "١١٢٧" (أسفل) وقد تم إنتاجه في العام ٢٠٠٧. يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت عليه من القوات المسلحة السودانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ في النيل الأزرق. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورتان ٨٩ و٩٠: يحمل مدفع الهاون عيار ١٢٠ ملم هذا (أعلى) الرقم التسلسلي "١١٠٢١٨٦١٨٧٠" (أسفل) وقد تم إنتاجه في العام ٢٠٠٨. يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت عليه من القوات المسلحة السودانية في يونيو/حزيران ٢٠١١ في جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورتان ٩١ و٩٠: مدفع هاون عيار ٦٠ ملم (أعلى) مع الرقم التسلسلي ١١٠٢٤٨٥٥٢٠ (أسفل). سلمته قوات دفاع جنوب السودان إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو/أيار ٢٠١٢ في جونقلي. سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. © جونا ليف

يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال استولت على ذلك العتاد من القوات المسلحة السودانية.[٥٧] وفي النيل الأزرق، وثق مشروع المسح مدفع هاون عيار ٨٢ ملم يحمل الرقم التسلسلي "١١٢٧" وتم إنتاجه في ٢٠٠٧ (أنظر الصورتين ٨٧ و٨٨)؛ وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال أنها استولت عليه من القوات المسلحة السودانية في الكرمك في أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠١١. تظهر الصورتان ٨٩ و٩٠ مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم منتج في ٢٠٠٨ ويحمل الرقم المسلسل "١١٠٢١٨٦١٨٧٠"؛ وقال ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال إن الجماعة كانت قد استولت على ذلك المدفع من القوات المسلحة السودانية أثناء معركة في الحمراء في جنوب كردفان في يونيو/حزيران ٢٠١١. وفي الوقت نفسه تقريبا، وثق مراقبو الأسلحة في ساحل العاج مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم مماثلا يحمل الرقم التسلسلي "١١٠٢١٨٦١٨٩٠" وعلامات تشير إلى أنه أنتج في ٢٠٠٨.[٥٨] وبين الرقم التسلسلي من ساحل العاج والرقم التسلسلي الذي تم توثيقه في جنوب كردفان ٢٠ وحدة فقط، مما يشير إلى أنه ربما تم تصنيع مدافع الهاون كجزء من دورة الإنتاج نفسها.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، سجل مشروع المسح مدفع هاون واحد سوداني الصنع عيار ٦٠ ملم سلمته قوات دفاع جنوب السودان إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان لدى الاستسلام في مايو/أيار ٢٠١٢ (أنظر الصورة ٩١). وتشير العلامات على الصفيحة القاعدية إلى أنها أنتجت في ٢٠٠٧ وأن رقمها المسلسل هو "١١٠٢٤٨٥٥٢٠" (أنظر الصورة ٩٢).

قواذف من نوع آر بي جي ٧[٥٩]

وثق محققو الأسلحة العشرات من القواذف من نوع آر بي جي ٧ سودانية الصنع عيار ٤٠ ملم في السودان وجنوب السودان. وتشبه تلك الأسلحة كثيرا أنواع "قواذف القنابل المضادة للدروع" (ATGL)، المصنوعة من جانب الشركة البلغارية المذكورة أعلاه، شركة آرسنال المساهمة. وباستثناء الغطاء البني المصنوع من مادة البوليمر، فإن تصميم السلاح مطابق.[٦٠] القاذف السوداني بي آر جي ٧ يسمى "سنّار أر بي جي ٧ الخفيف

والمضاد للدبابات" (MIC, n.d.b)؛ ويتم إنتاجه في المصنع أ ٣٠ من مجمع اليرموك الصناعي. كما يزعم السودان إنتاج نسخة من "سنّار آر بي جي ٧ كوماندوز" (MIC, n.d.b)، الذي يحتوي على قبضة أسطوانية الشكل على غرار النموذج الإيراني أمام مجموعة الزناد، إلا أن الباحثين في مشروع المسح لم يصادفوا أيا منها مطلقا. غير أن الباحثين في مشروع المسح شاهدوا نسخا هجينة يبدو أنها تجسد ميزات كلا التصميمين، البلغاري والإيراني، كما هو مبين أدناه.

كان أول دليل مصور عن أحد قواذف أر بي جي ٧ سودانية الصنع الذي حصل عليه مشروع مسح الأسلحة الصغيرة يتعلق بقاذف صادرته القوات المسلحة السودانية من جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد في جنوب دارفور في ٢٠٠٩.[٦١] وفي ذلك الوقت، لم يكن بمقدور خبراء الأسلحة تحديد منشئه استنادا إلى تجهيزاته أو علاماته. كان مشابها من حيث بنيته لقواذف أر بي جي ٧ الإيرانية غير أنه يحتوي على علامات غير عادية على مجموعة الزناد تبرز النموذج (آر بي جي ٧)، ورمز المصنع (أ ٣٠)، والرقم المسلسل (DM-16-12) (أنظر الصورتين ٩٣ و٩٤).

في مارس/آذار ٢٠١١، تسلم مشروع المسح وثائق عن القاذف آر بي جي ٧ الذي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليه من قوات أتور في ولاية جونقلي في وقت سابق من ذلك العام. وعلى الرغم من أن تركيبه يختلف عن تركيب القاذف الذي تمت مشاهدته في دارفور، إلا أن نموذج العلامات على مجموعة الزناد كان مطابقا (أنظر الصورتين ٩٥ و٩٦). وفي وقت لاحق من العام ٢٠١١، وثق المحققون مزيدا من الأسلحة التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من رجال أتور. وكان من بين المواد قاذف آر بي جي ٧. وعلى الرغم من أن ذلك القاذف يتميز عن القاذف في دارفور والذي شوهد مع أتور إلا أنه يحتوي على علامات مطابقة على مجموعة الزناد (أنظر الصورتين ٩٧ و٩٨) ويتطابق مع القاذف المعروض على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي (MIC, n.d.b).

الصورتان ٩٣ و٩٤: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) والعلامات (أسفل). استولت القوات المسلحة السودانية على القاذف من جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد في ٢٠٠٩ في جنوب دارفور. ٢٠١٠.
© حقوق النشر: مصدر سري

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، سافر مشروع المسح إلى مابل، في جنوب السودان، للقاء جنود مكون القوات المسلحة السودانية المتمركزين في ملكال في الوحدة المشتركة المدمجة (JIU) تحت إمرة المقدم بيتر وول الذي انشق وانضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت سابق من ذلك العام. وكان من بين أسلحة قواته قاذف

الصورتان ٩٥ و٩٦: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) والعلامات (أسفل). استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على هذا القاذف من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابعة لأتور في فبراير/ شباط ٢٠١١ في جونقلي. مارس/آذار ٢٠١١.
© حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ٩٧ و٩٨: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) والعلامات (أسفل). استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على هذا القاذف من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابعة لأتور في جونقلي. أبريل/نيسان ٢٠١١.
© جونا ليف

الصورتان ٩٩ و١٠٠: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) وعلاماته (أسفل). شوهد هذا القاذف مع الوحدة المشتركة المدمجة التابعة للقوات المسلحة السودانية بينما كانت في مرحلة الإدماج في مابل، غرب بحر الغزال، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
© جونا ليف

الصورتان ١٠١ و١٠٢: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) وعلاماته (أسفل). سلمت قوات دفاع جنوب السودان هذا القاذف إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو/أيار ٢٠١٢ في جونقلي. سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.
© جونا ليف

آر بي جي ٧ (أنظر الصورة ٩٩) مماثلا للقاذف الثاني الذي عثر عليه مع أتور وللقاذف المعروض على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي (MIC, n.d.b). وعلى الرغم من أن بيانات الوسم مشابهة، إلا أن أسلوب تسلسل العلامات والختم مختلف بصورة طفيفة. وتكشف العلامات أن القاذف أنتج في المصنع أ ٣٠؛ وأن رقمه المسلسل هو "NY-12-35" (أنظر الصورة ١٠٠).

تمت مشاهدة عدد من قواذف آر بي جي ٧ سودانية الصنع بين الأسلحة التي سلمتها قوات دفاع جنوب السودان التابعة لجون دويت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو/أيار ٢٠١٢. ومجددا، التركيب والعلامات (أنظر الصورتين ١٠١ و١٠٢) مطابقة لتلك التي تم الاستيلاء عليها من أتور، والتي في حوزة الوحدة المشتركة المدمجة التابعة للقوات المسلحة السودانية، والمعروضة على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي. وتكشف العلامات أن القاذف أنتج في المصنع أ ٣٠؛ وأن رقم المسلسل هو "UF-20-69".

في أواخر العام ٢٠١٢، تسلم مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وثائق صندوق لتسعة قواذف آر بي جي ٧ سودانية الصنع في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية (أنظر الصورة ١٠٣). كانت تلك القواذف جزءا من إرسالية الأسلحة نفسها التي تضمنت قذائف الهاون عيار ٨٢ ملم المذكورة أعلاه.

الصورة ١٠٣: صندوق قواذف آر بي جي في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، الصومال، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.
© حقوق النشر: مصدر سري

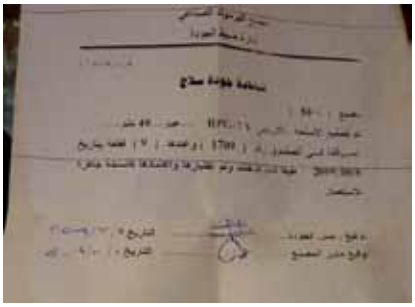

الصورة ١٠٤: شهادة ضبط الجودة خاصة بمجمع اليرموك الصناعي لقواذف آر بي جي ٧. مقديشو، الصومال، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.
© حقوق النشر: مصدر سري

وعلى الرغم من أن واقيات الحرارة خشبية بدلا من البلاستيك، إلا أن التجميع الأساسي والعلامات متوافقة مع التصميم السوداني. تم تصنيع القواذف في مجمع اليرموك في المصنع أ ٣٠ في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، وذلك وفقا لشهادة ضبط الجودة (أنظر الصورة ١٠٤). وبما أن القواذف تم توثيقها في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، فالراجح أنها تم توريدها في أواخر ٢٠١٠ أو الأسابيع الأولى من ٢٠١١. ومثل قذائف الهاون عيار ٨٢ ملم، فإن قواذف آر بي جي ٧ تلك دخلت الصومال في انتهاك لحظر الأمم المتحدة على الأسلحة (UNSC, 2013b, p. 289). وقبل تلقي قسيمة التعبئة الخاصة بمجمع اليرموك التي تحتوي على تفاصيل إنتاج القواذف، لم يكن بمقدور الباحثين في مشروع

المسح التحقق من أن القواذف التي تم توثيقها في السابق هي سودانية المنشأ.

بالإضافة إلى قواذف آر بي جي ٧ التي تم العثور عليها في حوزة قوات جورج أتور في جونقلي، وثق الباحثون قواذف آر بي جي سودانية الصنع في حوزة عدد من جماعات التمرد الجنوبية الأخرى. وفي ٢٠١٣، استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على عدد من القواذف آر بي جي ٧ سودانية الصنع من ميليشيا ياو ياو في جونقلي. كان تركيب القواذف متوافقا مع التصميم السوداني، غير أن العلامات أزيلت بصورة متعمدة بوساطة التجليخ (أنظر الصورتين ١٠٥ و١٠٦). وبالمثل، جلبت حركة/جيش تحرير جنوب السودان العشرات من قواذف آر بي جي ٧ سودانية الصنع عبر الحدود عندما قبلوا عفو الرئيس كير في أبريل/نيسان ٢٠١٣. كانت قد تمت إزالة العلامات من على تلك الأسلحة بطريقة مشابهة (أنظر الصورتين ١٠٧ و١٠٨).

عرضت هيئة التصنيع الحربي واحدا في مؤتمر آيدكس للأسلحة للعام ٢٠١٣، مما يزيد في التأكيد بأن منشأ بعض من تلك القواذف هو السودان (أنظر الصورة ١٠٩). ويبدو أن ذلك القاذف يتطابق مع القاذف ذي النمط البلغاري المعروض على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي (MIC, n.d.b).

الصورتان ١٠٥ و١٠٦: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) يحمل علامات تمت إزالتها بصورة جزئية (أسفل). شوهد القاذف في حوزة منشقين عن الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان في جونقلي، فبراير/شباط ٢٠١٣. © جيمس بيفان

الصورتان ١٠٧ و١٠٨: قاذف آر بي جي ٧ (أعلى) يحمل علامات تمت إزالتها (أسفل). شوهد القاذف في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة، مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

الصورة ١٠٩: قاذف آر بي جي ٧ معروض في مؤتمر آيدكس، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في فبراير/شباط ٢٠١٣. © حقوق النشر: مصدر سري

القذائف الصاروخية بي جي ٧

وثق مشروع المسح العشرات من القذائف الصاروخية بي جي ٧ سودانية الصنع، على الرغم من أنها ليست شائعة الاستخدام في أوساط الجماعات المسلحة في السودان وجنوب السودان بقدر قواذف آر بي جي ٧ سودانية الصنع المبينة أعلاه. تسمى الذخائر السودانية بي جي ٧ شديدة الانفجار والمضادة للدبابات "سنار بي جي ٧ في"[٦٢] "PG-7V" وهي نسخة مرخصة من النسخة البلغارية، وذلك وفقا لمعلومات تم تقديمها من جانب وزارة الاقتصاد والطاقة البلغارية.[٦٣] تلقى مشروع المسح في البداية وثائق حول الذخائر بي جي ٧ السودانية مع القاذف آر بي جي ٧ المنتج في السودان والذي صادرته القوات المسلحة السودانية من جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد في دارفور في ٢٠٠٩. وأظهرت العلامات أن القنابل كانت قد تم إنتاجها في ٢٠٠٨، قبل سنة فقط من مصادرتها، في "المشغل ١٠١"، الذي لم يتم تحديد موقعه بعد (أنظر الصورتين ١١٠ و١١١).

في أبريل/نيسان ٢٠١٣، جلبت حركة/جيش تحرير جنوب السودان معهم إلى جنوب السودان المئات من القذائف الصاروخية بي جي ٧ سودانية الصنع تحمل علامات مشابهة لتلك التي شوهدت في دارفور في ٢٠٠٩. ومن جديد، تم إنتاج تلك القذائف في المشغل ١٠١، ولكن في ٢٠٠٩ (أنظر الصورتين ١١٢ و١١٣).

الصورتان ١١٠ و١١١: القذائف الصاروخية بي جي ٧ (يسار) مع العلامات (يمين). صادرت القوات المسلحة السودانية تلك القذائف الصاروخية من جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد في ٢٠٠٩ في دارفور. ٢٠١٠. © حقوق النشر: مصدر سري

وأخيرا، في أبريل/نيسان ٢٠١٣، أكد مشروع المسح أن علامات ذخائر بي جي ٧ التي تم توثيقها في دارفور في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان كانت مطابقة للعلامات المستخدمة على القذائف الصاروخية بي جي ٧ سودانية الصنع المعروضة في مؤتمر آيدكس في أبو ظبي (أنظر الصورتين ١١٤ و١١٥).

قذائف أو جي ٧ المتشظية وشديدة الانفجار

يقوم السودان بتصنيع قذائف أو جي ٧ متشظية وشديدة الانفجار عيار ٤٠ ملم تسمى "سنار أو جي ٧". تشبه قذيفة سنار أو جي ٧ ذات التصميم السوفيتي/البلغاري ويتم تصنيعها في المشغل ١٠١ الذي أيضا يصنع قذائف بي جي ٧. كانت أول مرة يقوم فيها المحققون بتوثيق قذائف أو جي ٧ في مايو/أيار ٢٠١٢ كجزء من مجموعة من الأسلحة التي استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية أثناء المعارك (أنظر الصورتين ١١٦و١١٧). ووفقا للعلامات، صنعت الذخائر في ٢٠٠٩. وفي العام ٢٠١٢، تلقى مشروع المسح وثائق حول صندوق لقذائف أو جي ٧ تم إنتاجها في السودان في ٢٠٠٩ كانت قد شوهدت في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية في ٢٠١٠؛ ومثل الأسلحة المذكورة أعلاه، كانت تلك القذائف قد دخلت الصومال في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال (أنظر الصورتين ١١٨ و١١٩). وعلى غرار الصناديق التي تحتوي على ذخائر الهاون التي تم إنتاجها قبل ٢٠١١، فقد كانت صناديق قذائف أو جي ٧

الصورتان٢ ١١ و٣١١: القذائف الصاروخية بي جي ٧ (أعلى) والعلامات (أسفل). شوهدت تلك القذائف الصاروخية في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة في مايو/أيار ٢٠١٣. © جونا ليف

الصورتان ١١٤ و١١٥: القذيفة الصاروخية بي جي ٧ (أعلى) وعلاماتها (أسفل). كان هذا العتاد معروضا في مؤتمر آيدكس في أبو ظبي في فبراير/شباط ٢٠١٣. © روبن بالنتاين/مؤسسة أبحاث أوميغا

مطلية بلون أخضر الغابات.

القاذفات والقذائف الصاروخية عيار ١٠٧ ملم

في حين أن أغلبية الأسلحة سودانية الصنع التي تم توثيقها عادة ما تكون ذات عيار صغير، سجل مشروع المسح عدة قاذفات صاروخية ذات عيار أكبر مع ذخائرها اللازمة. ووفقا للموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي، تصنع الهيئة راجمة صواريخ مبنية على نموذج إيراني باثنتي عشرة ماسورة عيار ١٠٧ ملم تسمى "تاكا ١٠٧ ملم" وكذلك قذيفة صاروخية شديدة الانفجار عيار ١٠٧ ملم تسمى "القذيفة الصاروخية تاكا عيار ١٠٧ ملم" (MIC, n.d.b).

كانت راجمة صواريخ باثنتي عشرة ماسورة عيار ١٠٧ ملم من بين الأسلحة السودانية في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وتصميمها مطابق للراجمات المعروضة على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي، غير أن منشأها ليس واضحا من خلال علاماتها -L21) (050 (أنظر الصورتين ١٢٠ و١٢١). وكان في المخزن نفسه التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية قذيفتان صاروخيتان سودانيتا الصنع عيار ١٠٧ ملم. ووفقا للعلامات، تم إنتاج القذائف الصاروخية في ٢٠٠٩ وحشوها في المشغل ١١٦، وهو المشغل نفسه الذي ينتج ذخائر الهاون في هيئة التصنيع الحربي. وتؤكد شهادة ضبط الجودة الموضوعة في الصندوق كذلك أن القذائف الصاروخية أنتجت في ٢٠٠٩ في المشغل ١١٥ (أنظر الصور ١٢٢ و١٢٣ و١٢٤).[٦٤]

الصورتان ١١٦ و١١٧: قذائف أو جي ٧ (أعلى) مع العلامات (أسفل). استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على هذه القذائف من القوات المسلحة السودانية بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز ٢٠١١ في الحمراء، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورتان ١١٨ و١١٩: قذائف أو جي ٧ في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، الصومال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١١. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ١٢٠ و١٢١: قاذفة صاروخية عيار ١٠٧ ملم (أعلى) وعلاماتها (أسفل). شوهدت القاذفة في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، الصومال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١١.
© حقوق النشر: مصدر سري

الصور ١٢٢ و١٢٣ و١٢٤: قذائف صاروخية عيار ١٠٧ ملم (أعلى)، والعلامات (وسط)، وقسيمة تعبئة (أسفل). شوهدت تلك القذائف الصاروخية في حوزة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، الصومال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١١. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورة ١٢٥: صندوق قذائف صاروخية عيار ١٠٧ ملم خلفته القوات المسلحة السودانية في هجليج، أبريل/نيسان ٢٠١٢ © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ١٢٦ و١٢٧: قذيفة صاروخية عيار ١٠٧ ملم (أعلى) وعلاماتها (أسفل). كانت تلك القذيفة معروضة في مؤتمر آيدكس في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في فبراير/شباط ٢٠١٣. © حقوق النشر: مصدر سري

الصورتان ١٢٨ و١٢٩: قاذفة صاروخية عيار ١٠٧ ملم (أعلى) والعلامات (أسفل). شوهدت القاذفة في حوزة حركة/جيش تحرير جنوب السودان في الوحدة، جنوب السودان، في مايو/أيار ٢٠١٣.
© جونا ليف

أثناء هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة على هجليج في أبريل/نيسان ٢٠١٢، استوليا على عدة صناديق لقذائف صاروخية سودانية الصنع عيار ١٠٧ ملم. ووفقا للعلامات على أحد الصناديق، فقد أنتجت القذائف الصاروخية في ٢٠١١ في المشغل ١١٥ (أنظر الصورة ١٢٥). ويؤكد لون الصندوق أن هيئة التصنيع الحربي تبدو أنها تحولت من اللون أخضر الغابات إلى الرمادي في ٢٠١١.[٦٥]

قدمت هيئة التصنيع الحربي قذيفة صاروخية عيار ١٠٧ ملم في مؤتمر آيدكس للعام ٢٠١٣ في أبو ظبي. وعلى الرغم من أن لون القذيفة الصاروخية لا يشبه القذائف الأخرى التي وثقها مشروع المسح، إلا أن العلامات متوافقة. ويبدو أن القذيفة الصاروخية المعروضة قد أنتجت في ٢٠١٢ في المشغل ١١٥ (أنظر الصورتين ١٢٦ و١٢٧)، وهو ما يتفق مع تلك التي تم توثيقها في الميدان.

في أبريل/نيسان ٢٠١٣، عبرت حركة/جيش تحرير جنوب السودان من السودان إلى جنوب السودان وفي حوزتها ما يزيد على ١٠٠ عربة، كان الكثير منها مزودا بالأسلحة. منها، أربع كانت مزودة براجمات صواريخ باثنتي عشرة ماسورة عيار ١٠٧ ملم. وتبدو الراجمات مطابقة لتلك المعروضة على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي والراجمة التي تمت مشاهدتها في مقديشو. وكما هي الحال في الصومال، لم تكشف العلامات (L22-031) أي شيء حول منشئها (أنظر الصورتين ١٢٨ و١٢٩). ولم يتم العثور على قذائف صاروخية منتجة في السودان عيار ١٠٧ ملم في حوزة قوات حركة/جيش تحرير جنوب السودان. وفي وقت لاحق، في يوليو/تموز ٢٠١٣، تمت مشاهدة قاذفات مطابقة في حوزة ميليشيا أولوني في أعالي النيل.

التعبئة والتغليف في السودان

غالبا ما تكون الذخائر صينية الصنع التي يتم العثور عليها في السودان وجنوب السودان موضوعة في عبواتها الأصلية المعدة للتصدير، ولكن في بعض الحالات شوهدت وقد تمت إعادة تعبئتها وتغليفها في عبوات سودانية. وعادة ما تكون الصناديق ذات تركيب بدائي، ويتم تجميعها باستخدام خشب غير مكتمل الصنع وغير مطلي يتم تجميعه باستخدام المسامير. وليس ثمة علامات على الصناديق فيما عدا ملصوقة ورقية مطبوعة باللونين الأبيض والأسود ويتم لصقها على الخشب. وعادة ما تحتوي اللاصقات على المعلومات التالية: ١) رقم الإرسالية؛ و٢) كمية الذخائر وعيارها؛ و٣) أبعاد الصندوق؛ و٤) تاريخ (التعبئة والتغليف على الأرجح). وفي داخل الصناديق توضع الخراطيش في أكياس سوداء من البولي إيثيلين. وقد وثق مشروع المسح ذخائر منتجة في الصين عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، و٧,٦٢ × ٥٤آر ملم ، و١٢,٧ × ١٠٨ ملم بعبوات سودانية.

قبل تأسيس مكتب الرصد لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، وثق فريق خبراء الأمم المتحدة حول السودان ذخائر صينية في صناديق، غير أنه لم يحدد الصناديق على أنها سودانية.

ويشير تقرير الخبراء للعام ٢٠٠٩ إلى حالة تم فيها وضع ذخائر صينية من المصنع رقم ٤١ عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم منتجة في ٢٠٠٧ في صندوق سوداني يحتوي على ملصوقة تحتوي على تاريخ تعبئة وتغليف في ٢٠٠٨؛ وقد شكل نقل تلك الذخائر انتهاكا لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على دارفور (UNSC, 2009, p. 37). وفي ٢٠١١، وثق الفريق بقايا صندوق مشابه يحتوي على ملصوقة بالعام ٢٠١٠ وذخائر صينية الصنع من المصنع ٤١ عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم تم إنتاجها في ٢٠١٠ (Gramizzi, Lewis, and Tubiana, 2012).

في أبريل/نيسان ٢٠١١، تعرف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على ذخائر صينية الصنع من المصنع ٩٤٥ عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم منتجة في ٢٠٠٩ إلى جانب ذخائر غير موسومة يشتبه بأنها سودانية الصنع ذات العيار نفسه في صندوق سوداني، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليه من قوات جورج أتور. وكانت القذائف موضوعة في أكياس بولي إيثيلين سوداء، غير أن الصندوق كان يحتوي على ملصوقة مضللة تحتوي على معلومات عن ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، وتاريخ تعبئة وتغليف في ٢٠١٠ (أنظر الصورتين ١٣٠ و١٣١).

في مايو/أيار ٢٠١٢ في جنوب كردفان، وثق المحققون عدة صناديق سودانية تحتوي على ذخائر صينية الصنع من المصنع ٤١ عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم تم إنتاجها في ٢٠١٠، كانت مشابهة للقذائف التي تمت مشاهدتها في دارفور. وكشفت ملصوقة على أحد الصناديق أن الذخائر أعيدت تعبئتها وتغليفها في ٢٠١١ (أنظر الصورة ١٣٢.). وفي جميع الحالات، كانت الصناديق تحتوي على أكياس سوداء من البولي إيثيلين، كل منها يحتوي على خمس قذائف عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم. ووفقا للوحة الإعلان عن ذخائر هيئة التصنيع الحربي عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم في مؤتمر آيدكس، تتكون العبوة من "خمسة خراطيش معبأة في أكياس بلاستيكية مفرغة من الهواء".[٦٦] وقد تعرف الباحثون في مشروع المسح على صناديق سودانية إضافية تحتوي على ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم في جنوب كردفان، غير أنه لم يكن بالإمكان تفحص محتوياتها. وتمت تعبئة تلك الذخائر في ٢٠١١ و٢٠١٢ (أنظر الصورتين ١٣٣ و١٣٤). كما تمت مشاهدة

الصورتان ١٣٠ و١٣١: صندوق ذخائر (يسار) وملصوقة التعبئة والتغليف الخاصة به (يمين). استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على الصندوق من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع لأتور في مارس/آذار ٢٠١١ في جونقلي. أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

عدة قذائف عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم كانت تحمل رموز المصنع ٤١ ومصنع في ٢٠١٠ في ثكنة تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في الخطوط الأمامية في النيل الأزرق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. وعلى الرغم من أنه تم وصفها للمحققين في مشروع المسح على أنها جزء من مخازن الحركة الخاصة، إلا أن تلك الذخائر كانت معبأة في أكياس سوداء مصنوعة من البولي إيثيلين ومخزنة في صناديق من الصفيح مطابقة لتلك التي تمت مشاهدتها في السابق في دارفور وجنوب كردفان؛ إذ تمت إعادة تعبئتها وتغليفها في صناديق سودانية في العام ٢٠١٠ (أنظر الصورتين ١٣٥ و١٣٦).

وتلقى مشروع المسح أيضا وثائق بشأن ذخائر من المصنعين الصينيين ١١ و٤١ عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم في عبوات سودانية في مخازن المتمردين في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية[٦٧] (Anders, 2014) ومن غير الواضح ما هي سلسلة الحيازة لتلك الذخائر من السودان إلى المستلم النهائي.

على الرغم من أن مشروع المسح لم يلاحظ ذخائر تحمل وسم الصناعة السودانية في عبوات سودانية في السودان أو جنوب السودان، إلا أن الباحثين قد وثقوها في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. فعلى سبيل المثال، شوهدت عشرات الآلاف من الذخائر سودانية الصنع عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم المنتجة بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١١ في عبوات سودانية في ساحل العاج في ٢٠١٢ (Anders، ٢٠١٤؛ أنظر الصور ١٣٧ و١٣٨ و١٣٩)؛ وشوهدت

الصورة ١٣٢: يحمل صندوق الذخائر السوداني ملصوقة تعريفية مؤرخة في العام ٢٠١١ ويحتوي على خراطيش صينية عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية بين ٣٠ يونيو/حزيران و١ يوليو/تموز في الحمراء، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

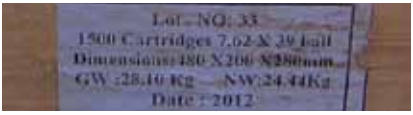

الصورتان ١٣٣ و١٣٤: يحتوي هذين الصندوقين السودانيين على ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم تمت تعبئتها وتغليفها في ٢٠١١ و ٢٠١٢. استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على الصندوقين من القوات المسلحة السودانية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ في جنوب كردفان. © ألان بوزويل

الصورتان ١٣٥ و١٣٦: ذخائر صينية الصنع عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم في كيس أسود مصنوع من البولي إيثيلين (أعلى) ومعبأة في صناديق (أسفل) في النيل الأزرق، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الآلاف من الطلقات عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم المؤرخة في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في مخازن متمردي ام ٢٣ في جمهورية الكونغو الديمقراطية.[٦٨] وفي بعض الحالات، وجد الباحثون أن العبوات السودانية قد تحتوي على عيار وحيد، ولكن بأختام مختلفة. فعلى سبيل المثال، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، وثق مشروع المسح نوعين مختلفين من الذخائر سودانية الصنع عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (بأختام ٢-٣٩-٠٩ و٣-٣٩-٠٩) موضوعة في عبوات سودانية مؤرخة في ٢٠٠٩ في حوزة أحد تجار الأسلحة في مقديشو (أنظر الصورة ١٤٠).

الصور ١٣٧ و١٣٨ و١٣٩: عبوات سودانية لذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، ساحل العاج، ٢٠١٢. © هولغر آندرز/عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج

الصورة ١٤٠: صندوق سوداني يحتوي على ذخائر سودانية الصنع عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم تم توثيقها في حوزة أحد تجار الأسلحة في مقديشو، الصومال، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣. © حقوق النشر: مصدر سري

المصادر الإقليمية: إثيوبيا وكينيا وأوغندا

ظلت الدول المجاورة للسودان وجنوب السودان منذ حقبة مضت مصادراً لأسلحة الجهات الفاعلة غيرالحكومية. ونظرا للحدود الطويلة التي يسهل اختراقها المحيطة بالبلدين، فإن الاتجار بالأسلحة يتم بيسر وعلى نحو منتظم من معظم، إن لم يكن جميع، الدول التسعة المتاخمة للسودان وجنوب السودان. وفي بعض الحالات، يقوم التجار المحليون بالاتجار بالأسلحة على نطاق صغير مخصص للأسواق المدنية. وغالبا ما يشمل هذا النوع أسلحة الجيل الأقدم التي ظلت متداولة في المنطقة لعقود ، ولذا يصعب تتبعها.

بالمقابل، قامت الدول المجاورة بتوريد كميات كبيرة من الأسلحة كنتيجة لمصالحها السياسية والعقائدية. فعلى سبيل المثال، وثقت تقارير متنوعة الدعم العسكري الليبي والتشادي

لمتمردي دارفور في معارضتهم للخرطوم.[٦٩] وبالمثل، فإن إثيوبيا وكينيا وأوغندا خدموا كموردين وكذلك كنقاط لإعادة شحن الأسلحة والذخائر إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل استقلال السودان (Small Arms Survey, 2012b, p. 2). وعندما انشقت فرقتا الجيش الشعبي لتحرير السودان التاسعة والعاشرة عن جسم الجيش الشعبي لتحرير السودان الأكبر لتقاتل ضد القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، أخذتا معها كميات مهمة من الأسلحة، لكن من المحتمل أن الدعم من جنوب السودان استمر لبضعة أشهر عقب إنطلاق الصراع. يعرض القسم الحالي الأسلحة التي تم توثيقها في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال والتي كانت من قبل تحت سيطرة الحكومات المجاورة.

لا يعني وجود تلك الأسلحة أنها نقلت عمدا إلى السودان (أو جنوب السودان) أو أنها تعكس الدعم العسكري الراهن لأي من الأطراف المتحاربة في الدولتين. وفي وقت كتابة السطور الحالية، لم يكن بوسع مشروع مسح الأسلحة الصغيرة تحديد سلسلة الحيازة لتلك المواد المختارة، ولا تحديد الطرق التي نقلت عبرها إلى مخازن القوات المسلحة السودانية و/أو الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال.

بندقية هجومية جي ٣ اي ٣ (أنظر الصورتين ١٤١ و١٤٢)، يقال إنه تم الاستيلاء عليها من مخازن القوات المسلحة السودانية في هيبان، في جنوب كردفان، في يونيو/حزيران ٢٠١١. وتشير العلامات على السلاح إلى أن البندقية صنعت في المملكة المتحدة من قبل إنفيلد. وتشير المعلومات التي تم جمعها إلى أن السلاح كان ضمن شحنة من البنادق المنقولة إلى القوات المسلحة الكينية في نهاية سبعينيات القرن المنصرم.

أثناء الزيارة الميدانية نفسها إلى جنوب كردفان، شاهد الباحثون في مشروع المسح عدة قذائف هاون بلغارية الصنع عيار ٨٢ ملم (أنظر الصورة ١٤٣)، يقال إنه تم الاستيلاء عليها من مستودع تابع للقوات المسلحة السودانية في هيبان في يونيو/حزيران ٢٠١١. ووفقا لمعلومات تم تقديمها من جانب الحكومة البلغارية، تم تصنيع القذائف في ١٩٩٩ وتصديرها أثناء

الصورتان ١٤١ و١٤٢: بندقية جي ٣ اي ٣ (أعلى) وعلاماتها (أسفل). يقال إن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولت على البندقية من القوات المسلحة السودانية في يونيو/حزيران ٢٠١١ في هيبان، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

السنة نفسها بموجب رخصة تصدير صادرة حسب الأصول إلى وزارة الدفاع الوطني الإثيوبية.[٧٠]

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وثق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة صناديق تحتوي على عتاد غير محدد في أحد مخازن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق. وتحمل الصناديق إشارات إلى وزارة الدفاع الأوغندية باعتبارها المرسل إليه (أنظر الصورة ١٤٤).[٧١] ويقال إن تلك الصناديق نقلت إلى المخزن حيث تمت مشاهدتها بعد فرار الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من الكرمك في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١. وخلال الشهر نفسه، لاحظ الباحثون في مشروع المسح صناديق

الصورة ١٤٣: قذائف هاون بلغارية الصنع عيار ٨٢ ملم استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال من القوات المسلحة السودانية في أغسطس/آب ٢٠١١ في الإحيمر، جنوب كردفان. مايو/أيار ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورة ١٤٥: صناديق لذخائر بلغارية عيار ٢٣ ملم في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في جنوب كردفان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © ألان بوزويل

الصورة ١٤٤: صناديق تحتوي محتويات غير محددة تحمل علامات تشير إلى وزارة الدفاع الأوغندية بصفتها المرسل إليها. كانت الصناديق في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق. ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورة ١٤٦: ملصوقة شحن على صندوق ذخائر عيار ٢٣ ملم في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في جنوب كردفان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © ألان بوزويل

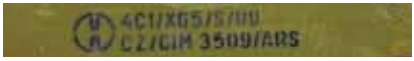

الصورة ١٤٧: رمز تعبئة وتغليف للأمم المتحدة على صندوق ذخائر عيار ٢٣ ملم في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في جنوب كردفان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © ألان بوزويل

ذخائر بلغارية الصنع عيار ٢٣ × ١٥٢بي ملم في جنوب كردفان في حيازة وحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في دالدوكو (أنظر الصورة ١٤٥).

تشير اللاصقات على الصناديق إلى أنها شحنت من جانب شركة آرسنال التعاونية التي تتخذ من كازانلاك مقرا لها إلى وزارة الدفاع الأوغندية (أنظر الصرة ١٤٦). ووفقا للموقع الإلكتروني لشركة آرسنال، فإن الشركة تبيع عدة أصناف من قذائف عيار ٢٣ × ١٥٠بي ملم المتوافقة مع المدفع ZU-23-2 وZU-23-4. كما يشير الموقع الإلكتروني إلى أن تلك القذائف تشحن في صناديق يحتوي كل منها على ٨٤ قطعة بوزن إجمالي قدره ٥٥ كجم، وهو مطابق لعلامات الوزن على الصناديق. وتكشف الحالة النظيفة للاصقات أن الصناديق تم توريدها على الأرجح قبل فترة ليست بالطويلة منذ توثيقها. وعلى الرغم من أن تاريخ الذخائر يعود إلى ١٩٩٨، إلا أن رمز تعبئة الأمم المتحدة على الصندوق (أنظر الصورة ١٤٧) يشير إلى أن الصندوق تم صنعه في ٢٠٠٩ ("٠٩") في مصنع شركة آرسنال ('ARS')، مما يوحي بأن الذخائر تم توريدها إلى أوغندا بعد ٢٠٠٩.

ليس من الممكن من خلال علامات الصندوق وحدها تحديد كيف أصبحت الذخائر في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، ولا متى. وبالنظر إلى العلاقات الإقليمية المعقدة والتحولات الأخيرة التي تؤثر على المنطقة، يمكن أخذ اثنين من التصورات في الاعتبار:

أ. يمكن أن تكون أوغندا قد قامت بتوريد الأسلحة مباشرة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، غالبا عبر الأراضي السودانية الجنوبية. فلن يتنافى ذلك الأسلوب مع السياسة الخارجية لأوغندا تجاه السودان وجنوب السودان. فأوغندا تستضيف قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بصورة منتظمة. وبين الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني والرئيس السوداني عمر البشير عداء متبادل منذ أمد بعيد. ولأن أوغندا أكدت لبلغاريا تسلمها الذخائر في ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٠، كما هو مبين أدناه، فيجب أن تكون إعادة النقل قد حدثت ما بين ذلك التاريخ والتاريخ الذي تم توثيقها فيه (ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢).

ب. قد تكون أوغندا قامت بتوريد الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان، الذي قد يكون قام بتسليمها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بمحض إرادته. وبما أنه يبدو أن الصناديق قد صنعت في ٢٠٠٩، فيمكن أن يكون ذلك النقل قد حدث إما قبل إعلان استقلال جنوب السودان في يوليو/تموز ٢٠١١ أو بعده. وإذا قامت أوغندا بتوريد الأسلحة إلى جنوب السودان قبل الاستقلال، ربما كانت الذخائر جزءا من ترسانة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بينما كانت ما تزال تنتمي إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (قبل أن تصبح جماعة متمردة)، قبل

نشوب الأعمال العدائية في جنوب كردفان في يونيو/حزيران ٢٠١١.[٧٢] ونظرا إلى مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان المحدودة أثناء الفترة الانتقالية، وحاجة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال الماسة للذخائر المضادة للطائرات في وجه الأفضلية الجوية التكتيكية للحكومة السودانية، فمن المشكوك فيه أن تكون حيازات الذخائر المضادة للطائرات التي تخص الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في منتصف العام ٢٠١١ كافية لتدوم لفترة الثمانية عشر شهرا من الحرب التي أعقبت ذلك التاريخ. وفي حال كانت أوغندا قد زودت الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان بالذخائر بعد الاستقلال ومن ثم قام جنوب السودان بتسليمها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال، فإن جنوب السودان يكون قد فعل ذلك في انتهاك للضمانات العلنية المتكررة والشديدة للرئيس سلفا كير بأن جنوب السودان قد قطع كل الصلات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال بعد يونيو ٢٠١١.[٧٣]

في رد لوزارة الاقتصاد والطاقة والسياحة البلغارية على رسالة تم إرسالها إلى جمهورية بلغاريا، تصرح الوزارة:

> في العام ٢٠٠٩، أصدرت اللجنة الوزارية للرقابة على الصادرات والحد من انتشار [أسلحة الدمار الشامل] رخصة تصدير لذخائر مضادة للطائرات عيار ٢٣ ملم. الحاوية الظاهرة في الصور تم التعرف عليها بإعتبارها جزء من تلك الإرسالية. وللحصول على رخصة التصدير، قدم مقدم الطلب النسخة الأصلية من شهادة المستخدم النهائي، صادرة عن وزارة الدفاع الأوغندية، وهي ما أكدت أن المواد لن يعاد تصديرها دون إذن من السلطات البلغارية المختصة. وقد تم إجراء مشاورات مع الدول الشركاء قبل إصدار رخصة التصدير. وفي الثاني والعشرين من يناير / كانون الثاني ٢٠١٠ تم تصدير المواد إلى [وزارة دفاع] أوغندا بموجب رخصة التصدير. وتم تأكيد تلك الحقيقة بوساطة شهادة تحقق من التسليم صادرة عن المستخدم النهائي وتم تقديمها إلينا في الرابع والعشرين من مارس / آذار ٢٠١٠.[٧٤]

على الرغم من تعاون بلغاريا إزاء تلك المسألة، والتأكيد بأن الذخائر سلمت إلى أوغندا في مارس/ آذار ٢٠١٠، إلا أنه من المستحيل التحديد بدقة كيف ومتى استحوذت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على الذخائر.

الذخائر غير الموسومة

في حين أن القسم الأعظم من الذخائر تحمل علامات تقدم بعض المعلومات حول منشئها، إلا أن أبحاث مشروع مسح الأسلحة الصغيرة قد كشفت عدة أمثلة عن الذخائر التي لا تحمل علامات، وذلك يعني أنه لا وجود لمعلومات مختومة على قاعدة الخرطوش حيث يظهر ختم الذخيرة في الحالات العادية. وليس واضحا على الفور ما إذا كانت الشركات المصنعة تنتج ذخائر غير موسومة لإخفاء منشئها بصورة متعمدة أو لانعدام الرقابة أو الاهتمام. وفي أي حال، يجعل انعدام المعلومات الناجم عن ذلك رصد الأسلحة أكثر صعوبة. وعلى الرغم من أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة والخبراء المرتبطين به لم يكن باستطاعتهم تحديد منشأ عدة أصناف من الذخائر غير الموسومة، إلا أن المعلومات المدرجة على قسائم التعبئة والتغليف التي تمت مشاهدتها في مقديشو تشير إلى إثيوبيا بصفتها أحد المنتجين.

ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم

وثق مشروع المسح عينات مشابهة من ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم في السودان وجنوب السودان. وتشمل الخصائص المشتركة ظرفا نحاسيا ومانعا للتسرب باللون الأحمر في إطار فتيلة التفجير يبدوان كليهما أنهما من المصنع نفسه. وللذخائر رصاصة ذات مؤخرة مسطحة بدلا من الرصاصة ذات المؤخرة المستدقة وهي مصنوعة من نحاس فتيل بيردان.[٧٥] ويتم وضع عشرين خرطوشة في عبوة كرتونية بيضاء تحمل علامات بالحبر الأزرق الأرجواني. وتم العثور على علب خارجية مشابهة – صناديق خضراء داكنة – في السودان وجنوب السودان كليهما.[٧٦] ويبدو أن العبوات الخارجية والداخلية التي تم العثور عليها مطابقة لتلك المستخدمة للذخائر غير الموسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم التي وثقها مشروع المسح في الصومال في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ (أنظر الصورتين ١٤٨ و١٤٩)؛ وقد أظهرت العبوات الأخيرة قسائم تعبئة وتغليف من شركة هوميشو الهندسية لصناعة الذخائر (HAEI) في إثيوبيا

الصورتان ١٤٨ و١٤٩: عبوات خارجية (أعلى) وداخلية (أسفل) لذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر تمت مشاهدتها في مقديشو، الصومال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.
© حقوق النشر: مصدر سري

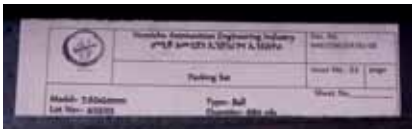

الصورة ١٥٠: قسيمة تعبئة وتغليف تشير إلى صناعة إثيوبية على ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم تمت مشاهدتها في مقديشو، الصومال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.
© حقوق النشر: مصدر سري

(أنظر الصورة ١٥٠).[٧٧] وبحلول مطلع العام ٢٠١٤، كان الموقع الإلكتروني لشركة هوميشو يدرج السودان وجنوب السودان من بين عملائها الأجانب (HAEl, n.d.). ونظرا لتلك الأسباب، يبدو أنه من المحتمل أن تكون شركة هوميشو صنعت ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم تم توثيقها في السودان وجنوب السودان.

في البداية وثق مشروع المسح حوالي١٠٠ طلقة من تلك الذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم في أبريل/نيسان ٢٠١١ في مخبأ للأسلحة كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة أتور في جونقلي في جنوب السودان (أنظر الصورة ١٥١). وبعد سنة، وفي جنوب كردفان، قام الباحثون في مشروع المسح بتسجيل ١،٣٠٠ طلقة مشابهة في عبواتها الأصلية، مؤرخة في ٢٠٠٣، في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، التي زعمت أنها استولت على الذخائر من القوات المسلحة السودانية (أنظر الصورتين ١٥٢ و١٥٣). وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، لاحظ مشروع المسح ١،٣٠٠ طلقة من الذخائر نفسها في عبوات مطابقة مؤرخة في ٢٠٠٣؛ وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قام بتحصيلها من فصيل الحركة/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان تحت قيادة أتور في جونقلي (أنظر الصور ١٥٤ و١٥٥ و١٥٦). وبعد شهرين، شوهدت الذخيرة نفسها، رغم أنها كانت سائبة، في النيل الأزرق، في السودان، من جديد في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال؛ ومثل رفاقهم في جنوب كردفان، ادعى الجنود أنهم قاموا بالاستيلاء على الذخائر من

الصورة ١٥١: ذخائر غير موسومة بظروف نحاسية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التابع أتور في مارس/آذار ٢٠١١. © جونا ليف

الصورة ١٥٢، ١٥٣: قسيمة تعبئة وتغليف تشير إلى صناعة إثيوبية على ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم تمت مشاهدتها في مقديشو، الصومال، في يناير/كانون الثاني ٢٠١٤.
© حقوق النشر: مصدر سري

القوات المسلحة السودانية (أنظر الصورة ١٥٧). كما كان لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق عدة صناديق مطابقة لتلك التي تم توثيقها في جنوب كردفان وجونقلي، غير أن الممثلين زعموا أنها كانت جزءا من مخازن الذخائر الخاصة بهم، وليس عتادا تم الاستيلاء عليه من القوات المسلحة السودانية. وفي يوليو/تموز ٢٠١٣، وثق مشروع المسح المئات من الطلقات بين أسلحة كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة ياو ياو في جونقلي، في جنوب السودان.

الصور ١٥٤ و١٥٥ و١٥٦: ذخائر غير موسومة بظروف نحاسية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (أعلى) وعبواتها الداخلية (وسط) والخارجية (أسفل). سلم فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة أتور تلك الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في فبراير/شباط ٢٠١٢ في جونقلي. سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. © جونا ليف

ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم

وثق مشروع المسح ذخائر غير موسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم. يتكون أحد الأنواع من ظرف فولاذي مطلي بالنحاس يحتوي على مانع تسرب لونه أحمر حول الفتيل موضوع بصورة غير متساوية ومانع تسرب لون أصفر حول الرقبة.[٧٨] وقد رأى الباحثون في مشروع المسح حوالي ٢٠٠ طلقة من تلك الذخائر غير الموسومة (أنظر الصورة ١٥٨) في أكياس سوداء من البولي إيثيلين موضوعة في صندوق سوداني الصنع، إلى جانب الأسلحة التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من فصيل الحركة / الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة أتور في جونقلي في مارس/آذار ٢٠١١. وبين يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ وسبتمبر/أيلول ٢٠١٣، وثق خبراء الأمم المتحدة المئات من الخراطيش غير الموسومة المشابهة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم في ساحل العاج إلى جانب ذخائر سودانية، وبعضها

الصورة ١٥٧: ذخائر غير موسومة ذات ظروف نحاسية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم شوهدت في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميتزي

الصورة ١٥٨: ذخائر غير موسومة بظروف فولاذية مطلية بالنحاس عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم آر استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان تحت إمرة آتور في مارس/آذار ٢٠١١ في جونقلي. أبريل/نيسان ٢٠١١. © جونا ليف

الصورة ١٥٩: ذخائر غير موسومة بظروف نحاسية عيار ٧,٦٢ × ٥٤آر ملم استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة ياو ياو في جونقلي. يوليو/تموز ٢٠١٣. © جيمس بيفان

داخل عبوات سودانية (UNSC, 2013c, pp. 9–10). وبالنظر إلى الظروف التي ظهرت أثناءها تلك الذخائر في كل من ساحل العاج وجنوب السودان، وكذلك الاعتبارات الفنية بما فيها عبواتها السودانية ومانعات التسرب المميزة حول الفتيل والرقبة ، يبدو من المعقول تماما أن يكون ذلك النوع من الذخائر غير الموسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤آرملم مصنوعا في السودان.

في يوليو/تموز ٢٠١٣، وثق مشروع المسح نوعا مختلفا من الذخائر غير الموسومة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم لها ظروف نحاسية ومانعات تسرب باللون الأحمر حول الفتيل. وشاهدها الباحثون مع ذخائر كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد استولى عليها من قوات فصيل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة ياو ياو في جونقلي، في جنوب السودان (أنظر الصورة ١٥٩).

الإطار ٣ التعاون والمساعدة الفنية

ثمة القليل من المعلومات المتاحة فيما يتعلق بإشتراك جهات من الخارج في تطوير هيئة التصنيع الحربي. ورغم أن التفاصيل لم يتم الإعلان عنها، إلا أن السودان يحافظ على اتفاقيات ذات قيمة عالية مع الصين وإيران، وهما البلدان التي يقال أنهما قدما تدريب وأرسلا فنيين لدعم قطاع تصنيع الأسلحة السوداني.[٧٩] والفنيون الذين يعملون في هيئة التصنيع الحربي هم في غالب الأمر من خريجي أكاديمية كرري للتقانة، وهي جامعة في ضواحي الخرطوم، بينما يتم إرسال البعض إلى شيراز في إيران للتدريب. ويحصلون على حوالي ٥٠،٠٠٠ يورو (٧٠،٠٠٠ دولار أميركي تقريبا) شهريا مباشرة من القنصلية السودانية (Small Arms Survey, 2013c). ووفقا لأحد الفنيين في هيئة التصنيع الحربي، يوظف أحد مجمعات الشركة ٣٢ فنيا إيرانيا و٣٧ فنيا سودانيا يقومون بتشغيل الآلات التي تم توفيرها من الصين رغم أن الإشراف عليها يتم من جانب الإيرانيين (Small Arms Survey, 2013c).

تستخدم هيئة التصنيع الحربي الخبرة الفنية من كل من الصين وإيران في إنتاج مختلف الأسلحة والذخائر وتصنيعها وأيضا في صيانة الطائرات والمركبات الأرضية التي يستخدمها الجيش السوداني (Siri, 2013; Ashour, 2013). ويكشف استعراض فني للأسلحة المصنعة سودانيا أنها تتبع التصاميم الصينية والإيرانية والسوفيتية.

تنتج هيئة التصنيع الحربي بندقية هجومية وسلاحين رشاشين عبارة عن نسخ مباشرة من بندقية CQ الصينية ورشاشات تايب ٨٠ وتايب ٨٥، على التوالي.[٨٠] وتبدو الدبابة القتالية الرئيسة "البشير" كنسخة أو تحديث للدبابة الصينية تايب ٨٥. وكما هو موضح أعلاه، يحمل القاذف السوداني "سنّار أر بي جي ٧ كوماندوز" شبها بالقواذف الإيرانية ذات العيار نفسه (MIC, n.d.e; n.d.f)؛ وراجمة الصواريخ السودانية ذات الاثنتي عشرة ماسورة عيار ١٠٧ ملم "تاكا" تشبه النسخة الإيرانية.[٨١] وتبدو الطلقات السودانية صغيرة العيار، على وجه الخصوص ١٢,٧ × ١٠٨ ملم الظاهرة على الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي والمعروضة في مؤتمر آيدكس (أنظر الصورة ١٦٠)، مطابقة للخراطيش المصنعة من جانب الصين (MIC, 2013; n.d.a).[٨٢] وعلاوة على ذلك، وثق مشروع المسح ذخائر ١٢,٧ × ١٠٨ ملم من المصنع ٤١ في الأكياس السوداء المصنوعة من البولي إيثيلين، وهي نفسها التي يستخدمها السودان لتعبئة ذخائره وتغليفها.

الصورة ١٦٠: ذخائر متنوعة سودانية الصنع في مؤتمر آيدكس، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير/شباط ٢٠١٣.
© حقوق النشر: مصدر سري

ليس من الواضح ما إذا كان السودان يقوم بمجرد إعادة التعبئة والتغليف للذخائر الصينية، أو تجميع الخراطيش التي سبق وأن تم وسمها من جانب الصينيين. ونظرا للعلاقات العسكرية الوثيقة مع الصين وإيران، فإنه من المحتمل أن تكون التقانة اللازمة لتصنيع تلك الأسلحة قد تم توريدها من البلدين، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان هناك وجود لاتفاقيات ترخيص رسمية.

على مدى العقدين الماضيين، اتخذت بلغاريا خطوات مهمة لتعزيز شفافيتها وعنايتها الواجبة فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، وذلك تماشيا مع

كل من معايير الاتحاد الأوربي والمعايير الدولية. ففي التسعينيات من القرن المنصرم، وقبل أن تصبح بلغاريا عضوا في الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، قامت بتزويد السودان بالدعم الفني أثناء المراحل المبكرة من برنامج تصنيع الأسلحة التقليدية في السودان. وانضمت بلغاريا إلى حظر الاتحاد الأوربي على السودان في ٢٠٠١ ولكن الصادرات المرخصة للأسلحة والتقانة إلى السودان حدثت خلال تسعينيات القرن الماضي.[٨٣] وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بالمشاركة البلغارية في المشاريع العسكرية السودانية في التصريحات الحكومية الرسمية وكذلك عبر وسائل الإعلام الرئيسة والاجتماعية.[٨٤]

كان المقاول العام لأحد المشاريع العسكرية في اليرموك هو اتحاد شركات بلغارية- كانت وقتذاك شركات دفاع مملوكة للدولة- يعرف باسم كاي اي اس "KAS" للشراكة العامة أو اتحاد كاي اي اس للشركات الهندسية. وتشمل الشركات الأعضاء في كاي اي اس التي ربما شاركت في مشروع اليرموك: آركوس "Arkus" وآرسنال "Arsenal" وبيتا "Beta" ودوناريت "Dunarit" وميتالهيم القابضة "Met-alhim Holding" وبيما "Pima" وتريما "Trema" ومصانع فازوف لبناء الآلات "Vazov Machine Building Plants" وشركة خاصة تسمى هوبانو "Hubano". وكان اتحاد كاي اي اس المقاول العام "للمشروع الهندسي" في اليرموك، استنادا إلى "معلومات أولية" تم الاستشهاد بها في بيان صحفي في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ من قبل وزارة الاقتصاد البلغارية آنذاك (Republic of Bulgar-ia, 2004). ووفقا لصحيفة أعمال بلغارية، تم تأسيس كاي اي اس من أجل بناء منشآت عسكرية في السودان (Aleksandrova, 1996; Ilieva, 1997).

في رسالة مؤرخة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، تشير وزارة الاقتصاد والطاقة البلغارية إلى أنها، في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، أصدرت ١٧ تصريح تصدير إلى السودان إشتملت على:
عتادا ووثائق لإنتاج الذخائر التقليدية (عيار ٨٢ ملم وقذائف هاون عيار ١٢٠ ملم وقذائف لمدافع الهاوتزر عيار ١٢٢ ملم، وقذائف عيار ٤٠ ملم للقواذف المضادة للدروع)، بما في ذلك المكونات والمواد وآلات صنع المواد المعدنية والوثائق الفنية واختبار العينات.[٨٥]

تذهب الرسالة إلى القول بأن اتحاد كاي اي اس الهندسي كان بمثابة "الممثل المفوض للشركات البلغارية المرخصة التي قدمت خدمات تصدير للسودان". وقد انتهت رخصة كاي اي اس لتصدير الأسلحة واستيرادها في ٢٠٠٠ لأسباب غير معروفة. وبما أن بلغاريا لا تحتفظ بالسجلات التي تعود إلى ما قبل العام ١٩٩٦، فإنه من الصعوبة بمكان التأكد من ماهية المساعدة، إن وجدت، التي قدمتها إلى السودان من قبل.[٨٦] غير أن الأدلة توحي بأن تلك المساعدة ربما بدأت قبل ذلك الوقت (Barzashka, 2013).

قامت بيتا، هي إحدى الشركات المنتجة للأسلحة وعضو في اتحاد كاي اي اس، بتزويد السودان بصورة غير قانونية بمدافع هاوتزر "فوزديكا" ٢ اس ١ "2s1 Gvozdika howitzer" ذاتية الدفع عيار ١٢٢ ملم في الفترة بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢.[٨٧] وعلاوة على ذلك، تزعم تقارير صحفية بلغارية أنه في ١٩٩٧، عندما كانت الصادرات إلى السودان قانونية، وقعت بيتا ملحقا لعقد قائم مع وزارة الدفاع السودانية بهدف "توريد وتركيب معدات غير قياسية وأدوات ومنشآت ووثائق فنية لإنتاج" مدافع هاوتزر فوزديكا كي يتم تجميعها في أحد المصانع العسكرية في السودان (Raikov, 2004)، وعلى الأرجح في اليرموك.[٨٨] وقبل الانفجار في اليرموك في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢، الذي ساد إفتراض بأنه قصف تم تنفيذه من قبل إسرائيل لمنع وصول الأسلحة إلى غزة، كانت هيئة التصنيع الحربي في السودان قد أعلنت عن تصدير مدفع هاوتزر ذاتي الدفع عيار ١٢٢ ملم يسمى أبو فاطمة. ويبدو أن مدفع الهاوتزر يمتلك ذات الخصائص الفنية لمدفع فوزديكا ٢ اس ١ البلغاري الذي تنتجه شركة بيتا.[٨٩] وليس من الواضح لماذا تم وقف الإعلان عن مدفع أبو فاطمة وما إذا كان ثمة علاقة بتفجير العام ٢٠١٢. ولا تزال هيئة التصنيع الحربي تعرض خليفة [٩٠] – وهو مدفع هاوتزر دي ٣٠ مقطور عيار ١٢٢ ملم يستخدم الذخائر نفسها التي يستخدمها أبو فاطمة.

منذ نهاية الحرب الأهلية في السودان، ما تزال كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتدفق إلى السودان، بما في ذلك من الصين وإيران. وعلى الرغم من أن عمليات النقل المرخصة تلك لا تنتهك تدابير الحظر أو الاتفاقيات القائمة المفروضة على السودان، إلا أن التحقيقات من جانب مشروع المسح وآخرين تشير إلى أن بعض الأسلحة الأكثر حداثة قد وصلت إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية على كلا الطرفين للحدود بين السودان وجنوب السودان منذ نهاية الحرب الأهلية.

ونظرا لأن الجماعات المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان عموما لا تحصل على أسلحتها مباشرة من المصادر الأجنبية،[٩١] تعد مسألة النقل من حكومة إلى جماعة غير حكومية مسألة جوهرية. لقد كانت بعض حالات التسليح متعمدة، كما في حالة تسليح الخرطوم لقادة التمرد الجنوبيين – الذين قاموا لاحقا بتقديم الأسلحة إلى ميليشيات القبائل – بينما كانت بعض الحالات تتم من خلال الغنيمة في المعارك والتسريب على نطاق ضيق. كما كانت الجماعات المسلحة غير الحكومية بمثابة الموردين للمدنيين، لاسيما في جنوب السودان.

يتناول القسم الحالي الأنواع الثلاثة الرئيسة الأكثر شيوعا للتوريد غير القانوني للجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في السودان وجنوب السودان، ألا وهي: ١) التوريد المباشر من الدول إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية؛ و٢) غنيمة العتاد الحربي في ساحات المعارك؛ و٣) التوريد من الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى المدنيين.

إمدادات الدول إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية

من أجل أن تخدم حكومة السودان الأهداف السياسية والعقائدية وللقيام بعمليات مكافحة التمرد في مناطقها الهامشية، قامت الحكومة بتنفيذ عمليات تسليح قوات وكيلة. وتتبع الحالات الأكثر توثيقا من تسليح الميليشيات القبلية والجماعات المسلحة أثناء حربها الأهلية مع الجنوب وتأسيس الميليشيات الموالية للحكومة، التي تتكون في معظمها من العرب، والتي أسندت إليها مهمة قمع انتفاضة في دارفور.[٩٢] وفي الآونة الأخيرة، حددت أعمال الرصد لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة بصورة متكررة حالات من الدعم السوداني إلى الجماعات المتمردة الجنوبية الرئيسة التي يتمثل هدفها المعلن في إسقاط حكومة جوبا. فقد قام السودان بتوريد كميات كبيرة من العتاد الحربي إلى تلك الجماعات عن طريق البر والجو، ويقال تم ذلك من خلال جهاز الأمن والمخابرات الوطني.[٩٣]

قدم متمردون جنوبيون سابقون معلومات تفصيلية حول حمولات شاحنات من الأسلحة القادمة من الخرطوم إلى قواعدهم الخلفية في جنوب كردفان والنيل الأزرق.[٩٤] وخلال المقابلات التي أجريت في فبراير/شباط ٢٠١٣، زعم رجال ميليشيات سابقون كانوا تحت إمرة ديفيد ياو ياو في جونقلي، بمن فيهم قادة رفيعو المستوى، أن عمليات الإنزال الجوي المدبرة من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني كانت المصدر الرئيس لأسلحة الجماعة وذخائرها. وقدموا روايات عن عمليات الإنزال التي حدثت بين أغسطس/آب ٢٠١٢ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وأشاروا إلى أن إنزالا إضافيا حدث بعد انشقاق الجماعة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. كما أكدوا أن طائرة كانت تطير من الخرطوم مباشرة في كل ليلة إنزال. ووفقا للقادة، كانت جماعات الميليشيات على الأرض في اتصال مباشر مع الطائرات عبر هاتف يعمل بالأقمار الصناعية وكانت تقوم بتمييز كل منطقة إنزال بخط من النار قبل الإنزال مباشرة.

ووصف رجال الميليشيات السابقون المواد التي يتم إنزالها على أنها معبأة في صناديق خشبية مصفحة موحدة الحجم والشكل. ويقال إنه كان لكل صندوق أبعاد مماثلة تقريبا لأبعاد حاويات الشحن المتوافقة مع الأيزو (بطول ١,٥ مترا وعرض حوالي ٢,٤ مترا). ويقال إن الصناديق كانت مطلية إما باللون الأخضر (وتحتوي على الأسلحة) أو الأصفر (وتحتوي على الذخائر). وقال رجال الميليشيات السابقون إن جميع الصناديق كانت تسلم بوساطة المظلات، التي كانت تهبط في خط يبلغ طوله طول منطقة الإنزال تقريبا. غير أن الباحثين في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لم يشاهدوا تلك الصناديق ولم يكن بوسعهم تأكيد ادعاءات الإنزال بصورة مستقلة (Small Arms Survey, 2013a, p. 4). ووفقا لأعضاء سابقين في ميليشيا ياو ياو، تضمن العتاد الذي تم تسليمه رشاشات دوشكا ام (المحدثة) "DShKM" الثقيلة وقاذفات صاروخية آر بي جي ٧ ورشاشات تايب ٨٠ متعددة الأغراض وبنادق CQ الهجومية وذخائرها. وقد قام الإنزال الجوي الأول بتسليم ١،٣٠٠ من الأسلحة؛ والثاني ٢،٥٠٠ سلاحا. ومن غير الواضح كم كان عدد الأسلحة التي تم توريدها في عمليات الإنزال اللاحقة.[٩٥]

قام جهاز الأمن والمخابرات الوطني بتوريد أسلحة إلى عدد من جماعات ميليشيات التمرد الجنوبية في بلدة بوط، في النيل الأزرق، في السودان، حيث كانت تتمركز قوات دفاع جنوب السودان وفصائل الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان في أعالي النيل. ووفقا لقادة الجماعات، قام جهاز الأمن والمخابرات الوطني بتوريد الأسلحة والشاحنات في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. وتسلمت قوات اللواء جونسون أولوني من الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان حوالي ٣٠ مركبة ومجموعة متنوعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة المحمولة على المركبات، بما في ذلك مدافع ZU-23-2 الثنائية عيار ٢٣ × ١٥٠ بي ملم، وراجمات صواريخ ذات اثنتي عشرة ماسورة عيار ١٠٧ ملم، ومدافع هاون عيار ٨٢ ملم ومدافع SPG-9 و B-10 عديمة الارتداد.[٩٦]

يقال إن الصين التي تشكل النسبة الأكبر من واردات السودان المبلغ عنها من الأسلحة مدركة لمشلكة إعادة النقل في سياق حظر الأمم المتحدة على دارفور. وفي العام ٢٠١١، قدمت الحكومة الصينية للمحققين نموذج شهادة المستخدم النهائي التي طلب من خلالها من المتلقين "ضمان أننا، من دون الموافقة الخطية للسلطة المختصة في الحكومة الصينية، لن نقوم بنقل المواد المذكورة أعلاه إلى أي طرف ثالث" (Gramizzi, Lewis, and Tubiana, 2012, p. 22, annexe XVIII). غير أن الصين رفضت تقديم شهادات حقيقية موقعة للمحققين، وقد تم توثيق ذخائر من المصنع الصيني رقم ٤١ تم تصنيعها في وقت متأخر من ٢٠١٠ في دارفور في منتصف العام ٢٠١١، بعد سبع سنوات من فرض حظر الأمم المتحدة (p. 15). ويفيد اتصال مع المسؤولين في الصين في أغسطس ٢٠١٣، تم إبلاغ مشروع المسح به، أن الحكومة على علم بمشكلة إعادة النقل غير المصرح به إلى متمردي دارفور وجنوب السودان وهي تشعر بالإحباط بصورة متزايدة من قيام الخرطوم بالتوريد غير المصرح به إلى تلك الجماعات.[٩٧] ولكن، اعتبارا من مطلع ٢٠١٤، لم تكن ثمة مؤشرات تدل على أي تغير في الممارسات التصديرية للصين فيما يتعلق بالسودان.

ولدى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان تاريخ من تسليح الشباب القبليين لمواجهة حركات التمرد في ولاية جونقلي. وفي ٢٠١٠ و٢٠١١، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان – تحت قيادة حاكم جونقلي السابق، كول مانيانغ – بتوريد الأسلحة والذخائر إلى الشباب في جميع أنحاء الولاية لقتال ميليشيا جورج أتور. وأثناء التمرد الأول لياو ياو في ٢٠١١، شكلت حكومة جونقلي قوة شبه عسكرية تدعى: "شباب الجيش الشعبي لتحرير السودان"، تضم في معظمها شباب المورلي، لمواجهة قوات ياو ياو. وبالمثل، وأثناء النزاع بين القبائل في جونقلي، قدم جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الأسلحة والذخائر لأبناء قبائلهم بهدف استكمال قوتهم النارية (Small Arms Survey, 2012b, p. 4). وفي محاولة لوقف التمرد الثاني لياو ياو، يقال إن الجيش الشعبي لتحرير السودان قام بإمداد شباب لوا نوير بالأسلحة قبل هجومهم على مقاطعة بيبور في يوليو/تموز ٢٠١٣.[٩٨] وفيما عدا المساعدة الأولية في المراحل الأولى من الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، لم يوثق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعما عسكريا من الجنوب للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في تينك الولايتين، على الرغم من أن حكومة السودان وعدة مصادر دبلوماسية غربية تتهم جنوب السودان بتقديم مثل ذلك الدعم.[٩٩]

على الرغم من أن معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) قد استحدثت معايير دولية جديدة لصادرات الأسلحة، إلا أن الأمر بصورة عامة لا يزال يعود للدول المصدرة للحكم على ما إذا كانت معايير اتفاقية تجارة الأسلحة، مثل تلك المتعلقة بالتحويل، تتقدم على العوامل الاقتصادية أو العقائدية أو غيرها من العوامل، وذلك حين يتعلق الأمر بالموافقة على عمليات النقل (UNGA, 2013). وكما ذكر أعلاه، كانت وجهات نظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي فيما يتعلق بجنوب السودان متباينة حتى الوقت الراهن؛

ففي أعقاب انفصال جنوب السودان، قرر الاتحاد الأوربي المحافظة على حظره المفروض على كامل المنطقة التي تشمل السودان وجنوب السودان، بينما رفعت الولايات المتحدة حظرا عن الصادرات الدفاعية إلى جوبا. ومن السابق لأوانه القول ما إذا كانت اتفاقية تجارة الأسلحة سوف تؤدي إلى مزيد من التقارب إزاء الممارسات التصديرية فيما يتصل بالمنطقة. وفي أي حال، فإن الغالبية العظمى من الأسلحة في البلدين هي في أيدي الجهات الفاعلة غير الحكومية سواء من خلال التزويد المتعمد أو التحويل العرضي. إن الأسلحة التي تقع خارج سيطرة الدول وغير المنظمة تماما هي التي تلهب حركات التمرد والعنف الطائفي في السودان وجنوب السودان.

الغنيمة من ساحات المعارك

وتقوم الجماعات المسلحة غير الحكومية كذلك بالإستحواز على الأسلحة من القوات الحكومية من خلال الغنيمة من ساحات المعارك ، غير أن بعضها أكثر نجاحا الآخرين. ومع تناقص الدعم من الأطراف الخارجية، حافظت الجبهة الثورية السودانية على ترسانة ضخمة من خلال انتصاراتها العسكرية على القوات المسلحة السودانية. وفي جنوب كردفان، غنمت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال مئات الآلاف من طلقات الذخائر ذات الأعيرة الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن بضع عشرات من المركبات والدبابات من القوات المسلحة السودانية في ٢٠١٢. [١٠١] وفي حين أن الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في النيل الأزرق كانت أقل نجاحا في الاستيلاء على العتاد الحربي من نظرائها في جنوب كردفان، إلا أنها أيضا استولت على كميات كبيرة من أسلحة القوات المسلحة السودانية أثناء المعارك (Gramizzi, 2013). وفي معظم الحالات، لا تتطابق تلك الأسلحة مع العتاد الذي استولت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في جنوب كردفان فحسب، وإنما أيضا تتطابق مع العتاد الذي تمت غنيمته من القوات المسلحة السودانية في دارفور ومع الذي عثر عليه في أيدي الميليشيات الجنوبية في جنوب السودان.

بعبارات عامة، أثبتت مخازن الحكومة السودانية أنها المصدر الرئيس للعتاد العسكري لجماعات التمرد وبديلا جوهريا للإمدادات من المصادر الخارجية. ولقد أسهم كل من التقارب بين تشاد والسودان في ٢٠١٠ وتغيير النظام في ليبيا في ٢٠١١ وحاجة جنوب السودان إلى تطبيع علاقاته الثنائية مع السودان في الحد من إمدادات السلاح إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية في دارفور على وجه التحديد.

وعلى المدى البعيد، قد يؤدي عجز حكومة الخرطوم عن تأمين السيطرة على مخازنها الخاصة إلى الإضرار بعلاقاتها مع بعض الموردين الدوليين، يبدو أن بعضهم قلق حيال كونهم يعملون كمصدرا غير مباشر للأسلحة للجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، وأحيانا في انتهاك لعقوبات الأمم المتحدة.

وبالمثل، استولت جماعات التمرد الجنوبية على الأسلحة والذخائر من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، تمكنت ميليشيات ياو ياو من الإستحواز على كميات ضخمة من الأسلحة وذخائرها كنتيجة للانتصارات الميدانية على الجيش الشعبي لتحرير السودان في جونقلي. وشملت تلك الأسلحة رشاشات ثقيلة ومدافع هاون وعدة مركبات.[١٠١]

الإمداد من الجماعات المسلحة غير الحكومية إلى المدنيين

تمثل الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تمارس نشاطاتها في جانبي الحدود بين السودان وجنوب السودان مصدرا مستمرا للأسلحة والذخائر بالنسبة للمدنيين. ففي السودان على سبيل المثال، ظلت الميليشيات القبلية– مثل تلك المكونة من جماعات المسيرية التي تحصل على الأسلحة من القوات المسلحة السودانية والقوات التابعة لها – من وقت لآخر تقوم بإمداد المجتمعات الرعوية المحلية، وذلك من أجل تعزيز سعيها خلف الأرض والموارد الذي يأتي في سياق تنافس مع جيرانهم (Craze, 2013).

في جنوب السودان، استخدمت جماعات التمرد التي تحصل على إمدادات منتظمة من الخرطوم أسلحتها بمثابة أدوت للتجنيد في شن هجمات على منشآت الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأثناء تمرد ياو ياو الثاني، نجح ياو في اجتذاب الآلاف من شباب المورلي إلى صفوفه من خلال تزويدهم بالأسلحة، وذلك بعد أن كان برنامج الجيش الشعبي لتحرير السودان لنزع السلاح في ٢٠١٢ قد أدى إلى مظالم واسعة النطاق في أوساط تلك المجتمعات. غير أن تلك الممارسة لها تداعيات غير مقصودة. فعندما قام أتور بتسليح شباب من النوير في جونقلي لمهاجمة الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايو/أيار، على سبيل المثال، رفض النوير إطاعة أوامر أتور، وبدلا من ذلك، استخدموا أسلحتهم التي حصلوا عليها حديثا لمهاجمة خصومهم المورلي (Small Arms Survey, 2012b, p. 9).

الخاتمة

يمثل انتشار الأسلحة في أوساط الأطراف الفاعلة غير الحكومية وجها واحدا فقط من أوجه الصراع في السودان وجنوب السودان وبينهما. غير أن الإمداد المتواصل بالأسلحة والذخائر إلى الثوار والمتمردين والجماعات القبلية والمدنيين قد أثر بصورة واضحة على مستويات العنف، سواء المنظم أو الفردي، وذلك في فترة اتفاق السلام الشامل وما بعدها. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، فإن أنماط عمليات نقل الأسلحة إلى السودان وجنوب السودان، وإعادة نقلها ضمن البلدين وبينهما، قد أثرت على كل من القتال المحلي والديناميات السياسية على المستوى القومي والولائي. ويمثل فهم أنواع الأسلحة والذخائر الجديدة المتدفقة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، فضلا عن منشئها والجهات التي تقوم بتوريدها، أمرا أساسيا للحصول على صورة أكثر اكتمالا للعنف المسلح في البلدين. وتزيد أهمية الأمر لأن تجارة الأسلحة داخل السودان وجنوب السودان ظلت عرضة لتعتيم متعمد.

بالنسبة لمجتمع حفظ السلام، والحكومات المانحة والدول المهتمة بانتشار الأسلحة غير المشروعة والتحويل، يقدم العمل التعقبي لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بعض العبر. فقد تغلب، إلى حد ما، على الفجوة المعرفية فيما يتعلق بإمدادات الأسلحة إلى السودان وجنوب السودان وداخلهما. وأسس آلية رصد واقعية من شأنها أن ترصد بسرعة الوصول الجديد للأسلحة الخطيرة جدا، في الوقت الذي يقدم فيه آراء للحكومات والدول المصدرة حول المقصد النهائي للأسلحة والذخائر المصدرة. كما أنه استحدث فرصا ملموسة للتعاون الدولي في الجهود الرامية إلى توضيح تحويل الأسلحة إلى جهات غير شرعية.

وقدم العمل الميداني للمشروع أيضا أدلة دامغة عن التسليح المستمر للمتمردين الجنوبيين من جانب حكومة السودان، فضلا عن الانتشار المجزأ الناجم عن الغنيمة من ساحات المعارك والتسريب من القوات الحكومية – المتعمد منه وغير متعمد. وقام أيضا بتوثيق التغير في مقدار تأثير الدول الموردة والتي ينتهي المطاف بأسلحتها في أيدي المتمردين والثوار. ووجدت الأسلحة والذخائر المنتجة في الصين وإيران والسودان طريقها بصورة متزايدة إلى المستخدمين غير الحكوميين في مختلف ساحات الصراع في السودان وجنوب السودان.

ولكن على الرغم من أن الكثير قد تم تعلمه، لا يزال الكثير غير معروف. ولا يمكن فهم التفاصيل الدقيقة عن كيفية تحويل وجهة الأسلحة – الجهات الفاعلة المتورطة في سلسلة التوريد ودوافعها والمكافآت المحتملة – بصورة أفضل إلا من خلال مزيد من العمل الميداني. ولا يقتصر الأمر على الاتجار غير المشروع واسع النطاق في الأسلحة والذخائر والذي قد يحدث عن طريق الإنزال الجوي ، وإنما أيضا أبعاد التحويل على نطاق أصغر من المخازن الحكومية و"تجارة النمل" عبر الحدود. وكان التعاون من جانب الحكومات المصدرة والشركات المصنعة وشركات الشحن في الإستجابة لطلبات التعقب جيدا، لكن ثمة مجال للتحسين. وتعد هذه المساعدة أمرا حيويا لتوضيح سلسلة الحيازة.

الأدوات والأساليب المستخدمة من قبل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري قد تم إستحداثها بواسطة فرق الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات الحظر وعمليات النقل غير المشروعة. كما تظهر "خصخصة" رصد الأسلحة والذخائر مؤخرا، التي يقوم بها الخبراء وتدعمها الجهات المانحة، إمكانات قوية في ذلك المجال. وفي دعم مثل ذلك العمل، ينبغي على الجهات المانحة أن تنظر بدقة إلى "الصلاحية" – أي ليس استقلالية الباحثين وموثوقيتهم فحسب، وإنما أيضا العلاقات التي يمكن أن تبنى مع القوات الرسمية، والسياق السياسي الذي يجرى العمل ضمنه. واستنساخ هذا العمل في مناطق نزاع أخرى وما بعد النزاع يعتمد على هذه العوامل.

ثمة حاجة للتوسع في العمل التعقبي المستقل، لأسباب ليس أقلها – كما أكد عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري والآخرين بصورة مستمرة – أن انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة لا يعرف الحدود الوطنية ولا يمكن التحقيق في الدول بمعزل عن جيرانها في المنطقة. وبالفعل، فالذخائر السودانية تنتشر في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء، من الصومال وحتى ساحل العاج، وتنتقل الأسلحة عبر الحدود إلى الدول التي يؤدي فيها الصراع إلى تفاقم الطلب. وتشير تلك الديناميات إلى الحاجة إلى مبادرة أكبر من شأنها تحديد التدفقات إلى كامل المنطقة وضمنها.

في الوقت الراهن، يواجه تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان تحديات جديدة. إذ أصبحت نتائج الأبحاث مقروءة ومنشورة على نطاق واسع لدرجة أن موردي الأسلحة غير الشرعيين يشعرون الآن بأنهم مضطرون لأن يسعوا لتعتيم مسارهم عبر إزالة الأرقام التسلسلية وغيرها من علامات التعريف. وفي حين أن ذلك يمثل سيفا ذو حدين لموردي الأسلحة – إذ لا يمكن تتبع الأسلحة بصورة قاطعة غير أنه يتم التعرف بجلاء بأنها محولة الوجهة – إلا أنه يرفع سقف التحديات أمام الباحثين والمتعاونين.

في ظل الصراعات الدائرة في جبهات عديدة في السودان وجنوب السودان، سيتواصل تحويل وجهة الأسلحة والذخائر لتحافظ على إستمرار تلك المعارك. وفي حين أن تعقب الأسلحة لا يعدو كونه شكل واحد من الأبحاث التي تمكن صناع السياسات ومقدمي الخدمات الأمنية من الحصول على فهم أفضل لبواعث الصراع وأدواته، إلا أنه يعتبر جوهريا بالنسبة لبلدان مثل السودان وجنوب السودان، حيث غالبا ما تكون الأسلحة خارج سيطرة الدولة.

١. أنظر على سبيل المثال (UN (2013b; 2013c.
٢. أنظر على سبيل المثال (Chivers and Schmitt (2013 حول عمليات النقل المزعومة لصواريخ أرض-جو من السودان إلى تركيا وإلى المتمردين السوريين. يستند التحقيق إلى معرفة قوية بأساليب تحديد الأسلحة وتعقبها.
٣. كان المشروع يعرف في البداية باسم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، ولكن تم تغيير اسم المشروع رسميا إلى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان في ٢٠١٢.
٤. مجالات التركيز الأساسية الخمسة في مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري هي: التحقيق في عمليات نقل الأسلحة الدولية والإقليمية والمحلية، وتقييم مخازن الأسلحة الصغيرة المحلية وموجوداتها، وتحديد أماكن المنشأ والدوافع وتوزيع الجماعات المسلحة وتقييمها، وقياس معدل الوفيات وانتشار الأمراض والاضطهاد، وبحث الترتيبات الأمنية والطلب على الأسلحة. أنظر ملخص المشروع في (HSBA n.d.a).
٥. على الرغم من استمرار حدوث الاستثناءات، إلا أنه ليس هناك في الوقت الراهن سوى القليل من الجماعات غير الحكومية داخل السودان وجنوب السودان تستقبل بشكل مباشر شحن من الأسلحة والذخائر من خارج البلدين. وعلى النقيض من ذلك، فإن إثيوبيا قد ساعدت المتمردين أثناء الحرب الأهلية وفي المراحل المبكرة من الصراع في دارفور وساعدت تشاد بعض جماعات التمرد في دارفور. أنظر Tubiana (2008) حول علاقة تشاد مع متمردي دارفور.
٦. طلب منحة من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.
٧. تقارير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري للرصد متوفرة في HSBA (n.d.b).
٨. لدى بعض المختبرات الجنائية القدرة على استعادة العلامات التي لا ترى بالعين المجردة، غير أن عددا قليلا نسبيا من تلك المختبرات موجود في أفريقيا.
٩. السودان ليس طرفا في بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية الملزم الذي يتطلب علامات الاستيراد ((UNGA, 2001, art. 8(1)(b)). غير أن الصك الدولي للتعقب الملزم سياسيا يذكر جميع الدول بأهمية استخدام علامات الاستيراد ((UNGA, 2005, annexe para. 8(b))، فضلا عن غيره من الإجراءات التي من شأنها تحسين فرص التعقب.
١٠. يستند القسم الحالي إلى Florquin and Leff (2014, p. 186, Box 6.1).
١١. تم تعديل تلك الرسالة وحجب بعض المعلومات منها.
١٢. في حين قد يتم بيع تلك المركبات كسلعا مدنية، إلا أنه من الممكن تحويلها لاحقا إلى مركبات عسكرية. وليس من الواضح دوما أين يقع ذلك النوع من التحويل في سلسلة الحيازة.
١٣. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
١٤. يستند القسم الحالي إلى Small Arms Survey (2012a, p. 2).
١٥. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد ممثلي وزارة الدفاع الأميركية في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
١٦. "الأسلحة التقليدية" هي فئة من فئات قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وتضم المدفعية وقاذفات الصواريخ وقواذف القنابل، من بين أنظمة الأسلحة الأخرى، فضلا عن قذائف تلك الأسلحة. وللحصول على قائمة من فئات قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التي تم تحليلها في القسم الحالي أنظر Small Arms Survey (2009, p. 10, n. 18).
١٧. تردد أن جميع عمليات النقل المزعومة من سانت فنسنت وجزر غرينادين – وهو بلد لا ينتج أية أسلحة أو ذخائر – قد وقعت في ٢٠٠٩ وصنفت على أنها "قطع غيار وملحقات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" (رمز قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية ٩٣٠٥٩٩). وليس معروفا ما إذا حدثت عمليات النقل أو أنها تشكل خطأ في الترميز.

١٨. في بعض الحالات، حصل الباحثون في مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على وثائق قابلة للتحقق من جانب خبراء وصحفيين مستقلين يعملون في السودان وجنوب السودان.
١٩. قدمت أطراف أخرى بعض الأدلة المصورة إلى الباحثين في مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري؛ وتلك الوثائق غير واردة في القائمة الحالية لبعثات التعقب.
٢٠. كان الجزء الرئيس من قوات الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان متمركزا في كودوك، وهي على بعد حوالي ١٥ كلم من لول.
٢١. تمت كتابة هذا التقرير والانتهاء من القسم الأكبر منه قبل اندلاع الصراع في الجنوب بين الحكومة وأنصار نائب الرئيس السابق ريك مشار.
٢٢. للحصول على تفاصيل لتطور أزمة أبيي، أنظر Craze (2011; 2013, pp. 72–102). ولم يتم التطرق هنا إلى المواجهة بين حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان حول أبيي لأن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لم يجري تعقبا للأسلحة والذخائر هناك.
٢٣. يستند القسم الحالي إلى Gramizzi and Tubiana (2013, pp. 24–32).
٢٤. يستند القسم الحالي إلى Gramizzi (2013).
٢٥. تشمل منطقة أعالي النيل الكبرى في جنوب السودان ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل.
٢٦. تعتمد توصيفات الميليشيات في القسم الحالي على Small Arms Survey (2013d).
٢٧. تشير تجارة النمل إلى تهريب ثابت للأسلحة على نطاق صغير جدا على طول الطرق البرية.
٢٨. رسالة من جمهورية بلغاريا إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
٢٩. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد الباحثين المختصين بالأسلحة في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
٣٠. أشار الخبراء، رغم أنهم لم يؤكدوا رسميا، إلى أن الاختصار "XSD" في رقم العقد يمكن أن يشير إلى شركة شينشداي. أنظر Bevan (2012, p. 13)؛ و UNSC (2013c, p. 48).
٣١. يحمل رقم العقد على الصندوق تاريخ ٢٠١٠، وهي السنة التي تم توقيع العقد فيها، وليس بالضرورة السنة التي تم فيها تسليم المواد.
٣٢. وفقا لمقاتلي حركة العدل والمساواة ، يقال إن حركة العدل والمساواة استولت على تلك الذخائر من القوات المسلحة السودانية أثناء المعارك في جاو في فبراير/شباط ٢٠١٢.
٣٣. هذه خراطيش مستعملة يقال إن القوات المسلحة السودانية أطلقتها أثناء المعارك مع الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال.
٣٤. أنظر Small Arms Survey (2012a).
٣٥. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع أفراد من النوير والمورلي، وكذلك مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS) في يوليو/تموز ٢٠١٣.
٣٦. الاختصار "HEAT" يشير إلى "شديدة الانفجار ومضادة للدروع" .
٣٧. كانت هيومن رايتس ووتش من بين المراقبين الأوائل الذين قدموا تفاصيل عن الأسلحة الإيرانية في السودان وتوثيق الأسلحة الإيرانية في مخازن الأسلحة التابعة للقوات المسلحة السودانية التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية (HRW, 1998). وأشارت تواريخ الصنع للكثير من الأسلحة إلى أنها أنتجت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.
٣٨. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد خبراء الأسلحة السابقين في الأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
٣٩. أنظر CyberYana (n.d.).
٤٠. أخبر بيتر قديت منظمة "كريسشان آيد" أنه تسلم من مصانع في الخرطوم أسلحة غير موسومة كان يجري تجميعها بإشراف صيني. أنظر Christian Aid (2001, p. 13).
٤١. لم تسمح قوات أولوني لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة بتصوير أسلحتها، غير أن القواذف شوهدت بالعين.
٤٢. لم تسمح الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال للمفتشين بتصوير الألغام الأرضية لأنهم اعتبروها مخازن للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال.

٤٣. لم يبلغ السودان عن أية صادرات إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، ولم تبلغ أية دولة قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية عن واردات من السودان. غير أن هيئة التصنيع الحربي في السودان صرحت علنا أنها باعت أسلحة إلى إثيوبيا وموزمبيق (Binnie, 2013; Alkhaleej, 2013). كما قام السودان بتوريد الأسلحة بالخفاء إلى ساحل العاج والصومال (UNSC, 2013a; 2013b; 2013c).

٤٤. أنظر MIC (n.d.a).

٤٥. يبرز الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي ذخائر عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (ماظ "MAZ") و٧,٦٢ × ٥٤ آر ملم (مختار)، ولكن ليس ٧,٦٢ × ٥١ ملم.

٤٦. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد الباحثين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

٤٧. ذخائر قام بتوثيقها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب ٢٠١٣.

٤٨. أنظر Small Arms Survey (2011a).

٤٩. من الممكن أن تكون ذخائر سودانية الصنع نقلت مباشرة من السودان إلى الحكومة العاجية السابقة في إطار اتفاقية تعاون وقعتها الحكومتان في ٢٠١٠ (UNSC, 2013a). وفي وقت لاحق تم تحويل كميات كبيرة إلى المتمردين وفي نهاية المطاف إلى المدنيين في مطلع العام ٢٠١١ (Anders, 2014).

٥٠. يستند الرشاش تايب ٨٠ إلى الرشاش الروسي بي كاي ام، والرشاش تايب ٨٥ إلى الرشاش الروسي دوشكا ام (المحدث).

٥١. أنظر Arsenal JSCo. (n.d.a; n.d.b).

٥٢. على الرغم من أن بلغاريا أكدت تقديم مساعدات فنية إلى السودان من أجل إنتاج ذخائر هاون عيار ٨٢ ملم و١٢٠ ملم في الفترة بين ١٩٩٦–١٩٩٨، إلا أنها لم تذكر المساعدة بشأن القذائف عيار ٦٠ ملم. رسالة من جمهورية بلغاريا إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.

٥٣. الاختصار "HE" يشير إلى "شديدة الانفجار".

٥٤. عادة ما يتم تصنيع قذائف الهاون على مراحل. وعادة ما يتم إنتاج أغلفة القنابل أولا ومن ثم يتم نقش تاريخ التصنيع عليها. وفي وقت لاحق يتم حشو القنابل بالمتفجرات وتعطى رقم الدفعة، الذي يتم طلاؤه على المنتج النهائي، إلى جانب السنة ورمز المشغل.

٥٥. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد الباحثين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

٥٦. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد الباحثين في جمهورية أفريقيا الوسطى في فبراير/شباط ٢٠١٤.

٥٧. غالبا ما تفتقر مدافع الهاون إلى العلامات. وعادة ما يتم لصق لوحات العلامات على المنصب ذي الثلاث قوائم والصفائح القاعدية التي تقوم بتثبيتها. وليس من الضروري أن تعكس سنة الصنع على المنصب ثلاثي القوائم والصفيحة القاعدية تاريخ إنتاج مدفع الهاون نفسه.

٥٨. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجراها الكاتب مع أحد خبراء الأسلحة المستقلين في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.

٥٩. آر بي جي ٧ هو التسمية السوفيتية الأصلية لذلك النوع من الأسلحة المضادة للدروع. وقد أنتجت عدة دول نسخا منه منذ أن تم إنتاجه في ١٩٦٢ (Jane's, 2002, pp. 434–36).

٦٠. أنظر Arsenal JSCo. (n.d.c).

٦١. في ذلك الوقت كانت غالبية الأسلحة في ترسانة جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد في أسلحة أستولت عليها الجماعة من القوات المسلحة السودانية أثناء المعارك.

٦٢. يدل الحرف "V" على أنها قذيفة كاملة، خلافا للرأس الحربي بي جي ٧. وتكتب ذخائر بي جي ٧ في على النحو التالي "Sinar"، بينما القاذف يكتب على النحو "Sinar" (MIC, n.d.a).

٦٣. رسالة من جمهورية بلغاريا إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.

٦٤. ليس من غير المألوف أن يتم تصنيع غلاف قذائف المدفعية في أحد المشاغل أو المصانع ويتم حشوه في وقت لاحق في مشغل أو مصنع آخر.

٦٥. جميع الصناديق التي تحتوي على قذائف هاون مصنعة في ٢٠١٠ أو قبل ذلك مطلية باللون أخضر الغابات. أما جميع القذائف المصنعة في ٢٠١١ فما بعد فهي مطلية باللون الرمادي.

٦٦. الصورة في حوزة الكاتبين.
٦٧. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد الباحثين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.
٦٨. مراسلة أجراها الكاتب مع أحد الباحثين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.
٦٩. أنظر على سبيل المثال UNSC (2006).
٧٠. رسالة من الحكومة البلغارية إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢.
٧١. العنوان الموسوم على الصندوق العنوان الرسمي مطابق لمقر وزارة الدفاع الأوغندية.
٧٢. بالنظر إلى حقيقة أن اتفاق السلام الشامل فرض قيودا على واردات أسلحة جنوب السودان، يمكن أن تكون أوغندا قد اشترت الذخائر بالنيابة عن جنوب السودان. وفي هذا السيناريو فإن أوغندا قد كانت مجرد مرسل إليه من الناحية التقنية لذخائر متجهة في نهاية المطاف إلى ترسانة جنوب السودان.
٧٣. السيناريو الثالث لكنه بعيد جداً هو أن أوغندا وردت الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان وإستولت القوات المسلحة السودانية على الصناديق أثناء العمليات القتالية على الحدود (مثل معركة أبريل/نيسان ٢٠١٢ حول بلدة هجليج النفطية). ومن الناحية النظرية، يمكن أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال قد استولت على تلك الذخائر من الحكومة السودانية فيما بعد. ذلك السيناريو مستبعد الحدوث، ليس فقط بسبب التسلسل غير المحتمل للأحداث ذات الصلة، وإنما أيضا لأن الحكومة السودانية ليس لديها حاجة حقيقية للاحتفاظ بذخائر مضادة للطائرات على الخطوط الأمامية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، التي ليس لديها طائرات.
٧٤. رسالة من البعثة البلغارية الدائمة في جنيف إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
٧٥. لاحظ أن رؤوس الخراطيش النحاسية مصنوعة إما بفتيل بيردان أو فتائل من نوع بوكسر.
٧٦. على الرغم من أن لون العلامات كان مختلفا – أصفر على الصناديق في السودان، وأبيض في جنوب السودان – إلا أن الخبراء يعتقدون أنها تأتي من المصنع نفسه. وبالنظر إلى التكوين ولون الصناديق المتشابهين، ومحتوياتها، وطبيعة المعلومات التي توفرها العلامات، يبدو من المعقول أن الصناديق التي تحتوي على علامات بيضاء كانت عبارة عن نسخ سابقة من تلك التي تحمل علامات صفراء.
٧٧. كما هو مبين على الموقع الإلكتروني لشركة هوميشو الهندسية لصناعة الذخائر: "تهدف الشركة التي تأسست في ١٩٨٧ تحت مسمى المشروع ١٣٠ إلى بناء قدرة تصنيعية محلية لمنتجات الذخائر. وفي ٢٠١٠، تمت إعادة هيكلة الشركة تحت اسم "شركة المعادن والهندسة (HAEI, n.d.) "(METEC).
٧٨. يستخدم مانع التسرب لإلصاق رقبة الخرطوشة على قاعدة الرصاصة.
٧٩. أنظر Africa Confidential (2012)؛ و Conflict Armament Research (2012b, p. 26)؛ و Small Arms Survey (2007, pp. 4–6)؛ و Sudan Tribune (2007a; 2007b).
٨٠. يصف الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي بندقية "تيراب"، وهي النسخة السودانية من البندقية الصينية CQ؛ أنظر MIC (n.d.b; n.d.d).
٨١. أنظر MIC (n.d.g).
٨٢. الذخائر صينية الصنع عيار ١٢,٧ × ١٠٨ ملم تعتبر مختلفة من حيث تركيبتها ولونها ولا يشبهان الذخائر من نفس العيار التي تنتجها البلدان الأخرى.
٨٣. رسالة من جمهورية بلغاريا إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
84. Vesti (٢٠١٣)؛ و Banker (٢٠٠٥)؛ و Kamenarski (٢٠٠١)؛ و Engineering Review (2007)؛ و 3F122 (2006).
٨٥. رسالة من جمهورية بلغاريا إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
٨٦. رسالة من جمهورية بلغاريا إلى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
٨٧. انضمت بلغاريا بصورة طوعية إلى حظر الاتحاد الأوربي المفروض على السودان في ٢٠٠١ (Barzashka, 2013).
٨٨. أدانت محكمة مقاطعة بليفين البلغارية الرئيس التنفيذي السابق لشركة بيتا بسبب (١) اختلاس قطع تجميعية ومكونات من الشركة التي كان يديرها في الفترة الواقعة بين ٢٣ و٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ و(٢) نقل حوالي

٥١٠،١٣٠ دولار أميركي قيمة قطع تجميعية ومكونات لمدافع هاوتزر "فوزديكا" ٢ اس ١ ذاتية الدفع في ٧١ حالة خلال الفترة الواقعة بين ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني و٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ من دون علم وإذن من خفر الحدود. غير أن القرار أبطل وما تزال القضية مستمرة حتى كتابة السطور الحالية (Veliko Turnovo Appeals Court, 2008).

٨٩. تصف نسخة مؤرشفة من الموقع الإلكتروني لهيئة التصنيع الحربي أبو فاطمة بأنه مدفع هاوتزر عيار ١٢٢ ملم ذاتي الدفع وطاقمه مؤلف من أربعة أفراد ووزن الجاهزية القتالية ١٥,٤ طن ونطاق سير وتشغيل يبلغ ٥٠٠ كلم (Internet Archive, n.d). وتطابق تلك المواصفات بالضبط مواصفات مدفع هاوتزر البلغاري ذاتي الدفع عيار ١٢٢ ملم على الموقع الإلكتروني لشركة بيتا في ٢٠٠١ (Beta Industry Corporation, 2001). أما النسخة السوفيتية للمدفع ٢ اس ١ فهي أثقل بصورة طفيفة إذ تبلغ ١٥,٧ طنا، وذلك وفقا لتوصيف فني في العام ١٩٨٠ من جانب وزارة الدفاع الروسية، وذلك نقلا عن نسخة اللغة الروسية من موسوعة ويكيبيديا. أنظر USSR MoD (١٩٨٠)، نقلا عن Wikipedia (٢٠١٤).

٩٠. أنظر MIC (n.d.c).

٩١. ما يزال هذا الأمر صائباً حتى الآن فقد أصبح السودان من الناحية التقنية "مصدرا أجنبيا" بالنسبة لجماعات جنوب السودان.

٩٢. أنظر، على سبيل المثال، de Waal and Flint (2005).

٩٣. مقابلات أجراها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع العشرات من المتمردين الجنوبيين السابقين في جنوب السودان، بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

٩٤. مقابلات أجراها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع العشرات من المتمردين الجنوبيين السابقين في جنوب السودان، بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

٩٥. مقابلات أجراها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع عدة منشقين عن ياو ياو في جونقلي في فبراير/شباط ٢٠١٣.

٩٦. مقابلات أجراها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع منشقين عن الحركة /الجيش الديمقراطي لجنوب السودان في أعالي النيل وجُب في يوليو/تموز ٢٠١٣.

٩٧. مراسلة أجراها الكاتب مع محققي أسلحة في أغسطس/آب ٢٠١٣.

٩٨. مقابلة هاتفية أجراها الكاتب مع أفراد من مجتمعي النوير والمورلي وأعضاء في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في يوليو/تموز ٢٠١٣.

٩٩. مقابلات أجراها الكاتب مع دبلوماسيين غربيين في جوبا في جنوب السودان، بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

١٠٠. العمل الميداني لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري المنجز خلال العام ٢٠١٢.

١٠١. مراسلة أجراها الكاتب مع مسؤول في الأمم المتحدة ذو صلة وثيقة بالصراع في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

ثبت المصادر

3F122. 2006. 'Military Industry in Bulgaria [in Bulgarian].' *Battle Glory Forà. 5* February. <http://forum.boinaslava.net/archive/index.php/t-7918.html?s=e4c948d20d3a472052302efd651cca48>

Africa Confidential. 2012. 'Target Khartoum.' Vol. 53, No. 22. 2 November.

AI (Amnesty International). 2006. *Sustaining Conflict and Human Rights Abuses: The Flow of Arms Accelerates*. June. <http://www.amnesty.org/en/library/asset/ASA17/030/2006/en/be25c03ad42b-11dd-8743-d305bea2b2c7/asa170302006en.pdf>

Aleksandrova, Galina. 1996. 'Military Industry Complex Bosses Are Preparing to Privatize [in Bulgarian].' *Capital. 30* September. <http://www.capital.bg/politika_i_ikonomika/1996/09/30/1010351_shefove_na_vpk_se_gotviat_da_privatizirat/>

Al Jazeera. 2014. 'South Sudan Signs Peace Deal with Rebel Group.' 31 January.

Alkhaleej. 2013. 'Sudan Presents Locally Produced Tanks [in Arabic].' 23 February.<http://www.alkhaleej.ae/portal/1c207354-fddb-4f26-88f2-be1e7c635f2e.aspx>

Anders, Holger. 2014. *Identifying Sources: Small-calibre Ammunition in Côte d'Ivoire.* Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey. 28 July.

Arsenal JSCo. (Arsenal Joint Stock Company). n.d.a. '82 mm Mortar Bombs HE 82. '<http://www.arsenal-bg.com/defense_police/mortar_bombs_82mm.htm>

—. n.d.b. '120 mm Mortar Bomb HE-120 and PRACT 120. '<http://www.arsenal-bg.com/defense_police/mortar_bombs_120mm.htm>

—. n.d.c. '40 mm ARSENAL Light Anti-tank Rocket Launchers Family.' <http://www.arsenal-bg.com/defense_police/ATGL-L.htm>

Ashour, Kareem. 2013. 'Iran Officially Intervenes in the Khartoum War against Its Rebels: The Sudanese Army Uses Iranian Weapons in Operations [in Arabic].' *Alwatanalarabi.* 11 May. <http://bit.ly/17d8RDI>

Banker. 2005. 'Business Partnership without Borders [in Bulgarian].' 14 August. <http://www.lex.bg/bg/news/vote/4604/neg>

Barzashka, Ivanka. 2013. *Sudan's Weapons Production Capabilities: Investigating the Bulgarian Connection*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.

Beta Industry Corporation. 2001. '122 mm Self-Propelled Howitzer.' Beta.bg. Archived 9 September 2011 by the Internet Archive. <http://web.archive.org/web/20010909125722/http://www.beta. bg/122_mm_SELF-PROFILED_HOWITZER/122_mm_SELF-PROFILED_HOWITZER.html>

Bevan, James. 2008. *Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition*. Geneva: Small Arms Survey. June.

—. 2009. 'Revealing Provenance: Weapons Tracing during and after Conflict.' In Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2009:* Shadows of War. Cambridge: Cambridge University Press.

—. 2012. 'Sudan Ammunition.' Unpublished Technical Paper. London: Conflict Armament Research. 27 September.

— and Benjamin King. 2013. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region. Special Report No. 19. Geneva: Small Arms Survey and the Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States. April.

Binnie, Jeremy. 2013. 'IDEX 2013: Sudan Makes First Appearance at IDEX.' *Jane's Defence Weekly. February*.

BolKol1000. n.d. Uploaded videos. <http://www.youtube.com/user/BolKol1000#p/u/4/hC2RzJFs-2s>

Buay, Gordon. 2013. 'The Forces of Lt. Gen. Gordon Koang and Maj. Gen. Ayuok Ogot Accepted President Kiir's Amnesty.' SSLM/A press release. 29 September.

CEU (Council of the European Union). 1994. Council Decision 94/165/CFSP of 15 March 1994 on the Common Position Defined on the Basis of Article J.2 of the Treaty on European Union Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 15 March.

—. 2004. Common Position 2004/31/CFSP of 9 January 2004 Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan.

—. 2005. Common Position 2005/411/ CFSP of 30 May Concerning Restrictive Measures against Sudan and Repealing Common Position 2004/31/CFSP.

—. 2011. Council Decision 2011/423/CFSP of 18 July 2011 Concerning Restrictive Measures against Sudan and South Sudan and Repealing Common Position 2005/411/ CFSP. 18 July.

Chivers, C.J. and Eric Schmitt. 2013. 'Arms Shipments Seen from Sudan to Syria Rebels.' New York Times. 12 August. <http://www.nytimes.com/2013/08/13/world/africa/arms-shipmentsseen-from-sudan-to-syria-rebels.html?pagewanted=all&_r=0.>

Christian Aid. *2001. The Scorched Earth: Oil and War in Sudan.* London: Christian Aid.

Conflict Armament Research. 2012a. 'Identifying Marks on Kalashnikov-pattern Rifles.' Field Guide No. 4. London: Conflict Armament Research. <http://www.conflictarm.com/images/FG4__Kalashnikov-pattern_marks_.pdf>

—. 2012b. 'The Distribution of Iranian Ammunition in Africa: Evidence from a Nine-country Investigation.' London: Conflict Armament Research. December. <http://www.conflictarm.com/images/Iranian_Ammunition.pdf>

Craze, Joshua. 2011. *Creating Facts on the Ground: Conflict Dynamics in Abyei.* HSBA Working Paper 26. Geneva: Small Arms Survey. June.

—. *2013. Dividing Lines: Grazing and Conflict along the Sudan–South Sudan Border.* HSBA Working Paper 30. Geneva: Small Arms Survey. July.

CyberYana. n.d. 'Armée iranienne.' <http://cyberyana.free.fr/army2000/iran/iran.html>

de Waal, Alex and Julie Flint. 2005. *Darfur: A Short History of a Long War.* New York: Zed Books.

El Jamali, Hasnaa. 2013. *Khartoum-reported Imports of Small Arms and Light Weapons, Their Ammunition, and Conventional Weapons,* 2001–12. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.

Engineering Review. 2007. 'People: Engineer George Pyenchev [in Bulgarian].' Issue 3. April. <http://engineering-review.bg/engineering-statii.aspx?br=27&rub=267&id=657>

Florquin, Nicolas and Jonah Leff. 2014. 'Across Conflict Zones: Ammunition Profiling.' In Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2014: Women and Guns.* Cambridge: Cambridge University Press.

Gramizzi, Claudio. 2013. *At an Impasse: The Conflict in Blue Nile.* HSBA Working Paper 31. Geneva: Small Arms Survey. December.

—, Mike Lewis, and Jérôme Tubiana. 2012. 'Letter Dated 24 January 2011 from Former Members of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) and Renewed Pursuant to Resolution 1954 (2010) Addressed to the Chairman of the Security Council Committee Established

Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan.' *Africa Confidential.* 13 April. <http://bit.ly/ljpkqp>

— and Jérôme Tubiana. 2013. *New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan.* HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. April.

HAEI (Homicho Ammunition Engineering Industry). n.d. Company website. Accessed 23 January 2014. <http://www.metec.gov.et/index.php/en/metec-industries/homicho-ammunitionindustry>

HRW (Human Rights Watch). *1998. Global Trade, Local Impact: Arms Transfers to All Sides in the Civil War in Sudan.* August. <http://www.hrw.org/legacy/reports/reports98/sudan/>

HSBA (Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan). n.d.a. 'Project Summary.' <www.smallarmssurveysudan.org/de/project/project-summary.html>

—. n.d.b. 'HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk.' <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/arms-and-ammunition-tracing-desk.html>

Ilieva, Galia. 1997. 'New Shell Company Will Privatize the Military Industry [in Bulgarian].' Capital. 9 August. <http://www.capital.bg/politika_i_ikonomika/bulgaria/1997/08/09/240115_nova_shapka_shte_privatizira_voennata_industriia/>

Internet Archive. n.d. 'Abu Fatma 122 mm Self-propelled Howitzer.' Archived 3 April 2012. <http://web.archive.org/web/20010909125722/http://www.beta.bg/122_mm_SELFPROFILED_HOWITZER/122_mm_SELF-PROFILED_HOWITZER.html>

Jane's. 2002. *Jane's Infantry Weapons 2003–2004.* Coulsdon: Jane's Information Group.

Jenzen-Jones, N.R. *2013. The Identification of Small Arms, Light Weapons, and Associated Ammunition: An Introductory Guide.* Unpublished HSBA Training Manual. Geneva: Small Arms Survey.

—. Forthcoming. *Known Small-calibre Ammunition in Syria: An Overview.* Geneva: Small Arms Survey.

Kamenarski, Gancho. 2001. 'We Ruin Our Arms Business Ourselves [in Bulgarian].' Novinar.bg. 8 May. Accessed 6 September 2013. <http://novinar.bg/news/provaliame-sami-orazhejniiasi-biznes_MjM2OzM1.html>

Lewis, Mike. 2009. *Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows.* HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. September.

Mc Evoy, Claire and Emile LeBrun. 2010. *Uncertain Future: Armed Violence in South Sudan.* HSBA Working Paper No. 20. Geneva: Small Arms Survey. April.

MIC (Military Industrial Corporation). 2007. 'MIC Complexes.'<http://mic.sd/english/orgization.htm>

—. 2013. 'MIC Participates in IDEX 2013.' 17 February. <http://www.mic.sd/idex/en>

—. n.d.a. 'Ammunitions.' <http://www.mic.sd/idex/en/products/ammunitions>

—. n.d.b. 'Small arms.' <http://www.mic.sd/idex/en/products/smallarms>

—. n.d.c. 'Armored Vehicles & Main Battle Tanks.' <www.mic.sd/idex/en/products/vehicles>

—. n.d.d. 'Terab 5.56 × 45 mm.' <http://www.mic.sd/idex/assets/lib/images/products_details/acy04.jpg>

—. n.d.e. 'SINNAR RPG-launcher.' <http://www.mic.sd/idex/assets/lib/images/products_details/bry01.jpg>

—. n.d.f. 'SINNAR RPG-7 Commandos.' <http://www.mic.sd/idex/assets/lib/images/products_details/bry02.jpg>

—. n.d.g. 'TAKA 107 mm Rocket Launcher.' <http://www.mic.sd/idex/assets/lib/images/products_details/bry01-2.jpg>

Raikov, Emil. 2004. 'The Sudanese 122 mm Carnations, from Which It Will Long Smell [in Bulgarian].' Sega. 11

February. Accessed 18 October 2013. <http://www.segabg.com/article.php?issueid=1113&sectionid=5&id=00006>

Republic of Bulgaria. 2004. 'Press Release [in Bulgarian].' Sofia: Ministry of Economy Press Office. 25 October. <http://old.mee.government.bg/news.html?id=4094>

Reuters. 2012. 'Obama Lifts Ban on U.S. Defense Exports to South Sudan.' 6 January.

Serge, Jorian and Philippe Regenstreif. 1995. *Culots de Munitions Atlas,* Vol. II. Toulouse: Cépaduès-Editions.

Sinodefence. 2006. 'QLZ89 (Type 89) Heavy Machine Gun.' 17 April. <http://www.sinodefence.com/army/crewserved/qlz87.asp>

Siri, M. 2013. 'Report: Sudanese Forces Begin to Use Sophisticated Canon with Technical Expertise from Iran and China.' *Middle East*. 9 May. <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=727825&issueno=12581#.UgzC76zhfvA>

Small Arms Survey. 2007. *The Militarization of Sudan: A Preliminary Review of Arms Flows and Holdings.*

HSBA Issue Brief No. 6. Geneva: Small Arms Survey. April.

—. 2009. *Supply and Demand: Arms Flows and Holdings in Sudan.* HSBA Issue Brief No. 15. Geneva: Small Arms Survey. December.

—. 2011. 'A Guide to Sudanese Ammunition (1954–Present).' HSBA Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. November.

—. 2012a. 'White Army Arms and Ammunition.' HSBA Facts and Figures Report. 22 March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/arms-ammunitiontracing-desk/HSBA-white-army-arms-ammunition.pdf>

—. 2012b. *Reaching for the Gun: Arms Flows and Holdings in South Sudan.* HSBA Issue Brief No. 19. Geneva: Small Arms Survey. April.

—. 2012c. *Business as Usual: Arms Flows to Darfur.* HSBA Issue Brief No. 20. Geneva: Small Arms Survey. September.

—. 2013a. 'Weapons in Service with David Yau Yau's Militia, February 2013.' HSBA Facts and Figures Report. April.

—. 2013b. 'David Yau Yau's Rebellion.' HSBA Facts and Figures Report. 4 June. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias/HSBA-Armed-Groups-Yau-Yau.pdf>

—. 2013c. 'MIC: An Open Source Review.' Unpublished HSBA background paper. Geneva: Small Arms Survey.

—. 2013d. *Pendulum Swings: The Rise and Fall of Insurgent Militias in South Sudan.* HSBA Issue Brief No. 22. Geneva: Small Arms Survey. November.

—. 2014a. 'The Conflict in Unity.' HSBA Facts and Figures Report. 11 January. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/HSBA-The-Conflict-in-Unity-State.pdf>

—. 2014b. 'The Conflict in Unity State.' HSBA Facts and Figures Report. 18 March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-unity.html>

—. 2014c. 'The Conflict in Upper Nile.' HSBA Facts and Figures Report. 18 March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-upper-nile.html>

Sudan Tribune. 2007a. 'Sudanese Minister Visits Iranian Military Airplane Complex.' 17 January.

—. 2007b. 'Iran Offers to Train and Equip Sudan's Army.' 9 January.

—. 2014. 'South Sudan Government, Yau Yau Group Reach Peace Agreement.' 28 March. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article50468>

SUNA (Sudan News Agency). 2012. 'Drone Plane Crashed over Al-Thawra Quarter 17 in Omdurman.' 5 December. <http://suna-sd.net/suna/showNews/-VLdWHDRo9pg2dCFOGT5wNeDKgSpavTnflehI7iAwSY/2>

Tubiana, Jérôme. 2008. *The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality.* HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.

UN (United Nations). n.d. 'Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on their Destruction.' United Nations Treaties Collection. Accessed 9 April 2014. <https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVI-5&chapter=26&lang=en>

UNGA (United Nations General Assembly). 2001. Protocol Against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime. A/RES/55/255 of 8 June 2001.

—. 2005. International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons. Adopted 8 December. A/60/88 of 27 June (Annexe). <http://www.poa-iss.org/InternationalTracing/ITI_English.pdf>

—. 2013. Arms Trade Treaty. 'Certified True Copy (XXVI-8).' May. <https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVI-8&chapter=26&lang=en>

UNSC (United Nations Security Council). 2004. Resolution 1556. S/RES/1556 of 30 July 2004.

—. 2005. Resolution 1591. S/RES/1591 of 29 March 2005.

—. 2006. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan.* S/2006/65 of 30 January 2006.

—. 2008. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2008/647* of 11 November 2008.

—. 2009. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2009/562* of 29 October 2009.

—. 2011a. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005).* S/2011/111 of 8 March 2011.

—. 2011b. *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Submitted in Accordance with Resolution 1916 (2010).* S/2011/433 of 18 July 2011.

—. 2013a. *Final Report of the Group of Experts on Côte d'Ivoire Pursuant to Paragraph 16 of Security Council Resolution 2045 (2012).* S/2013/228 of 17 April 2013.

—. 2013b. *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea Pursuant to Security Council Resolution 2060 (2012): Somalia.* S/2013/413 of 12 July 2013.

—. 2013c. *Midterm Report of the Group of Experts on Côte d'Ivoire Pursuant to Paragraph 19 of Security Council Resolution 2101 (2013).* S/2013/605 of 14 October 2013.

—. 2014a. *Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005).* S/2014/87 of 11 February 2014.

—. 2014b. *Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) Concerning Libya.* S/2014/106 of 19 February 2014.

USSR MoD (Ministry of Defence of the Union of Soviet Socialist Republics). 1980. '122mm Self-Propelled Howitzer.' Technical Description No. 2Ñ1.00.001.TO. Moscow: Military Publishing House.

Veliko Turnovo Appeals Court. 2008. Decision No. 152. 17 July.

Vesti. 2013. 'Two Bulgarian Governments Violated UN Embargo [in Bulgarian].' 5 April. <http://www.vesti.bg/bulgaria/politika/dve-bylgarski-pravitelstva-narushavali-embargona-oon-5664351>

White House. 2012. 'Presidential Memorandum—Presidential Determination on the Eligibility of South Sudan to Receive Defense Articles and Defense Services.' 6 January.

Wikipedia. 2014. '2S1 [in Russian].' 25 March. Accessed 1 April 2014. <http://ru.wikipedia.org/wiki/2%D0%A11#cite_note-TO-6-11>

نبذة عن المؤلفين

جونا ليف هو مدير العمليات في أبحاث التسلح في الصراعات "Conflict Armament Research"، وهي شركة مقرها في المملكة المتحدة تقوم بتحديد انتشار التدفقات غير المشروع للأسلحة في مناطق الصراع. شغل سابقا منصب منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة. وهو عضو سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩ – ٢٠١٠) ومجموعة الأمم المتحدة للمراقبة في الصومال وإريتريا (٢٠١٠ – ٢٠١١)، وكذلك مستشار أبحاث سابق في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩). وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من معهد مونتيري للدراسات الدولية في الولايات المتحدة.

إميل ليبرن هو مستشار في قضايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهو رئيس تحرير سلسلة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري منذ انطلاقة المشروع في ٢٠٠٥، وشغل منصب القائم بأعمال منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في ٢٠١١. كما يشارك في تحرير الكتاب السنوي Small Arms Survey. وهو حاصل على درجة ماجستير الآداب في الفلسفة العقلية من جامعة ادنبره في اسكتلندا.

شكر وتقدير

يود الكاتبان الإعراب عن شكرهما لإيفانكا بارزاشكا وحسناء الجمالي لقاء مساهماتهما في التقرير الحالي، وجيمس بيفان، وألكس ديل، وكلاوديو غراميتزي، ونيك جنزن-جونز لتعليقاتهم على المسودة الأولية. كما يعرب الكاتبان عن امتنانهما للعمل الميداني الأول الذي قام به هولغر أندرز، وجيمس بيفان، وآلان بوزويل، وكلوديو غراميتزي، الذي يعكسه التقرير الحالي.

ورقة العمل الحالية مكرسة إلى حياة كولن هيل وعمله. كولن هيل (١٩٦٩ – ٢٠١٣) حاصل على وسام الإمبراطورية البريطانية (MBE)، وهو خبير في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن التخلص من الذخائر المتفجرة، ومعلم، وصديق.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. ويحظى المشروع الذي أُسس في العام ١٩٩٩ بدعم من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية، وبالمساهمات الحالية من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوربي. ويعرب المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات كندا وفرنسا وإسبانيا والسويد. كما يرغب المشروع بالإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من المؤسسات والعديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الرئيس للمعلومات العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، وأن يكون مركز مصادر للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين، وأن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة، وأن يدعم الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة وانتشارها وسوء استعمالها، وأن يكون مركزا لتبادل المعلومات وتعميم أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع إجراء الأبحاث الميدانية وجهود جمع المعلومات، لاسيما في البلدان والمناطق المتضررة. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من خمسين بلدا.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+

الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+

البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع على الإنترنت: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد لسنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وهو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية. ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار أبحاث موضوعية وآنية وتوزيعها بدعم مبادرات الحد من العنف، ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في جميع أنحاء السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن. صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وعلى طول شريطه الحدودي. كما يصدر المشروع تقارير موجزة أقصر تلقي الضوء على معلومات أساسية بصورة دورية. وتتوافر كلتا السلسلتين باللغتين الإنكليزية والعربية على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurveysudan.org

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان دعما ماليا مباشرا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وكذلك المعهد الأميركي للسلام. وقد حصل المشروع على الدعم في السابق أيضا من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة، فضلا عن المجموعة الدنمركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. كما يحصل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على دعم إضافي من سويسرا، ذلك الدعم الذي لولاه لما كان بالإمكان تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بصورة فعالة. وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

يوديت ليما، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org

الموقع على الإنترنت: http://www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة

التقارير الموجزة

العدد ١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير / شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل / نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير / شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس / آذار ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاق السلام الشامل

العدد ١١، مايو / أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس / آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو / أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل / نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو / أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل / نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣
عجلة الزمن تدور: صعود وسقوط ميليشيات التمرد في جنوب السودان

أوراق العمل

العدد ١، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا،
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير / شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل،
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو / أيار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش، بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو / أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان،
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو / حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض، بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو / تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور،
بقلم فيكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال–الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات، بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي، بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي، بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل / نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد–السودان بالوكالة و(دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة،
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو / حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين، بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو / تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية، بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور،
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨، بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو / حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل، بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير / كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل / نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان،
بقلم كلير ماكفوي وإيميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو / حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان، بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك، بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير / شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟، بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس / آذار ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو / حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي، بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو / حزيران ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير / شباط ٢٠١٢، بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو / تموز ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد،
بقلم كلاوديو غراميتزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل / نيسان ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان،
بقلم كلاوديو غراميتزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، يوليو / تموز ٢٠١٣
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان،
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣

الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق، بقلم كلاوديو غراميتزي

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruc- tion Programmes,* by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America,* by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka,* by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities,* edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remain- ing Challenges,* by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications,* by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08,* by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica,* by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27. *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes,* edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009*–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms,* by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. *The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress,* by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978- 2-9700816-2-3
31. *Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups,* by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Com- mittee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the Inter- national Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. Firearms-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Júlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stock- pile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2- 9700771-2-1
14. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978- 2-9700771-6-9

15. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6
16. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2- 9700771-8-3
17. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0
18. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe, by Jasna Lazareviæ, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8
19. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4
20. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and HolgerAnders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

'Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Sec- retariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8